



"بِرَّ... نِعْمَ الرَّابُّ... أَهْلُ"

# الفقه الإسهاب

"وهو تصدير الكتاب الغياثي لإمام الحرمين الجويني الشافعي"

مطبعة

محمد أحمد الراشد

# الغيبات

## غيبات الأمم في النيات الظلم

لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني  
٤١٩ - ٤٧٨ هـ

تحقيق ودراسة الأستاذ الباحث المتقن  
الدكتور عبد العظيم الديب  
كلية الشريعة - جامعة قطر

عني بنشره خادم العلم الشيخ الفاضل النبيل  
عبد الله بن إبراهيم الأنصاري رحمه الله  
وطبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر  
الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ

وهذه  
محمد أحمد الراشد

قل المحقق :

(والإتياف هو الالتفاف والاختلاط والتشابك ، ويقال : التأت النيات : التفت بعضه ببعض ، ويقال : التأت الخطوب .  
والظلم ، بفتح اللام : جمع ظلمة .  
فكل المعنى : هذا ما تغاث به الأمم عندما تلتف بها الظلمات ، أي أنه رضي الله عنه  
يقدم للمناهج الذي تغاث به الأمم عندما تحيط بها الظلمات ، أي عندما يخلو الزمان من إمام ،  
ومن مغتر ، ومن حملة للشريعة وعلمائها ) ص ٦٠ من المقدمة .

حقوق الطبع والنشر محفوظة  
لدار المحرّاب للنشر والتوزيع  
فان كوفر / كندا      زيورخ / سويسرا  
\*      \*      \*

الطبعة الأولى  
١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م  
\*      \*      \*

" تعلن دار المحرّاب للنشر والتوزيع أن اسم محمد أحمد الراشد أصبح مسجلاً رسمياً لدى المحاكم الكندية وبعض المحاكم الأوربية ثم لدى مؤسسات هيئة الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا ، ولذلك سوف تترتب كافة التعويضات المالية والعقوبات القانونية والإدارية على كل من يقوم بتزوير هذا الكتاب أو غيره من كتب محمد أحمد الراشد أو يعيد طبعها أو تصويرها أو تضمينها مواقع الانترنت أو ايداعها الأقراص المدمجة بدون إذن خطي من دار المحرّاب، ويشمل ذلك المنع من ترجمتها إلى كافة اللغات، وسيلاحق المخالف قانونياً استناداً إلى أنظمة حماية الملكية الفكرية والاتفاقيات العالمية السارية بالتعاون مع إتحاد الناشرين العرب، وقد وكلت دار المحرّاب بعض المحامين في كل من مصر والأردن ولبنان وبلاد أخرى لرفع قضايا لدى المحاكم على من قام بالتزوير سابقاً ، والاستعداد لمقاضاة كل مزور محتمل في المستقبل. "

\*      \*      \*

# المقدمات

# بسم الله الرحمن الرحيم

لوحة الغلاف

" كُتِلَ الاجتهاد اللاهبي في المحراب نتقد "

من تنفيذ المؤلف  
وزخارف المحراب لتقطتها صممه في ركن من مطار صنعاء

واللوحة الخلفية ترمز إلى أن  
" المفصلة لتامة بين الكفر والإيمان إنما تتضح في ساحة الجهاد "

## هذا التصحيح

### محتاج

" الغياثي " مدونة فقهية عالية المستوى ، غنية بالمنطق الأصولي الرصين ، والججاج ، والجدل الحسن ، وقد أجاد الجويني خلال ذلك عرض مدارك الاجتهاد التي تستند إليها الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية ، وأبدى مقدرة ، وأبان عن فهم مرن وعقل مستوعب للأبعاد الحضارية الإيجابية أو التطورات الاجتماعية السلبية التي طرأت على الأمة بعد انقراض الأجيال الفاضلة .

□ وحين تدويني لكتابي في " أصول الإفتاء والاجتهاد " أغراني الإبداع الجويني المتكرر على أن أسعين به وأطلب نجدته في مواضع كثيرة مشكلة ، حتى أتضح لي بعد محاولاتي الاجتهادية أن مذهب الجويني السياسي والدعوي الذي أورده في " الغياثي " هو أقرب مذاهب الفقهاء إلى الفكر الإسلامي المعاصر وفقه الدعوة للتجريبي الذي انتهت إليه معاناة الدعاة اليوم ، بل هناك توافق وتطابق كثير ، رغم آراء غريبة على الحس الدعوي والسياسي المعاصر جنح إليها في غفلة من وعيه الفقهي ، مما ألزمني أن استدرك عليه عبر بعض الحواشي ، كمثل قوله في انعقاد البيعة بواحد إذا وُجد المؤهل للإمامة ، فهذه هفوات لم يبرأ من مثلها فقيه ، ولا تنل مكانة هذه المدونة الرفيعة ، أو تعيب صوابه الكثير ، ولقد كان جريئاً حقاً في قضية الإمامة ، يجهر بتغيير الضعفاء ، وحسبه هذا الإبداع .

ولما أعلمه من أن أكثر الدعاة في غفلة عن هذا الكتاب الثمين ، وما اعتقده من أن استيعابهم للمنطق السياسي الشرعي الجويني ينقلهم إلى مزيد وعي وبصيرة وفقه تخطيطي : أحببت لهم أن يتداولوه ، ويحتقوا به ، ويتدارسوه .

لكنني وجدت في متن الكتاب إطالة ، ضاعفها المحقق بحواشيه ومقابلاته بين مخطوطات الكتاب ، ثم ضاعفها الناشر حين طباعته الكتاب عبر الحرف الكبير وكثرة الفراغات ، حتى صار ضخماً يقذف في قلب القارئ رهبة .

فكان لابد من القيام بعملية تهييبية ، وفق طريقتي التي اشتهرت عبر تهييب مدارج السالكين بخاصة ، و موازيني المنهجية في الانتقاء وإلقاء المعاني أو الحذف ، وسميته " غيث الغياثي " نيمنا بالغيث الماطر المبارك ،

ثم عدلت عنه إلى اسم " الفقه اللاهب " لمطابقة هذا الوصف ما هنالك ، واستعرتُ هذا العنوان من كلام الجويني نفسه ، فقد وصف نفسه في المقدمة أنه ينفث لهيب الفكر ، ثم إنني قصدتُ أن يكون هذا التهذيب حلقة مميزة ضمن سلسلة تهذيب عيون المدونات الإيمانية والفقهية ، رديفة معاضدة لسلسلة إحياء فقه الدعوة ، تكملها وتسد نقصها وتظهرها في التوعية وبناء العقول وتركية النفوس .

□ وليست هذه الطريقة التهذيبية سهلة كما يظن المستعجل ، وإنما هي مُكثنة مستندة إلى ذخيرة تجريبية تربوية ، وسليقة يودعها الله في فطرة بعض عباده ، وفن تسيطر عليه ذوقيات وفراسات خفية ، ثم هي مدرسة لها معاييرها ومقاصدها وأساليبها ، والمأمول أن يحتقي الدعاة بهذه التهذيبات احتفالهم بما هو من إنشاء مفكري الدعوة ، سواء بسواء ، لأن منهجية التربية الدعوية في شطر منها قائمة على هذا المعنى ، وتستند إلى مقالات السلف الصالح ورؤاهم ، وكان من اللازم تجديد عرضها ، وابتكار مناورات تهذيبية تميل بالأنماط التأليفية القديمة نحو التجانس مع لغة العصر ومراعاة الذوق المعرفي الحاضر ، ثم الحاجة الدعوية بخاصة .

لذلك جاء عملي في هذا التهذيب متنوعاً ، وتدخلني واسع التغيير .

فالكلام في المقدمة التي كتبها المحقق الأستاذ عبد العظيم الديب كلام طويل جداً يقع في ١٨٤ صفحة ، وفيه إطناب ، و وصف لنسخ الكتاب المخطوطة ، وتقصيل حول حياة الجويني ، فضغطت الكلام الذي فيها ضغطاً ، واكتفيت بالضروري الذي لا بد منه .

وأصل الكتاب فيه تكرار ، وإطناب ، وسجع خرج عن الحد المستساغ أحياناً ، فحذفت ذلك أو اختصرته .

وفيه مدح الجويني لنفسه ولكتابه ، اختصرته ، وانتقاد للماوردي وأحكامه السلطانية بلغ حد القسوة ، فحذفته ، وإسراف في مدح الوزير نظام الملك ، وله حق في هذا الإسراف ، لرفيع شأن هذا الوزير النقة العالم المجاهد ، لكنني اختصرته .

كذلك وجدتُ إشارات فقهية خارجة عن موضوع الكتاب ، واستعمل لمفردات من اللغة مهجورة الآن ، صعبة الفهم ، واستدعت شرحاً من المحقق لها ، فحذفت ما كان من ذلك .

ثم إن مجرد حذف هوامش المحقق التي أكثرها من باب المقابلة بين كلمات النسخ المخطوطة قد هبط بحجم الكتاب إلى النصف تقريباً .

واختار الناشر عند الطباعة حرفاً كبير الحجم، وفراغات بين الكلمات وبين السطور واسعة، فهبط الحرف الصغير الذي اخترته وتقليص الفراغات بالحجم إلى النصف ثانية من غير مبالغة في تصغير الحرف .

وهكذا أصبح الكتاب بضغط المقدمة وإلغاء هوامش المحقق في المقابلة بين مخطوطات الكتاب، وبحذف بعض السجع والإطناب والمعاني الثانوية، ويتصغير الحرف وتقليص الفراغ، في حجم مناسب لا يزيد على 'خمس المجلد الأصلي الذي ظهر به، مما يجعل مطالعة طلاب العلم الشرعي ودعاة الإسلام له أيسر، وفهم موضوعه عليهم أسهل، مع ما هو أبعد من ذلك من ترويج الكتاب وجعله مصدراً للعامة بعد أن كان من مقتنيات الخاصة، لضخامته، ولندرتة، وخلو الأسواق منه، لأن أكثر النسخ التي طبعت وزعتها دائرة الشؤون الدينية بدولة قطر مجاناً قبل عشرين سنة، مما حرم الكثيرين من الوصول إليه، وربما كانوا أبعد همة في طلب العلم الشرعي ممن أهدي لهم، فوق ما في عملنا من إتاحة رخص الثمن الذي يُشترى به الكتاب، لصغر حجمه مهذباً، مما أوصله إلى أيادي شباب الإسلام في الأقطار الفقيرة، ثم ما هناك من احتمالات ترجمته إلى اللغات الأخرى بعد تجويد الكتاب بالتهذيب، مما يجعل النفع متعبداً ودائرة الرواج مضاعفة، ودار المحراب حريصة على الإسراع بهذه الترجمات وإصدارها قريباً بإذن الله .

□ إن " الغياثي " قطعة رصينة من العمل الاستباطي والقياسي سرعان ما يكتشف صاحب الخلفية الشرعية الوافية أهميته الاستثنائية، فيبدي حفاوة به من تلقاء نفسه دون حاجة لوصية وحث، كما أن هذه المدونة هي أصل وجذر الفكر الدعوي والإفتاء السياسي المعاصر، وقد جمعت حاجات الدعوة من أقطارها، ومنحتها تعليلاً واضحاً، مع الثقة والاعتقاد اليقيني بصواب ما هنالك، حتى دقّ الجويني مراراً على صدره يضمن عهداً اجتهداته الجريئة اللاهبة، وكأنه صار بذلك مؤسس مدرسة الاجتهاد السياسي الحر، وانتصبت إفتاءاته الصريحة تغري للشاطبي وابن تيمية وابن القيم فيما بعد أن يتابعوه، فهو الرائد، وهو المقتفون .



والجويني إنما يدير أمر الولايات العامة والإمامة على " الكفاية " ،  
و يستعمل اصطلاح " خلو الزمان عن الأئمة " ولا يعني به عدم وجود حاكم  
مسيطر ، فإن وجوده ظاهرة إنسانية عامة ، وإنما يعني حالة من ثلاث :

- أن يكون الإمام غير مكافئ ، بادي الضعف ، قليل الخبرة .
- أو يكون من أهل الكفاية لكن نفوذه يقتصر على بعض الأمة وفي ناحية منها فقط .
- أو يكون الإمام فاسقاً ما هو بأهل ، ولم تحصل لهبيعة ، وإنما استولى بالقوة .

وباستحضار القارئ لهذه المعاني لاصطلاحه يستطيع أن يفهم مقاصد  
الجويني على وجهها .

ثم إنه يرى لوم العامة أيضاً والتحريج عليهم كذلك ، ويعيبهم في مواطن  
كثيرة : أنهم يتهيّبون في مواطن الإقدام ، ولا ينهاهون عن منكر .

ومما يعين قارئ " الغياثي " على فهمه بصورة صحيحة ، وفهم حماسة  
الجويني خلاله : أن يتذكر أن هذا المذهب السياسي التغييري إنما جاء بعد دهر  
من معاناة الأمة وفقهائها من أسوء وبدع وظلم الحكم البويهى المنحرف  
وتحالفه مع الدولة الفاطمية بمصر التي تشاكله في السوء .

فدونك أخي الداعية وهذه الاجتهادات الجوينية واللمعات الفقهية .

واغترف علماً عطراً قريب المنال ، وتأمل طائفة من المحاكمات الأصولية  
هي من آيات الجمال .

يتوسع وعيك ، ويجزل فهمك .

ثم ادع للجويني ، لإمامته وإبداعه وصراحته في الحق .

□ وتلزم الإشارة إلى أمرين :

أني أبقيت بعض حواشي المحقق الدكتور عبد العظيم الديب ، لأهميتها ،  
ولأن النص لا يفهم ربما بدونها .

ثم أضفت تعقيبات أخرى تزيد قول الجويني وضوحاً ، وحيثما لم أنسب  
التعقيب لنفسى فمعتنى ذلك أنه للأستاذ المحقق .

وأن المقدار الذي أبقى عليه من الكتاب يتخلله حذف كثير ، فلم يطرأ الحذف على الفقرات فقط ، بل حتى داخل الفقرة ربما أحذف كلمات أو جملاً ، وعلى ذلك فلا يصلح هذا التهذيب لاستلال أقوال منه من قبل الباحثين ونسبها إلى الجويني ، بل يجب رجوع الباحث إلى الأصل الكامل للغياثي .

□ و أدعوك أخيراً إلى أن تشكر معي المحقق الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب ، وأدع له ، فإنه كان بارعاً ، وبذل جهداً عظيماً ، وأنا أمل أن يتأول لي صنيعي ، إذ لم أستاذنه ، وأن يتفهم موازيني الدعوية التربوية والسياسية فيما أثبتت ومحوت ، لا الموازين العلمية الصرفة ، إذ اني لم أصنع مختصراً للغياثي ، وإنما انتقيت منه المعاني الكاشفة عن جذور الفكر الدعوي المعاصر ، فهو تهذيب للكتاب بميزان دعوي وما هو بمختصر .

ولجعل لي في دعائك سهماً .

وفقك الله للصالحات .

محمد أحمد الراشد



## مختاراته بتصرفه من مقدمة المحقق

### الأستاذ محمد العظيم الديب

إن الحمد لله ، نحمده و نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،  
ومن سيئات أعمالنا ، ومن يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد :

لقد توثقت صلتي بإمام الحرمين رضي الله عنه ، وصارت هذه الصلة  
محبةً وتآلفاً ، منذ أصغيت إليه أسمع منه كتابه ( البرهان في أصول الفقه ) ،  
وقد عايشته في نيسابور ، حيث نشأ ، ورافقته إلى مجالس شيوخه ، ثم رأيت  
يصول ويجول في مجالس المناظرة ، يسمع دعاة الفتنة ، ويكشف شبهات  
الزائغين . ثم رأيت كيف اصطلى بنار المحنة وحرها ، فصبر وصابر .

وكان ثمرة المرحلة الأولى من هذه الرحلة الطويلة :

( ١ ) دراسة بعنوان : ( إمام الحرمين : حياته وأثاره ) .

( ٢ ) تحقيق كتاب البرهان في أصول الفقه .

ثم عدت لإمام الحرمين في المرحلة الثانية ، وصرت مصيخاً إلى مؤلفاته  
كلها ، وبخاصة موسوعته الفقهية الجبارة : " نهاية المطلب في دراية  
المذهب " ، محاولاً بذلك أن أصل إلى خصائص فقهه ، فكان من ثمرة ذلك :  
البحث الذي قدمته أطروحة للدكتوراه بعنوان " فقه إمام الحرمين " ، وقد نال  
تقدير مرتبة الشرف الأولى . وكان مما وصلت إليه من نتائج أن هناك كثيراً  
من القضايا والمسلمات البديهية في حياتنا الثقافية ومعلوماتنا تحتاج إلى  
تصحيح . فمن ذلك : النظر إلى إمام الحرمين بصفته ( متكلماً ) بالدرجة  
الأولى ، وأن علم الكلام هو علمه الأول .

لكن أثاره ومؤلفاته في الأصول والفقه أضعاف مؤلفاته في علم  
الكلام ، و ( الغيائي ) من أهم هذه الكتب وأخطرها ، إن لم يكن أهمها .

## □ بيئته

هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الطائي السَّنْيسِي ، شغل رضي الله عنه من الزمان تسعاً وخمسين سنة ، من سني القرن الخامس الهجري ٤١٩ - ٤٧٨ هـ .

ومع أن هذا القرن الخامس الهجري يمثل قمة التمزق الذي وصلت إليه الدولة الإسلامية ، وتفرقها إلى دويلات في المشرق والمغرب ، إلا أنه كان من أخصب فترات الحصاد للنهضة العلمية الرائعة ، فقد كانت كل دولة تحرص على أن يكون لها مدارسها وعلمائها وأدباؤها وشعراؤها ، استكمالاً لأبهة الملك ومظاهره ، وكانت منطقة خراسان من أخصب المناطق إنجاباً للعلماء والأئمة .

وكانت نيسابور التي نشأ بها إمام الحرمين من أزهى مدن خراسان ، وكانت المجتمعات تموج ببقايا من عقائد بالدة ، فارسية وهندية ، ويونانية ، وكانت هذه العقائد تتخفى وراء فلسفات ومذاهب وطوائف وفرق ، ولا يهدأ للصراع والجدل بينها أول ، في بيئة علم وحضارة ، وفكر متوثب ، وأراء متدافعة متنافسة ، مما كان حرياً أن يؤثر في شخصية إمام الحرمين رضي الله عنه ، ويزيد من اعتداد قريحته ، واشتعال ذكائه ، وتوقد ذهنه .

ونجد أن والده كان إمام عصره في نيسابور ، تفقه على أبي الطيب سهل بن محمد الصعلوكي ، وأبي بكر القفال ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وشرح كتاب المزني ، والرسالة للشافعي ، وله تفسير كبير ، ومات بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ ، وكان ورعاً ، صاحب جد ووقار .

وقد كانت صفات إمام الحرمين عالية ، وحباه الله بالأخلاق السامية .

فمن تواضعه العلمي أنه نقل أشياء عن تلميذه عبد الرحيم بن الإمام أبي القاسم القشيري .

كما كان حر الرأي ، لا يقاد أحداً ، ففي تبیین كذب المفتری لابن عساکر أنه ( رفض أن يقلد والده وأصحابه ، وأخذ في التحقيق . ) وفي شذرات الذهب لابن العماد أنه ( قال في اعتراض على والده : وهذه زلة من الشيخ رحمه الله ) .

وكان يتمتع بذاكرة نادرة ، ففي وفيات الأعيان لابن خلكان أنه ( كان يذكر دروساً يقع كل منها في عدة أوراق ، ولا يتلغثم في كلمة . ) .

كما تميز رضي الله عنه بصبر ودأب نادرين في طلب العلم والبحث ، وكان يقول - كما في تبیین کذب المفتری - ( أنا لا أنام ولا أكل عادة ، وإنما أنام إذا غلبني النوم ليلاً كان أو نهراً ، وأكل إذا اشتبهت الطعام . ) .

وكذلك رزقه الله رقة القلب وخشوعه . قالوا : ( ومن رقة قلبه أنه كان يبكي إذا سمع بيتاً أو تفكر في نفسه ساعة . ) وبصور السبكي في طبقات الشافعية هذا قانلاً : ( وإذا وعظ البس الأنفس من الخشية ثوباً جديداً ، وناذته القلوب : إنا بشر فأسجج ، قلنسأ بالجبال ولا الحديد . )

□ أما شيوخه ، فإنه سمع أول ما سمع من أبيه الإمام أبي محمد .

وقد أخذ الأصول عن أبي القاسم الاسكاف الاسفراييني ، وسمع الحديث من أبي بكر الأصبهاني ، والنضروري ، وأبي حستان المزكي ، والجوهري ، وأجاز له الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية .

كما أخذ القراءات عن الخبازي ، والنحو والأدب عن أبي الحسن المجاشعي .

وقد رحل إلى أصبهان وبغداد وغيرهما أخذاً عن فيها من الشيوخ ، ثم إلى الحجاز ، وجاور بمكة أربع سنين ( يثرس ويفتي ، ويجمع طرق المذهب ، ويُقبل على التحصيل ) كما قال ابن عساكر ، وذكر ابن خلكان أنه جاور أيضاً بالمدينة ، ومن هنا جاءه لقبه الذي عرف به : ( إمام الحرمين ) ، وكانت سنة إذ ذاك تقرب من الأربعين .

وقد خلف إمام الحرمين مصنفات كثيرة في معارف متنوعة ، شملت الكلام وأصول الفقه ، والخلاف والجدل ، والفقه والتفسير والخطب والمواعظ والوصايا ، وقد أربت هذه المؤلفات على الأربعين ، منها :

- في علم أصول الفقه : البرهان ، الثورات ، التحفة .
- في الفقه : نهاية المطلب ، مختصر النهاية .
- في علم الكلام : الإرشاد ، الشامل ، والعقيدة النظامية .
- في علم الخلاف والجدل : الكافية .

وظل رضي الله عنه مجاهداً في دين الله، ناصراً مُسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم ، حتّى أدركه قضاء الله ، سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، ودفن بنيسابور .

### □ تعريف بالغيثاني

( الغياثي ) اسم الشهرة لهذا الكتاب ، أما الاسم الكامل كما سماه المؤلف فهو ( غياث الأمم في التياث الظلم ) والغيثاني نسبة إلى غياث الدولة ، الذي هو نظام الملك .

وقد أكد نسبة هذا الكتاب إلى إمام الحرمين أكثر من عشرة مصادر، مثل سير أعلام النبلاء للذهبي ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، وشذرات الذهب لابن العماد ، وغيرها ، فوق أن أمام الحرمين نفسه ذكره في كتابه البرهان .

ويعتبر الغياثي من أواخر مؤلفات إمام الحرمين ، فقد ورد فيه ذكر لموقعة ( ملاذكرد ) التي كانت بين ألب أرسلان ، وإمبراطور الروم في سنة ٤٦٣ هـ .

ولعلنا بهذا نستطيع أن نقول : إن هذا الكتاب من أكثر كتب إمام الحرمين تمثيلاً لأرائه وأفكاره ، حيث حمل إلينا آخر ما استقر عليه نظره ، ولطمان إليه فكره ، وهذه إليه بصره .

### □ موضوع الكتاب وخطته

هذا الكتاب ألفه إمام الحرمين لغياث الدولة، نظام الملك ، الحسن بن علي الطوسي ، الوزير العادل ، صاحب المدارس التي عرفت باسمه ( النظامية ) ، وأحد الزهاد العبّاد المعروفين ، وناصر السنة وأهلها ، وحامي الفقهاء من بطش المبتدعة والزنادقة ، وأحد فقهاء الشافعية . وقد تولى الوزارة للسلطان السلجوقي ( ألب أرسلان ) ثم من بعده لابنه ( ملكشاه ) . ولد سنة ٤٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٤٨٥ هـ ، كما في طبقات الشافعية .

إن إمام الحرمين لم يقتصر في الغياثي على بيان أحكام الإمامة ، بل أعلن أنها ليست مقصودة ، وإنما هي مقدمة ووصلة ووسيلة إلى الحديث عن غيرها ، إذ الحديث عن الإمامة ( في حكم التوطئة والبدائية ) كما يقول ، وإنما المقصود توضيح مُرتبط قضايا الولاية إذا خلا الزمان عن الولاة والأئمة ، أو

وجد المسلمون إماماً (تواصل منه العصيان ، وفشا منه العدوان ، وزال السداد ، وتعطلت الحقوق والحدود . ) .

وسيتضح من سياق الكتاب أنه كان يغري نظام الملك بالاستيلاء على الحكم وعزل الخليفة الضعيف الذي كان آنذاك ووصفه بهذه الصفات . ولذلك تكلم عن ( الحكم إذا استولى على منصب الإمامة ممسول بشوكة وصول . ) ، حيث صرح بأن نظام الملك هو الكافي ذو النجدة المتوحد المنفرد بهذه الصفة .

### □ منهجه في الكتاب

• من السمات الواضحة في منهج إمام الحرمين في كتابه هذا ( الغيائي ) : الإجمال بعد التفصيل ، فتراه بعد أن يفصل ويوضح ويوفي البيان والشرح حقه : يعود فيجمل ما فصله ، ليكون ذلك أدعى للبقاء في الذهن .

• وأحياناً يُجمل ثم يفصل .

• لكن من أهم أركان منهجه : التفرقة بين المقطوع والمظنون ، فإن إمام الحرمين يُدرك أن منشأ الاختلاف في الرأي ، والزلل والخطأ في الفكر : هو الخلط بين المقطوع والمظنون ، وكأنه يريد - رضي الله عنه - أن يبدأ - في كل قضية يعرضها - بالاتفاق على المسلمات القطعية ، وتمييزها عما عداها من المسائل المحتملات ، التي تقع في مجال الظن والاجتهاد ، فإذا تم الاتفاق على المقطوع المسلم به : كان ذلك أساساً صالحاً للبحث والمناقشة ، فإذا كان هناك اختلاف في قضايا ومسائل وراء ذلك فلنكن على وعي بأنها من المحتملات المظنونات ، وهذه في الواقع هي الموضوعية الكاملة ، والأسلوب العلمي الأمل ، في البحث والمناقشة .

والقواطع الشرعية ثلاثة :

- نص من كتاب الله تعالى لا يتطرق إليه التأويل .
- وخبر متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يُعارض إمكان الزلل روايته ونقله ، ولا تقابل الاحتمالات منته وأصله .
- وإجماع منعقد .

قال : ( ولا مطعم في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة ، والخبر المتواتر "مغوز" أيضاً ، فال مال الطلب في تصحيح المذهب

إلى الإجماع ، فكل مقتضى ألفيناه معتضداً بإجماع السابقين : فهو مقطوع به ، وكل ما لم يصادف إجماعاً : اعتقده واقعةً من أحكام الشرع ، وعرضناه على مسالك الظنون عَرْضاً سائر الوقائع . )

وبعد أن وضع هذا الأساس : لم يغيب عن باله لحظة ، فطول رحلتنا معه في الكتاب : نجده ينبه عليه ويلجأ إليه . ولذلك لنتقّد الماوردي واتهمه بأنه ( لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم . ) و ( سياق المظنون والمعلوم على مزاج واحد . )

● ومن منهجه : الإقتصار على الجديد ، وعدم حكاية أقوال السابقين . فلم يدون في كتابه إلا الجديد الذي لم يسبق إليه ، ولم يُزَحَم عليه ، فإذا كان لا بد من أقوال السابقين : كان عرضها في معرض التنزع إلى موضوعه ، وفي إيجاز .

وقد ثار على الذين يضمنون كتبهم كلام السابقين ، فقال : ( ولم نضع كتابنا هذا لمثل ذلك ، فإن تصنيف الماضين ، وتأليف المنقرضين : مشحون بهذه الفنون . ومعظم المتنبئين بالتصنيف في هذا الزمان السخيف يكتفون بتبويب أبواب ، وترتيب كتاب ، متضمنة كلام من مضى ، وعلوم من تصرّم و انقضى . )

● هذا وقد خلا الكتاب من الاستطراد تماماً ، فتقسيمه المحكم ، وتبويبه المنظم ، وتقريعه الدقيق : لم يدع مجالاً للاستطراد ، حاشاً لموضوع الإجماع ، فقد استطرد إليه إمام الحرمين ، وأفاض فيه وأطنب .

● ثم نرى جمال الأسلوب ، وطلاوة العبارة ، إذ جمع إمام الحرمين في هذا الكتاب بين دقة العالم وحرارة الداعية ، وذلك في نصاعة عبارة ، وروعة أسلوب ، ودقة أفكار . فحين تفيض حماسه ، يهدر كالشلال المتحدر ، في قوة مرعدة مزبدة ، والكتاب كله ينطق بما قلناه ويشهد بما ذكرنا .

وحين يأخذ في إيضاح المسائل ، وتقعيد القواعد ، وتقديم الأدلة لإقناع كل معترض أو سائل : تراه يلتزم بالأسلوب الهادئ الرصين مع فصاحة في اللفظ ، وبلاغة في العبارة ، وحلاوة في الأسلوب .

وهو لا يخالف بين الوطنيين ، ولا يراوح بين الأسلوبين عفو للخاطر ، أو كيفما اتفق ، بل يفعل ذلك عن عمد وقصد ووعي وإدراك لمكان كل من الأسلوبين .



ولعل هذا يفسر لنا ما نراه في الكتاب من مزاجية بين الأسلوبين :  
الأسلوب العلمي الرصين ، والأسلوب الأدبي الجميل .

### □ أثره فيمن بعده

وأول من حمل أفكار إمام الحرمين هو تلميذه 'حجة الإسلام أبو حامد الغزالي' ، فقد كان الغزالي أحد الثلاثة النجباء من تلاميذ إمام الحرمين ، وكان يسعد بهم ، ويدربهم على المناظرة والجدل . وهم : الغزالي ، والكنيا الهراسي ، والخوافي .

وقد أذن الله أن تشيع مؤلفات الغزالي ، وتشرق وتغرب ، فمنذ أكثر من مائة سنة بُدئ في طبع كتب الغزالي ، ووصل عدد المطبوع منها نحو خمسين كتاباً ، وتبع نشر كتبه إذاعة علمه ، وإشاعة فكره ، حتى كان محل دراسة من أكثر من جانب ، على حين ظلت مؤلفات إمام الحرمين حبيسة لم تر النور إلا بعضاً منها ، وكان ذلك قريباً .

ففيما نعلم : لم يطبع من كتب إمام الحرمين إلا ( الورقات ) ، ثم أخيراً جزء من ( النظامي ) باسم ( العقيدة النظامية ) ثم ( الإرشاد ) ثم ( لمع الأدلة ) ثم جزء من ( الشامل ) ثم ( البرهان ) . ويوم يتاح لكتب إمام الحرمين أن ترى النور ، وتُدرس آراؤه وأفكاره وينيع علمه ، يومها سنرى إلى أي حد استقى الغزالي وغيره من معين إمام الحرمين .

وكتاب ( الغياثي ) نرى أثره في الغزالي واضحاً ، وبخاصة في ( فضائح الباطنية ) .

ويعرض الشاطبي لمسألة أخذ الحاكم من أموال المسلمين لتجهيز الجنود وسد الثغور ، ويفصلها في كتابه : الإعتصام ( ١٢١/٢ ) .

والمسألة في واقع الأمر من مسائل أمام الحرمين التي كان أول من أفتى فيها ، كما أكد ذلك بنفسه ، وكما نفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عنها في رسالة المظالم المشتركة ، ومن يقرأ المسألة في الغياثي ، يقطع بأن كلام الشاطبي من ذلك الينبوع ، وأن الألفاظ والعبارات تكاد تتطابق .

والذي يلفت النظر أن الشاطبي جعل مرجعه في المسألة الغزالي ، فقال : ( والمسألة نصّ عليها الغزالي في مواضع من كتبه ، وتلاه في تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن له ) .

والذي يعيننا أن شيوع ذكر الغزالي رضى الله عنه وزيوع مؤلفاته ، جعل كثيراً من آراء إمام الحرمين تنسب إليه .

ومن ذلك قول الشاطبي : ( إن الإمام لو أراد أن يعاقب بأخذ المال على بعض الجنايات ، فاختلف العلماء في ذلك ، حسبما ذكره الغزالي . ) والمسألة في واقع الأمر ليست للغزالي ، وإنما هي لإمام الحرمين ، وقد قتلها بحثاً في الغيائي .

في مسائل أخرى .

وفي المستصفى للغزالي مناقبات لإمام الحرمين .

وكذلك النووي ، إذ يكفي أن تقرأ المجموع للنووي - رضى الله عنه - ليطالعك في أكثر صفحاته قوله ( قال الإمام ) ، ويعني به : إمام الحرمين ، فحيث ذكر الإمام مطلقاً بدون قيد فهو عنده : إمام الحرمين .

ومن يطالع السياسة الشرعية والحسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية لا يخطئ نظره فكر إمام الحرمين بصفة عامة. على سبيل المثال : رأيه في أن وجوب الإمامة بالشرع لا بالعقل ، وأن الإمامة تنعقد بأهل الشوكة والمنعة ، وأن واجب الإمام هو إقامة الدين ، والدنيا تُرعى لأن بقيامها قيام الدين .

وتستطيع تتبع أفكار وآراء إمام الحرمين ، فتجدها عند الأمدى ، والعز بن عبد السلام ، والسبكي ، والنووي ، وغيرهم .

وما زالت كتب إمام الحرمين وآراؤه وأفكاره في حاجة إلى جهود متضافرة لنشرها ودراستها .

### □ كلمة في التحقيق

دفعني إلى هذه الكلمة أمور : منها بيان قيمة التحقيق وخطورته وضرورته لإحياء تراث أمتنا من الهوان ، فبهذا الإحياء تكمي أمتنا حاضرها من الضياع ، ومستقبلها من التلاشي . ثم بيان ما يتطلبه هذا العمل من ثبوت وتجرد ،

ففي ذلك شيء من العزاء للمصابرين الصابرين على مشقات هذا الفن ومضائقه .

ثم تنبيه لأولئك العابثين بتراث أمتهم ، الذين يدخلون ميدان التحقيق بغير سلاحه ، علمهم يبحثون لأنفسهم عن مجال آخر احتراماً لتراث أمتهم .

● التحقيق : هو العمل على إظهار نص الكتاب المخطوط على الصورة التي أرادها مؤلفه عليها ، أو أقرب صورة إليها . وهذا بعد تحقيق اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ونسبة الكتاب إلى المؤلف .

وليس هذا بالعمل الهين ، فكم من الصعوبات تكتنفه : من اختلاف الخط والإملاء ، وعدم وضوحه وتأكله ، وكثرة السقط والخرم ، ثم اختلاف الأسلوب : لفظاً وتعبيراً ، وفكرةً وبناءً ، ناهيك بالتصحيف والتحريف الذي لا يعري من كاتب ولا ناسخ .

ومنذ القدم أترك الجاحظ أن التحقيق أشق وأصعب من التأليف .

قال في كتابه : ( الحيوان ) : ( ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يُصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاءً ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك للنقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ) .

ويقول أستاذنا المحقق الكبير الأستاذ عبد السلام هارون : ( إن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة ويقظة علمية ، وسخاء في الجهد الذي لا يضمن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات ) .

ولا شك أن صعوبة هذا الفن ( التحقيق ) هي التي أحرّت عنايتنا به ، والثقاتنا إليه ، حتى ظن البعض أنه فن غربي ، تعلمناه من المستشرقين ، وأخذناه عنهم مع ( أننا ذوو عهد قديم بهذه الدقة في المنهجية ، في الرواية والأداء ، وكان علماء الحديث عندنا أول من وضعوا أصول هذا المنهج ، وضبطوا قواعده ، وعندهم أخذها جامعو اللغة ، ورواة الشعر والأخبار ، قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستسراق ) كما تقول الدكتورة بنت الشاطي .

وتقدم إلى هذا الميدان رواد أفذاذ يزهو بهم ميدان التحقيق ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : العلامة أحمد تيمور باشا ، وأحمد زكي باشا ، ومحمد محمود الشنقيطي ، ومحب الدين الخطيب ، طيب الله ثراهم .

وتبعهم في جيل نال أستاذنا العلامة محمود شاكر، شيخ العربية، مد الله في عمره، وأستاذنا عبد السلام هارون، ومصطفى السقا، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وإبراهيم الإبياري، وبنت الشاطئ، وسيد صقر .

ومن الجيل الذي يليهم : جيل الشباب : الأخ الدكتور محمود الطناحي ، والدكتور عبد الفتاح الحلو .

ولكن مثل كل الميادين : ما إن يرتاده المرتادون ويعبدون الطريق إليه : حتى يسارع إليه بعض من غير أهله ، بحثاً عن مكان بين هذه الأسماء ، أو مال ، أو شهرة ، ولا يدرون أنهم يُسِينون إلى تراث أمتهم قبل أن يسِينوا إلى أنفسهم .

إن العامل بالتراث إن لم يستشعر قداسة عمله ، ويتعلم من الأسلاف العظام الذين يعايشهم في كتبهم ، وعلمهم وفكرهم ، إن لم يتعلم منهم التثبت ، والإخلاص ، والتجرد ، والزهّد ، فقد ظلم نفسه ، وظلم تراث أمته .

ويقوم المنهج الذي نعتّمده على الإدراك الكامل لمعنى التحقيق الذي قنمته أنفاً ، وأن التحقيق غير الشرح والتعليق ، وأن عمل المحقق هو خدمة النص ، لا يزيد على ذلك . ولذا كان الضبط للغريب والمشتبه في أضيق الحدود ، وبمنتهى الحذر ، مع التنبيه على ما كان من ضبط في المخطوط إذا خالفناه . وكذلك يكون التعليق في حدود الضرورة القصوى تخفيفاً للغموض ، أو ربطاً لأجزاء الكتاب بعضها ببعض ، فليس التعليق على المخطوطات استعراضاً للمعلومات ، واستطراداً لأدنى ملاحظة ، وليس شرحاً للنص وتفسيراً ، وإما بباح منه القدر الذي يعين على فهم النص ويزيده توثيقاً . وملاك الأمر : ألا يفرض المحقق فهمه على القراء ، ولا على المؤلف .

وقد كان الاعتماد على نسخ للكتاب عديدة ، ثلاث منها في دار الكتب المصرية ، وأخرى في مكتبة بلدية الإسكندرية ، وأخرى في الهند في مكتبة خدابخش .

ولختم بدعاء إمام الحرمين : اللهم يسرّ بجودك وكرمك منهج الصواب ، وجنبني غوائل التعمق والإطناب .

الدكتور عبد العظيم الديب

## مقدمة المؤلف

الشيخ الأجل الإمام فخر الإسلام : إمام الحرمين : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني رحمة الله عليه :

قاله

الحمد لله القيوم الحيّ ، الذي بإرادته كلُّ رشدٍ وغَيٍّ ، وبمشيئته كلُّ نُشْرٍ وطمَيٍّ . كلُّ بيانٍ في وصف جلاله حصرٌ وعَيٍّ ، ( فاطرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرْكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) (الشورى: ١١) ، فالعقول عن عزِّ جلاله معقولة ، ومعاقِدُ العقود في نعت جماله محلولة ، وقلوبُ العارفين على الذَّائِبِ في الطلبِ مجبولة ، والأفهام دون حمى العزة مبهورة ، والأوهام مقهورة ، والفطن مزجورة ، وليس إلى درك حقيقة الحق سبيل ، ومدارك الوصول بأغلاق العزِّ موصدة ، ومن قنع بالدعوى ضاع زمانه ، ومن تحقّق في الإرادة طالت أحرانه ، ومن عرف الله كلَّ لسانه ، جلّ جلاله ، وتقنست أسماؤه ، العظمةُ إزاره ، والكبرياءُ رداؤه ، غرقت في نور سرمديته عقول العقلاء ، ولم يحصل منه أهل الأرض والسماء إلا على الصفات والأسماء . فالخلق رسومٌ خالية ، وجسوم بالية ، والقدرةُ الأزلية لها والية ، جلت ساحةُ الربوبية ، عن وهم كلِّ جني وإنسي .

قد أفلح الحامدون ، وخاب الجاحدون ، وفاز المؤمنون ، وكفّس المتوكلون ، وصدق المرسلون ، واعترفَ الله بالوحدانية المؤيّدون ، وأيقن بنبوة المرسلين ، وصدق خاتم النبيين ، وقائد الغر المحجلين - الموفقون <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وعلى الأنبياء أجمعين .

قد تقدم الكتاب ( النظامي ) <sup>(٢)</sup> محتويًا على العجب العجائب ، ومنطويًا على لباب الأبواب ، فوافقت الخلعةُ تجرّ على قمة المجرة فضولَ الذيل ، وتبرّ على نهاية المنى بأوفى الكيل ، ولو لم أجد أمرَ الله عباده بالشكر على

(١) فاعل يُقن .

(٢) اسم كتاب لإمام الحرمين، نسبة لنظام الملك، سماه ( الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية ) ومنه أخذ الجزء الخاص بالعقائد، وسمي ( العقيدة النظامية ) وهو الجزء الموجود من ( النظامي ) دون باقي الكتاب الذي شمل الأركان الإسلامية كلها، ولم نعر عليه لأن.

نعمه التي لا تعد ولا تحصى أسوة ومقتدى - لقلتُ : مَنْ شكر أدنى منح مولانا ،  
فقد ظلم واعتدى ، ولكن لا معاب على من اتخذ كتاب الله قوة ومُحتدى .

وإني لغرسٌ أنت قدما غرسته  
وربيته حتى علا وتمددا  
لأنك أعلى الناس نفسا وهمة<sup>٣</sup>  
وأقربهم عرفا وأبعدهم مدى  
وما أنا إلا نوحة قد غرسها  
وأسقيتها حتى تَمَادَى بها المدى

فكم باشر أوار الحرب ، وأدار رحي الطعن والضرب ، فلا يؤذ ارتدبت ،  
ولا طالعته البهية أربدت ، قد سَدَّتْ مسالك المهالك صوارمه ، وحصَّنت  
الممالك صرائمه<sup>(٣)</sup> ، وحلتْ سكانم العدى عزائمهُ ، وتحصَّنت المملكة  
بنصلهِ ، وتحصَّنت الدنيا بأفضاله وفضله ، وغمر ببرّه أفاق البلاد ، ونفى الغي  
عنها بالرشاد ، وجلى ظلام الظلم عدله ، وكسر فقار الفقر بذله ، وكانت  
خطة<sup>\*</sup> الإسلام شاغرة ، وأفواه الخطوب إليها فاغرة ، فجمع الله برأيه الثاقب  
شملها ، ووصل بيمين نقيبه حبلا ، وأضحت الرعايا برعايته وادعة ، وأعين  
الحوادث عنها هاجعة ، فالدين يزهو بتهازل أساريه ، وإشراق جبينه ، والسيف  
يفخر في يمينه ، ويرجوه الأيس اليأس في أدراج أنينه ، ويركع له تاج كل  
شامخ بعرنتيه ، ويهابه الليث المزمر في غرينه .

فما أجدد هذه السَّذَّة المنيفة بمجموع يجمع أحكام الله تعالى في الزعامة ،  
بين الخاصة والعامة ، تتأبد فائدته وعائدته إلى يوم القيامة .

ولكل كتاب معمود ومقصود ، ومنتحى مصمود ، يجري مجرى الأساس  
من البنين ، وها أنا أبوح بمضمون الكتاب وسره ، ثم **أُنْفِثُ لهيب الفكر**  
صاليا بحرّه ، وأتبرأ عن حولي وقوتي ، لأنذا بتأييد الله ونصره .  
فأقول :

أقسام الأحكام ، وتقاصيل الحلال والحرام ، في مباحي الشرع ومقاصده ،  
ومصادره وموارده يحصرها قسمان ، ويحويها في متضمن هذا المجموع  
نوعان :

(٣) جمع صريمة وهي إحكام الأمر والعزيمة فيه .  
(\*) بكسر اللام لما يتعلق بالمكان ، من دار أو مدينة أو وطن ، وبضم الخاء لما يتعلق بالأعمال  
المنوي فعلها . (الراشد) .

أحدهما - ما يكون ارتباطه وانتباطه بالولاية والأئمة ، وذوي الإمرة من قادة الأمة ، فيكون منهم المبدأ والمنشأ ، ومن الرعايا الارتسام والتمتة .

والثاني - ما يستقل به المكلفون ، ويستبد به المأمورون المتصرفون .

وأنا يعون الله وتوفيقه أنكر في القسم الأول ، في صفة الأئمة والولاية والرعاة والقضاة أبواباً منظمه ، تجري من مقصود القسم مجرى المقدمة . على أنني أتى فيها - وإن لم تكن مقصود الكتاب - بالعجائب والآيات ، وأشير بالمرامز إلى منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل ، بعد وضوح ما عليه التعويل ، ثم أقدر شغور الجين عن حماة الدين ، وولاية المسلمين ، وأوضح إذ ذاك مرتبط قضايا الولاية ، وأنهى الكلام منتهى الغاية ، فإنه المقصود بالدرك والدرية ، وما نقدمه في حكم التوطئة والبداية .

ثم انعطف على القسم الثاني ، وهو الذي يستوي في الاحتياج إليه القاضي والداني ، وأبين أن المستند والمعتضد في الشريعة تقللها ، والمستقلون بأعبائها وحملتها ، وهم أهل الاجتهاد الضامون إلى غايات علوم الشرع شرف التقوى والسداد ، فهم العماد . فلو شغل الزمان عن الاطواد ، فعند ذلك للترنم شيمة الأناة والإتقان ، فليت شعري ما معتصم العباد إذا طما بحر الفساد؟ واستبدل الخلق الإفراط والتفريط عن منهج الاقتصاد ، وبلي المسلمون بعالم لا يوثق به لفسقه ، وبزاهد لا يقتدى به لخرقه<sup>(٤)</sup> ؟؟ أبقى بعد ذلك مسلك في الهدى ؟ أم يموج الناس بعضهم في بعض مهملين سدى ، متهافتين على مهاوي الردى ؟ فإلى متى لردد من التقديرات فنونا ؟ وأجل الكائن المستيقن مظنوناً ؟ .

عم من الولاية جورها واشتطاطها ، وزال تصون العلماء واحتياطها ، وانسل عن لجام التقوى رؤس الملة وأوساطها ، وكثر انتماء القرى إلى الظلم واختلاطها !! ( فهل ينظرون إلى الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها ) (محمد: من الآية ١٨) ؟؟

فإن وجدت للدين معتضداً ، وألفيت للإسلام منتصراً بعد ما درست أعلامه ، وأذنت بالانتصار أيامه : كنت كمن يمهّد لرحا الحق مقر القطب .

والآن يُفضي مساق هذا الترتيب إلى تسمية الكتاب والتعليق .

(٤) أي حمقه، وفي الحديث: " لرفق يمن، والخرق شوم " .

وقد تحقق للعالمين أن صدر الأيام وموئل الأنام ، ومن هو حقا معول  
الإسلام ، يدعى بأسماء 'تبر' (٥) عليها معانيه ، ويفوق فحواها معاليه ، فهو  
( غياث الدولة ) . وهذا إذا تم :

### ( غياث الأمم في التياث الظلم )

فليشتهر بالغيثي كما شهر الأول بالنظامي .

ولرکان الكتاب ثلاثة :

أحدها - القول في الإمامة ، وما يليق بها من الأبواب .  
والرکن الثاني - في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاية الأمة .  
والرکن الثالث - في تقدير انقراض حملة الشريعة .

والله ولي التأييد والتوفيق ، وهو بإسعاف راجيه حقيق .

---

(٥) أي : تبريد .



## الركن الأول

### القول في الإمامة

#### وهو ثمانية أبواب

- الباب الأول - في وجوب نصب الأئمة وقادة الأمة .
- الباب الثاني - في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة .
- الباب الثالث - في صفات أهل الحل والعقد، واعتبار العدد فيمن إليه العهد .
- الباب الرابع - في صفات الإمام القولم على أهل الإسلام .
- الباب الخامس - في الطوارئ التي توجب الخلع والاتخلاع .
- الباب السادس - في إمامة المفضول .
- الباب السابع - في نصب إمامين .
- الباب الثامن - في تفصيل ما إلى الأئمة والولاة .

## وجوب نصب الإمام

رياسة تامة ، وزعامة عامة ، تتعلق بالخاصة والعامة ، في مهمات الدين والدنيا ، مهمتها حفظ الحوزة ، ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الحيف ، والانتصاف للمظلومين من الظالمين ، واستيفاء الحقوق من الممتنعين ، وإيفاؤها



على المستحقين .

وهذه جمل يفصلها الباب الثامن المشتمل على ما يناط بالأئمة ، وهي مراسم تحل محل التراجم ، وفيها الآن مقنع ، وميائي متسع في البيان ، مشبع ، إن شاء الله عز وجل .

### □ حكم نصب الإمام

فنصب الإمام عند الإمكان واجب ، بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة ، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة .

أما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأوا البدار إلى نصب الإمام حقاً ، فتركوا السبب للتشاغل به تجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنه ، مخافة أن تتغشاهم هاجمة محنة .

ولا يرتأى من معه مُسكة من عقل أن الذب عن الحوزة ، والنضال دون حفظ للبيضة محتوم شرعاً ، ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ، ولا يزعهم وازع ، ولا يردعهم عن إتباع خطوات الشيطان رادع ، مع تقنن الآراء ، وتفرق الأهواء لا تنشر النظام ، وتوثبت الطغام والعوام ، وتحزبت الآراء المتناقضة ، وملك الأربلون سراة الناس ، وفشت المجامع ، واتسع الخرق على الراقع ، وفشت الخصومات ، وتبددت الجماعات ، وما يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

### □ القول في النص وفي حكم ثبوته ونفاته

لو ثبت النص من الشارع على إمام ، لم يشك مسلم في وجوب الإتياع على الإجماع ، فإن بذل السمع والطاعة للنبي واجب باتفاق الجماعة .  
وإن لم يصح النص ، فاختيار من هو من أهل الحل والعقد كافٍ في النصب والإقامة ، وعقد الإمامة .

وقد تفتنت في تلك الآراء والمطالب ، واختلفت الأهواء والمذاهب ، ولو ذهبت أحصيتها ، واستقصيها ، لأدى مضمون الباب إلى حدود الإسهاب . ولو أثرت الاتكفاف والإضراب ، لكان ذلك إخلالاً بوضع الكتاب ، فالوجه ارتياد الاقتصاد ، واجتناب السرف .

فذهبت الإمامية من الروافض إلى أن النبي عليه السلام نصّ على علي رضي الله عنه في الإمامة ، وتولي الزعامة ، ثم تحزبوا أحزاباً .

فذهبت طوائف منهم إلى أن الرسول عليه السلام نصّ على خلفته ، على رؤوس الأشهاد ، نصاً قاطعاً ، لا يتطرق إليه مسالك الاجتهاد .

وليس ذلك النص مما نقله الأثبات ، والرواة الثقات ، من الأخبار التي تلجج بها الأحاد ، وينقلها الأفراد ، كقوله صلى الله عليه وسلم " من كنت مولاه فعلي مولاه " <sup>(١)</sup> ، وقوله عليه السلام لعلي : " أنت مني بمنزلة هارون من موسى " <sup>(٢)</sup> . إلى غيرها مما سنزويه ، والله المستعان ، وعليه التكلان .

ثم قال هؤلاء : كفرت الأمة بكتم النص ورده .

(١) رواه أحمد في مسنده ، وابن ماجه في سننه عن البراء بن عازب ، وأحمد أيضاً عن بريدة بن الحصيب ، والترمذي والنسائي عن زيد بن أرقم . قال الهيثمي رجال أحمد ثقات ، وقال في موضع آخر رجاله رجال الصحيح . وقال السيوطي : حديث متواتر . (فيض القدير : ٢١٨/٥) .

(٢) أخرجه الشيخان عن سعد بن أبي وقاص . وتعام الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك ، فقال : يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيا ؟ فقال : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ غير أنه لا نبي بعدي .

وذهب فرقٌ من الزيدية إلى أن الرسول عليه السلام ما نص على معيّن في الخلافة ، ولكنه ذكر عليه السلام بالمرامز والملاحم ، والمعارض والمصرايح - الصفات التي تقتضي الإمامة استجماعها ، فكانت متوافية في عليّ دون من عداه وسواه ، فضلت الأمة ، إذ وضعت الإمامة فيمن لم يتصف بتلك الصفات ، ولم يتسم بتلك السمات .

ثم تشوفت طائفة من المنتمين إلى السنة إلى ادعاء النص على أبي بكر رضي الله عنه .

وصار صانرون يعرفون بالعباسية إلى أنه عليه السلام نص على عمه العباس - وخصصه بالإمامة من بين سائر الناس - نصاً يزيل الريب ، ويزيح الالتباس .

وإذا طوّل كل مدع بمنهاج الصدق والحجاج بالمسلك الحق : لاحت الحقائق ، وانزاحت الغوائل ، وحصحص الحق ، وزهق الباطل .

فالذي يقتضيه الترتيب إيضاح الرد على أصحاب النص ، ثم إتباع ما عداه من الآراء بالفحص ، فنقول :

النص الذي ادعيتموه ، ونظمتم به عقودكم ، وربطتم به مقصودكم بلغكم استقاضة وتواتراً ، من جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات ، ومستمر الأوقات التواطؤ على الكذب ؟ لم تناقله معينون من الخفلة ؟ واستند به مخصصون من الحملة ؟

فإن زعموا أنه منقول تواتراً على الشرائط المذكورة في الاستقاضة أولاً ، ووسطاً ، وأخراً - فقد ادعوا عظمة في مجاهدة البداهة والضرورات ، وانتهوا من البهت والعناد إلى منتهى الغايات .

وقيل لهم : كيف اختصصتم وأنتم الأقلون بهذا الخبر دون مخالفكم ؟ ، وكيف انحصر هذا النبا فيكم ، مع استواء الكافة في الطلب والتسمير ، والتأهي في ابتغاء المقصود ، واجتنباب التقصير ؟

وبم تتكرون على من يزعم أنه عليه السلام نص على أبي بكر نصاً منشراً في الأقطار ، مطبقاً للخطط والديار ؟

ولسنا نذكر ذلك للاختيار والإيثار ، ولكن المذاهب الفاسدة والمطالب الحائدة إذا تعارضت تناقضت ، وترافضت ، وبقي الحق المتين ، والمنهج المبين أبلج لاتحاً لأهل الاسترشاد ، وطاحت مسالك العناد .

وإن زعموا أن النص نقله أحاد : استوى إثباتهم ونفيهم ، فإن الأحاد لا يعصمون عن الزلل ، بل يتعرضون لامكان الخطأ والخلل ، فنقلهم لا يقتضى العلم بالمخبر عنه قطعاً . فليت شعري كيف علموا النص على القطع مع تجويز خطأ ناقله ؟ ثم لا يسلمون عن معارضتهم بنقيض ما اتخذوه معتصمهم من ادعاء النص على أبي بكر ، أو العباس وغيرهما رضى الله عنهم . فقد انحلت شكائهم ، ومساق هذه الطريقة يشير إلى الرد على من يجنح عن مسلك الحقيقة .

فإن قيل : غايتكم فيما قررتموه الرد على من يدعي العلم ، فإن سلم لكم ما رمتوه ، من يبطال مذهب الخصم فعليكم وراء ذلك طلبه حاقة ، ليس لكم بها قبيل وطاقة .

وهى أن يقال لكم : أنتم قاطعون بانتفاء النص ، فبم أدركتم حقيقة الانتفاء ؟ فأنتم في دعوى النفي ومن ادعى الإثبات على سواء ، وإذا استوى المسلكان ، وشاكلت جهات الإمكان ، فسيبيل الإتيان والانتصاف اجتناب القطع في النفي والإثبات على جزاف .

قلنا : الآن نستأكم إلى المحجة الغراء بالحجة البيضاء ، فليعلم المسترشد أن الذي دفعنا إليه متلقى من أطراد العادات واستمرارها ، وجريانها على القضايا المألوفة المعروفة واستقرارها . فمما اطرده العرف على ممر الأعوام أن النبا العظيم ، والخطب الجسيم ، وما يجلب خطره ، تتوافر الدواعي على اللهج بصدقه وذكره ، والاعتناء بنشره وشهره ، والاهتمام بأمره لعلو منصبه وقدره .

فيا لله للعجب !! لم يخف ابتعاث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاته وسعاته ، وندبه لجمع مال الله جباته ، فشاع توليته معاذاً <sup>(٣)</sup> وعتاب بن أسيد <sup>(٤)</sup> ومن سواهما ، ووقعت توليته علياً عهد الإمامة في المتاهات ، وظلمات العماليات . هيهات هيهات !!

(٣) معاذ بن جبل ، تولى اليمن .

(٤) عتاب بن أسيد بن أبي العاص ، تولى مكة .

ولما اجتمع صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة لتقديم زعيم ، وتعيين خليفة ، وتفرقت الأراء ، واعتاص المسلك والمذرك والمنهج ، حتى ذكر لأمر الإمرة سعد بن عباد ، وباح بنصبه من أراده ، ولم يكن نصبه قضية مرضية ، فأقنع وكفى في انسلاله عن المنصب الذي تشوق إليه قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: " قدموا قريشا ولا تَقْتُمُوا " (٥) ، وقوله : " الأنمة من قريش " (٦) . فلم يبد ناصره خلافاً ، وأقروا إذعانا للحق وانتلافاً ، فانفقت للصدیق البيعة والصفقة ، وتولى مستحق الحق حقه ، فاستراحت النفوس ، فلو كان استقاض فيهم نصبه علياً كرم الله وجهه ، وكان لعمر الله مستصلحا لمنصب الإمامة مرضيا - لقال في القوم قائل: ما لكم ترتبون في الظلمات ؟ ، وتتركون نص صاحب الشرع .

فاستبان يارتجال الأذهان أن النص لو كان ، لاستحال فيه الخفاء والكتمان ، ولتأجى به على قرب العهد به أو بعده اثنان ، على مكر الزمان .

فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران :

أحدهما - بطلان مذهب من يدعي العلم بالنص . هذا مستدرك بضرورات العقول من غير حاجة إلى بحث ونظر وفحص .

والثاني - القطع على الغيب بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه وسلم تولية ونصب .

فأما من يعتمد منهم الألفاظ المعروفة ، التي رواها الأحاد : مثل قوله عليه السلام : " من كنت مولاه فعلي مولاه " . فالكلام على هؤلاء من وجوه :

أحدهما - أننا نقول : هذا اللفظ وما عداه وسواه نقله معدودون من الرواة ، وهم عرضة الزلل ، والهفوات ، وإن ظهر في غالب الأمر أنهم من الأثبات والنقات ، فالمطلوب فيما نعانیه من هذا الفن القطع لا غالب للضعف .

فهذا مسلك كافٍ ووجهه في الرد على هؤلاء شاف .

ثم لو تتبعنا الألفاظ التي نقلوها لم نلّف واحداً منها على ما عقلوها .

( ٥ ) رواه البزار في مسنده عن علي رضي الله عنه ، وقال السيوطي في الجامع الصغير بصحته وأقره المناوي على ذلك في ( الفريض ) فلم يتعرض له .

( ٦ ) أخرجه الطيالسي عن أبي برة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وتمام الحديث : الأنمة من قريش ما حكموا ففعلوا ، ووعوا فوفوا ، واسترحموا فرحموا " وأخرجه الإمام أحمد ، وأبو يعلى .

فأما قوله عليه السلام : من كنت مولاه فعلي مولاه " فالمولى من الألفاظ المشتركة المررد بين مسميات وجهات في الاحتمالات : فيطلق والمراد به ابن العم ، والمعنى والمعنى ، ويراد به الناصر .

ولو خضنا في مأخذ هذا اللفظ من أصل الوضع ، وأقمنا عليه مراسم الاستشهاد بالنظم السائر والنثر - لطال الكلام ، ولم نضع كتابنا هذا لئلا نمل ذلك .

ومقدار غرضنا الآن أن اللفظ الذي اعتقدوه معتمدهم وملذهم من المجملات التي يتطرق إليها تقابل الجائزات . والتعلق بالمحتملات .

وقد قيل : جرت مفاوضة ومحاورة بين علي وزيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال علي رضي الله عنه لزيد : أنا مولاك . فقال زيد : بل مولاي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما جرى ، قال : " من كنت مولاه فعلي مولاه " .

ومما تمسك به هؤلاء ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي : " أنت مني بمنزلة هارون من موسى " . وهذه اللفظة حقاً من المجملات المعدودة عند ذوي التحصيل من أغمض المعوصات . ونحن إذا قدرنا فيه تعارض الاحتمالات ، ووجه الإجمال ، فقد أسقطنا وجه الاستدلال ، فإن الاستدلال بالظاهر الذي يتطرق إليه مسلك التأويل ليس عليه في القطعيات تعويل . فما الظن بالمجمل الذي لا يظهر لمعناه من حيث اللفظ تفصيل ؟؟

فمن وجوه الإشكال أن هارون عليه السلام كان من المرسلين ، وهارون مات قبل موسى بسنين ، فلم يخلفه بعد وفاته . فلم يكن علي من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثابة هارون من موسى في شيء من حالاته . نعم . كان علي رضي الله عنه في حياة المصطفى وزرّه ونصيره ، كما كان هارون رداء موسى وظهيره ، فإذا جرى الكلام في معرض الاستعجام والاستبهام ، لم يسغ الاعتصام به في مجتهدات الأحكام ، فكيف الظن بنصب الإمام ؟ . وقد صح ورود هذا اللفظ على سبب لا يستتم معناه دون فهمه . وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما هم بغزوة تبوك ، استخلف على المدينة علياً ، فعظم على علي رضي الله عنه تخلفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته ، وما كان عهد مفارقتها في شيء من حالاته ، فربط رسول الله صلى الله عليه وسلم على قلبه ، وخفف من كربه ، وقال : قد استخلفتك على أهلي كما استخلف هارون موسى .

ثم نعارضهم ببعض ما صح عن سيد المرسلين في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قال عليه السلام : " لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره " (٧)، وقال : " يابى الله والمسلمون إلا أبا بكر " (٨)، وقال : " اقتنوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر " (٩)، واستخلف أبا بكر في إمامة الصلاة في مرضته التي توفي فيها ، فقال صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم إماما لديننا أفلا نرضاه لديننا ؟؟ " (١٠).

والذي عليه التعويل في الجملة والتفصيل أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شهدوا ، وغينا ، واستيقنوا عن عيان ، واسترنا ، وكانوا قدوة الأنام ، وأسوة الإسلام ، لا يأخذهم في الله عدلٌ وملام ، وما كانوا يعد استنثار الله برسوله تحت اقتهار واقتسار ، بل كانوا مالكين لأعنة الاختيار ، لا يؤثرون على الحق أحدا ، ولا يجدون من دونه ملتحدًا ، ولم يُرْهِق وجوههم الكريمة وهجُ البدع والأهواء ، ولم يقتحموا جرائم اختلاف الآراء ، فليت شعري كيف لم يفهموا على نكاء القرائح النصوص الصراح ؟ .

فقد بطل ادعاء النص وطاح ، واستبان الحق لباغيه ولاح ، فإذا نجز مقدار غرضنا من الرد على أصحاب النصوص ، ووضح بطلان مذهبهم على الخصوص ، وسبق في صدر الكلام وجوب نصب الإمام ، فقد حان الآن أن نوضح أن الاختيار من أهل الحل والعقد هو المستند المعتمد ، والمعول المعتضد ، فنقول مستمسكين بحبل الله المتين ، وفضله المبين ، وهو المعتصم في كل مطلب ، وليس وراء الله للمرء مذهب :

ثبوت الاختيار يستدعي تقديم إثبات الإجماع على منكره ، وتحقيق الغرض فيه صعبٌ المعرك ، متوَعَّرٌ للمسلك على من لا يدره .

فإن قيل : لا يدل على وجوب إتباع الإجماع مسالك العقول ، فإن الرب تعالى موصوف بالاعتدال على جمع العالمين على الباطل على اضطرار ،

(٧) رواه الترمذي من حديث عائشة بلفظ ( أن يؤمهم غيره ) وقال : هذا حديث غريب . وقد انفرد به .

(٨) أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها : وتماه : قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ادعي لي ( أبا بكر ) إليك ، وأخاك ، حتى أكتب كتابا ، فإني أخلف أن يتمنى ممن ، ويقول قائل : لا أولى ، ويؤبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر .

(٩) أخرجه أحمد للترمذي وابن ماجة عن حنيفة ، قال ابن حجر : اختلف في أحد روايته لكن له شاهد رواه الترمذي وحسنه عن حنيفة أيضا ، ورواه ابن عدي عن أنس ( انظر فيض القدير ) .

(١٠) أخرجه ابن سعد عن الحسن عن علي رضي الله عنه .



وعلى خيرة وإيثار ، وإذا كان ذلك مسوغاً في العقل غير مستحيل ، وليس في العقل على القضاء بصدق المجمعين دليل ، وليس إلى ذلك من طرق المعقولات سبيل ، وليس في كتاب الله نص في إثبات الإجماع لا يقبل التأويل ، وليس على الظواهر القابلة للتأويلات في القطعيات تعويل ، ولا مطمع في إثبات الإجماع بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنه لم يتواتر عنه عليه السلام نص في الإجماع يدرأ المعاذير ، ويقطع التجويز والتقدير ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا تجتمع أمتي على الضلالة " (١١) نقله معدودون محدّدون ، معرضون لإمكان الهفوات والزلات ، على أنه يتطرق إليه سبيل التأويلات ، فلا يبعد أن يقال : المعني بقوله عليه السلام : لا تجتمع أمتي على الضلالة أنها لا تتسلخ عن الإيمان ملازمة عماية الجهالة ، فيكون مضمون هذه المقالة الإشعار بأمان الأمة عن المنقلب إلى الكفر والردة ، وإن تطاولت المدة .

فإذا لم نجد مسلماً في إثبات الإجماع معقولا ، وأصلاً مقطوعاً به في السمع منقولا ، فما مستند اليقين والقطع بثبوت الإجماع في وضع الشرع ؟ وعليه مدار معظم الأحكام في الفرق والجمع وإليه استناد المقاييس والعبر ، وبه اعتضاد الاستنباط في طرق الفكر ، فقد عظم الخطر ، وتفاقم الغرر ، وهذا مضلة الأنام ، ومزلة الأقدام ، ومناهة الخواص والعوام .

فأنا أستعين بالله تعالى ، وعليه الاتكال ، فأقول : إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام متفقين على قضية في تفاصيل الحلال والحرام ، وألفيناهم قاطعين على جزم وتصميم في تحليل أو تحريم ، وهم الجم الغفير ، والجمع الكثير ، وعلمنا بارتجال الأذهان أنهم ما تواطئوا على الكذب على عمد ، وما تواضعوا على الافتراء عن قصد ، وهم متبذون في الأقطار متشتتون في الأمصار ، لا يجمعهم رابط على وطر من الأوطار ، ثم كرت الدهور ، ومرت العصور ، وهم مجمعون على قطع مستند من غير رأي مردد . والأحكام في تفاصيل المسائل لا ترشد إليها العقول ، فيبين أنهم حملهم على اتفاقهم قاطع شرعي ، ومقتضى جازم سمعي ، ولولاه ، لاستحال أن يقطعوا في مظنات الظنون ، ثم يتفقوا من غير سبب جامع يحملهم على التواضع على الكذب ، ثم يستمروا على ذلك - مع امتداد الأمد - على استنباب ، واطراد . هذا محال وقوعه في مستقر الاعتقاد .

( ١١ ) لخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن عن انس ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة .  
ورواه أيضا الدارقطني في الافراد .

وإنما يتضح حقيقة هذه الطريقة بأسئلة وأجوبة عنها ، فإن قيل : نرى أهل مذهب في الشرع يبلغ عددهم المبلغ الذي وصفتموه ، ولا يجوز من مثلهم للتواضع كما عرفتموه ، ثم هم مصممون على معتقدهم ، لا يبيغون عنه حولا ، ثم لا يدل اجتماعهم على القطع بأن مذهبهم الحق ، ومعتقدهم الصدق .

قلنا : هؤلاء معترفون بأنهم ظاننون ، معتصمون بأساليب الظنون ، ولا يقطعون بأن خصومهم مبطلون ، ولا يبعد في مطرد العادات اجتماع أقوام على فنون من طرائق الظنون ، ومتابعتهم مسلكا مخصوصا .

فأما الاجتماع من مثل هذا العدد على دعوى القطع ، مع الاتفاق على أنه من تلقى من السمع ، من غير إسناد إلى قاطع في الشرع - فهذا مستحيل على الضرورة ، ولا يجوز ذواته ، وكيف يُجوزُ ذهول علماء الأمة عن اعتراض الظنون الهاجسة في النفوس الخاطرة في أدراج الفكر والحدوس ؟ حتى يحسبوا المظنون في الشرع معلوما ، والمشكوك فيه مقطوعا به مفهوما ، ويتفقوا على القطع من غير معنى يوجب القطع . هذا يكون تجويزه اقتحاما لورطات الجهالات ، وخرقا لموجب العادات ، فأما أن يغلب على ظنون جمع أمرٌ عن قول رجل ظاهر العدالة مستقيم الحالة مع علمهم بأنهم ظاننون ، فليس ذلك بدعا عرفا وشرعا ، وإنما المستحيل الاتفاق على العلم في السمعيات ، والإطباق على ادعاء اليقين في الشرعيات ، من غير إطلاع على قاطع يقتضي الإجماع من عدد لا يجوز منهم التواطؤ .

فإن قيل : قصارى هذا الانفصال عما توجه من السؤال - أن الذين ينتحلون مذهب الإمام لا يدعون علما ، وإنما غايتهم غلبة ظن صدرها (١٢) عن ترجيح وتلويح ، ونحن الآن نلزمكم ما لا تجدون إلى درنه سبيلا .

فنقول : النصارى وغيرهم من الكفار مصممون على فاسد عقدهم دينا ، ولو صب عليهم صنوف العذاب صبا ، ما ازدادوا في معتقدهم إلا تضالا وذهبا ، وهم مطبقون أن عقدهم اليقين المبين ، والدين المتين ، وعددهم يُبرأ على عدد المسلمين بأضعاف مضعفة .

وهذا سؤال عظيم الوقع في الإجماع الواجب الإلتباع في اشرع ، ولا يحل معوصه إلا موفق ، بل لا ينتهي إلى فهم غائلة السؤال إلا محقق .

(١٢) صدرها : أي صدرها . وهذا استعمال إمام الحرمين دائما لهذا المصدر ونحوه .

وحق على كل من أفضى به النظر إلى سر هذا الكلام أن يعلم أنه دفع إلى خطب عظيم من الخطوب الجسم، فإن الإجماع مناط الأحكام، ونظام الإسلام، ومعتصم المسلمين، ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتطم الخلاف، ومستتدّها في النفي والإثبات مسائل الإجماع، وليس من ورائها نصوص صريحة، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة، والأصل فيها الإجماع إذا، فمن لم يثق بالأصل الذي منه الاستنباط، كيف يعدل في مسالك التحري معياره؟؟ وأنا لم أظن وأقيم لهذا السؤال وزناً، ولكن رُمت تنبيه القرائح لتدرك الحقيقة والمعنى .

وأنا الآن أستعين بالله، فهو المستعان، وعليه التكلان، فأقول : مدار الكلام في إثبات الإجماع على العرف واطراده، وبيان استحالة جريانه حانداً عن مألوفه ومُعتاده، فكل ما يتعلق بالدول، والأديان والملل، فالعرف مستمر على إتباع مطمح يجمع شتات الآراء، ويؤلف افتراق الأهواء، ولهذا السبب انتظم أمر الدين والدنيا، ولو استرسل الناس على مذاهبهم المتباينة في الإرادات والمنى، لاستحال الكون والبقاء ولهلك في النزاع والدفاع الجماهير والدهماء .

وملاك الأمور كلها : ملة تدعو إلى القربات والخيرات، وترجر عن الفواحش والموبقات، ومرتبطة بالأنبياء المؤيدين بالآيات، وإيالة (١٣) قهرية تضم النشر من الآراء المتناقضة، ومتعلقها الملوك والأمراء الممدون بالعدد والعدد، وأسباب المواتاة، فما كان من اتساق واتفاق مستنده دين أو ملك، فليس وقوعه بديعاً، وما ذكره جميعاً من هذا الصنف في مستقر العرف، وأما ما جعلناه متمسكاً في الإجماع فالاتفاق على حكم معين في مسألة مخصوصة، وهذا التعيين لا تقتضيه إيالة ملكية قهرية، ولا قضية دينية نبوية، ويستحيل إجماع عدد عظيم على أمر من غير ثبوت سبب جامع، كما يستحيل إجماع العالمين في صبيحة يوم على قيام أو قعود، أو أكل أو نوم، مع اختلاف الدواعي والصوارف، وتباين الجبلات والخلق والأخلاق، فحصول الاتفاق مع ذلك عن وفاق يُفضي إلى الانخرام في مطرد العرف والانخراق .

فقد تحصل من مجموع ما ذكرناه أن إجماع أهل البصائر على القطع في مسألة مظنونة لا مجال للعقول فيها يستحيل وقوعه من غير سبب مقطوع به سمعي .

فإن قيل : لو كان سند الإجماع خبراً مثلاً مقطوعاً به ، للهج المجمعون بنقله .

قلنا : لا نبعد أن ينعقد الإجماع عن سبب مقطوع به ، ثم يقع الاكتفاء بالوافق ، ويضرب المجمعون عن نقل السبب ، لقلّة الحاجة إليه ، وكم من شيء يستفيض عند وقوعه ، ثم يدرس ، حتى ينقل أحاداً ، ثم ينطمس حتى لا ينقل ، ويقع الاكتفاء بما ينعقد الوفاق عليه ، ووضوح ذلك يغني أصحاب المعارف بالعرف عن الإطناب في تقريره .

فإن قيل : فالحجة إذا مستند الإجماع مقدراً ، وليس الإجماع في نفسه دليلاً :

قلنا : الآن لما انكشف الغطاء وبُرح الخفاء ، فالحق المنبع أن الإجماع في نفسه ليس حجة ، إذ لا يتصور من المجمعين الاستقلال بإنشاء حكم من تلقاء أنفسهم ، وإنما يُعتقد فيهم العنورُ على أمر جمعهم على الإجماع ، فهو المعتمد والإجماع مشعر به .

فليُنظر الموفق إلى هذا الترتيب العجيب : قدمنا وجه الإشكال ، وضيق المجال في صيغة سؤال ، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدة لم تسبق إليها ، ولم نُزحم عليها ، ثم لم نُبدِ المقصود دفعة واحدة هجومًا في إثبات الإجماع ، بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مترتبة ونجومًا .

وقد تجاوزنا حدّ الاقتصاد قليلاً ، فإنا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلاً ، فأثرنا أن نورد في إثباته كلاماً بالغاً ينجح به المنتهي ، ويستقل به المبتدي .

## □ اختيار الإمام

ونحن بعد تقديم ذلك نخوض في إثبات الاختيار فنقول :

اتفق المنتمون إلى الإسلام على تفرق المذاهب على ثبوت الإمامة ، ثم أطبقوا على أن سبيل إثباتها النص أو الاختيار ، وقد تحقق بالطرق القاطعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص ، فلا يبقى بعد هذا التقسيم والاعتبار إلا الحكم بصحة الاختيار ، وإن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير الثقات إلى إبطال مذاهب مدعي النصوص أسندناه إلى الإجماع قائلين :

إن الخلفاء الراشدين انقضت أيامهم ، وانسحبت على المسلمين طاعتهم ، وكان مستند أمورهم صفقة البيعة .

فأما أبو بكر رضي الله عنه فقد تواترت البيعة له يوم السقيفة ، وكان عمر رضي الله عنه ولي عهده ، وتعين عثمان رضي الله عنه من السنة المذكورين في الشورى بالبيعة ، ولما انتهت النوبة إلى علي رضي الله عنه طلب البيعة ، فأول من بايعه طلحة ، والزبير ، ومن حاول بسط مقال في إيضاح استناد الإنمة الماضين إلى البيعة كان متكلفاً مشغولاً بما يُغني الظهور والتواتر عنه ، وقد قدمنا أن الإجماع هو المعتصم الأقوى في قواعد الشريعة ، وهو الوسيلة والذريعة إلى اعتقاد قاطع سمعي كما سبق في إثبات الإجماع تقريره .

فإن قيل هذا تدليس وتلبيس ، فإنكم قدمتم في الكلام الذي سقتموه في الإجماع أن ما يتفق من اجتماع في السياسات القهرية ، وما يفرض فيها من إذعان جماعة وبذل طاعة لا يُشعر بحق ولا باطل ، وميزتم الإجماع من هذه المسالك برده إلى اجتماع في حكم الواقعة ، وزعمتم أن ذلك يقتضي قضية جامعة ، ثم عنتم فاستدللتم في الإمامة بالإجماع ، وهي أعلى مراتب الدول ، وأرفع المناصب ، وهذا تناقض واضح .

قلنا : هذا كلام من يبغي الأسماء والألقاب ، ويؤثر الإضراب عن لباب الأبواب . وكان السائل يرانا ندير ذكر الولاية ، فاستمسك بهذه الصيغة من غير إحاطة ودراية ، وهذا الفن يعود المتعلق به إلى ظلمات الغواية ، فنقول : محل تعلقنا بالإجماع أن الهمم بالبيعة والإقدام عليها في الزمان المتطاوّل كان أمراً جازماً ، يُربط به عقد الولاية قبل استقرارها ، ثم تناقله الخلائق على تقنن الطرائق ، ولم يبد أحد منهم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم نكيرا ، ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون . نعم . إنما يجري بإتباع نوي الأمر على الحق أو الباطل - اللُعرف . وإذا استقر الملك في النصاب ، فإذ ذلك قد يحمل الرعية على قضية قهرية ، فيتواطنون طوعاً وكرها ، ولا يرون للتسلل عن طاعته وجهاً . فلما توفي المصطفى صلى الله عليه وسلم لم يخلفه ذو نجدة واقتهار ، فاستمسكوا بالبيعة في الأمر الأعظم الأهم ، ولم يختلفوا فيها وإنما تردّوا في تعيين المختار ، ثم استقاموا ليأذا ، وما كان ليأذا الماضين بالبيعة في ماضي الدهر صادراً عن جامع قهري ، بل كانت متقدمة على الإمامة ، ثم بعدها الإتباع واتساق الطاعة ، فلم يبق إشكال في انعقاد الإجماع على الاختيار ، وبطلان المصير إلى ادعاء النص .

## صفات أهل عقد الإمامة

قد كثر في أبواب الإمامة الخبط والتخليط والإفراط والتفريط ، ولم يخل فريق - إلا من شاء الله - عن السرف والاعتصاف ، ولم تسلم طائفة إلا الأقول عن مجانية الإنصاف ، وهلك أمم في تكذب سنن السداد ، وتخطي منهج الاقتصاد!!!

والسبب الظاهر في ذلك ، أن معظم الخائضين في هذا الفن ييغون مسلك القطع في مجال الظن ، ويمزجون عقدهم بإتباع الهوى .

ونحن بتوفيق الله نذكر فيه معتبراً يتميز به موضع القطع عن محل الظن فنقول :

العلم يُنتقى من العقل أو من الشرع ، وأساليب العقول بمجموعها لا تجول في 'أصول الإمامة وفروعها' .

والقواطع الشرعية ثلاثة :

- نص من كتاب الله تعالى لا يتطرق إليه التأويل .
- وخبر متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعارض إمكان الزلل روايته ونقله ، ولا تقابل الاحتمالات منته وأصله .
- وإجماع منعقد .

فإذا لا ينبغي أن 'تطلب مسائل الإمامة من أدلة العقل ، بل تُعرض على القواطع السمعية . ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة . والخبر المتواتر 'معوز' أيضاً ، فال مال الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع ، فكل مقتضى ألفيناه معتضداً بإجماع السابقين ، فهو مقطوع به ، فكل ما لم يصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع ، وعرضناه على مسالك الظنون عرضنا سائر الوقائع ، وليست الإمامة من قواعد العقائد ، بل هي ولاية تامة ، وعبرة معظم القول في الولاية والولايات العامة والخاصة مظنونة في محل التحري ، ومن وفقه الله تعالى للوقوف على هذه الأسطر لم يخف عليه مشكل ، وسرد المقصود على موجب الصواب بأجمعه ، ووضع كل معلوم ومظنون في موضعه وموقعه .

## □ الفصل الأول

فلتقع البداية بمجال الإجماع في صفة أهل الاختيار ثم ننعطف على مواقع الاجتهاد والظنون .

فما نعلمه قطعاً أن النسوة لا مدخل لهن في تخيير الإمام وعقد الإمامة ، فإنهن ما روجعن قط ، ولو استشير في هذا الأمر امرأة ، لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة عليها السلام ، ثم نسوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين .

ولا تعلق له بالعوام الذين لا يعدون من العلماء وذوي الأحلام .

ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الإنمة .

فخرج هؤلاء عن منصب الحل والعقد ليس به خفاء .

فهذا مبلغ العلم من هذا الفصل .

فأما المظنون منه ، فقد ذهب طوائف من أئمة أهل السنة إلى أنه لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى .

وذهب القاضي الباقلاني<sup>(١)</sup> في عصب من المحققين إلى أنا لا نشترط بلوغ العاقد مبلغ المجتهدين ، بل يكفي أن يكون ذا عقل وكيس وفضل وتهذ إلى عظام الأمور ، وبصيرة متقدة بمن يصلح للإمامة ، وبما يشترط استجماع الإمام له من الصفات .

ونحن نوجه المذهبيين بما يقع به الإقناع ، ثم نذكر ما يلوح لنا . إن شاء الله عز وجل .

فأما من لم يستجمع خصال المفتين ، فنقول : الغرض تعيين قدوة وتخيير أسوة ، وعقد الزعامة لمستقل بها ، ولو لم يكن المعين المتخير عالماً بصفات من يصلح لهذا الشأن لأوشك أن يضعه في غير محله ، ويجر إلى المسلمين ضراراً بسوء اختياره ، ولهذا لم يدخل في تلك العوام ، ومن لا يعد من أهل البصائر .

(١) أبو بكر الباقلاني. محمد بن الطيب الباقلاني ت ٤٠٣ هـ متكلم أصولي، من أعيان الأشاعرة صاحب إعجاز القرآن (وفيات الأعيان ج ٢ / ٢٧٩) .

والنسوان لازمات خدورهن ، مفوضات أمورهن الى الرجال القوامين عليهن ، لا يعتدن معارسة الأحوال ، ولا يبرزن في مصاحبة الخطوب بروز الرجال ، وهن قليلات الغناء فيما يتعلق بإبرام العزائم والآراء ، ولذلك ذهب معظم العلماء إلى أنهم لا يستقلن بأنفسهن في التزويج .

فأما الأفاضل المستقلون ، الذين حنكتهم التجارب ، وهذبهم المذاهب ، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية فهذا المبلغ كاف في بصائرهم ، والزائد عليه في حكم ما لا تمس الحاجة إليه في هذا المنصب .

وقد تمهد في قواعد الشرع أنا نكتفي في كل مقام بما يليق به من العلم ، فيكفي في المقوم : العلم بالأسعار والدربة التامة مع الكيس في صفات المقومات ، ويقع الاجترأ في القسام بمعرفة الحساب والمساحة ، وكيفية تعديل السهام ، وإذا بعثنا إلى الزوجين ، وقد شجرت بينهما المنازعة حكمين كما أشعر به نص القرآن ، لم يُشترط أن يكونا مجتهدين ، بل يكفي علمهما بحقوق النكاح ، وتقطنهما لعادات التعاشر ، وإحاطتهما بما يدق ويجل من هذا الفن .

فالفاضل ، الفطن ، المطلع على مراتب الأئمة ، البصير بالسياسات ، ومن يصلح لها متصف بما يليق بمنصبه في تخير الإمام .

وأما من شرط كون العاقد مفتياً ، فمعتصمه أنا نشترط أن يكون الإمام مجتهداً كما سيأتي ذلك مشروحاً ، إن شاء الله عز وجل في صفات الإمامة ، ولا محيط بالمجتهد إلا مجتهد ، فلو لم يكن المتخير العاقد مفتياً ، لم يطلع على تحقيق ذلك من الذي ينصبه إماماً .

وللأولين أن يقولوا : قد يظهر بالتسامع والإطباق من طبقات الخلق كون الشخص مجتهداً ، فليقع الاكتفاء بذلك .

والذي يوضح المقصد منه أن على المستفتي ألا يقول فيما يبيغيه من الأحكام إلا على من يراه مجتهداً ، وليس له أن يجل مسائله بكل من يتلقب باسم عالم ، فإذا أمكن أن يدرك ذلك عامي مستفتي ، فما الظن بمرموق من أفاضل الناس؟؟

فقد ظهر أن الأقرب إلى التحقيق مسلك القاضي ومتبعيه.



ولم تُغفل ذكر الورع صدرًا في الفصل عن ذهول ، بل رأيناه أوضح من أن يحتاج إلى الاهتمام بالتصيص عليه ، فمن لا يوثق به في باقة بقل كيف يرى أهلاً للحل والعقد ؟؟ وكيف ينفذ نصبه على أهل الشرق والغرب ؟؟ ومن لم يتق الله لم تؤمن غوائله ، ومن لم يضمن نفسه لم تنفعه فضائله .

## □ الفصل الثاني

### ففي ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد

فنجري على الترتيب الملتزم ، ونبدأ بالمقطوع به ، فنقول : مما يُقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع .

والذي يوضح ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه صحت له البيعة ، ففضى وحكم ، وأبرم وأمضى ، وجر العساكر إلى مانعي الزكاة ، وجبى الأموال ، ولم ينتظر في تنفيذ الأمور انتشار الأخبار في أقطار خطة الإسلام ، وتقرير البيعة من الذين لم يكونوا في بلدة الهجرة .

وكذلك جرى الأمر في إمامة الخلفاء الأربعة .

فهذا مما لا يستريب فيه لبيب .

والذي يعضد ذلك علمنا على اضطرار أن الغرض من نصب الإمام حفظ الحوزة ، والاهتمام بمهمات الإسلام ، ومعظم الأمور الخطيرة لا تقبل الريث والمكث ، ولو أخر النظر فيه لجر ذلك خلافاً لا يُتلافى ، فاستبان من وضع الإمامة استحالة اشتراط الإجماع في عقدها .

فهذا هو المقطوع به .

ونفتتح الآن ما نراه مُجتهداً فيه .

ذهب بعض العلماء إلى أن الإمامة تتعقد ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد .

واشترط طوائف عدد أكمل البيئات في الشرع ، وهو أربعة .

وذهب بعض من لا يُعد من أحزاب الأصوليين إلى اشتراط أربعين ، وهو عدد الجمعة عند الشافعي رضي الله عنه .

وهذه المذاهب لا أصل لها من مأخذ الإمامة :

فأما ذكر اثنتين ، فالذي تخيله أن هذا العدد أقل الجمع ، فلا بد من اجتماع جمع على البيعة .

ومن شرط أربعة قال : الإمامة من أعلى الأمور ، وأرفع الخطوب ، فيعتبر فيها عدد أعلى البيئات .

ومن ادعى الأربعين استمسك بقریب مما قدمناه ، واعتبر من يقتدى بإمام المسلمين بمن يقتدى بإمام الجمعة .

وهذه المسالك من أضعف طرق الأشباه ، وهي أدون فنون المقاييس في الشرع ، ولست أرى أن أحكم بها في مواقع الظنون ومظان الترجيح والتلويع ، فما الظن بمنصب الإمامة ؟ ولو تتبع المتبع الأعداد المعبرة في مواقع الشرع ، لم يعدم وجوها بعيدة عن التحصيل في التشبيه .

وأقرب المذاهب ما أرتضاه القاضي أبو بكر ، وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه ، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد .

وجه هذا المذهب أنه تقرر أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة ، ثم لم يثبت توقيف في عدد مخصوص . والعقود في الشرع مولاها عاقد واحد ، وإذا تعدى المتعدي الواحد ، فليس عددٌ أولى من عدد ، ولا وجه للتحكيم في إثبات عدد مخصوص ، فإذا لم يقم دليل على عدد لم يثبت العدد ، وقد تحققنا أن الإجماع ليس شرطاً ، فانتفى الإجماع بالإجماع ، وبطل العدد بانعدام الدليل عليه ، فلزم المصير إلى الإكتفاء بعقد الواحد<sup>(٣)</sup> .

وظاهر قول القاضي يشير إلى أن ذلك مقطوع به ، وهذا وإن كان أظهر المذاهب في ذلك ، فلما نراه بالغاً مبلغ القطع .

وها أنا الآن أذكر ما يلوح عندي في هذا الفصل ، وفيه ذكر كلام ينعطف على الفصل الأول ، فأقول :

الذي أراه أن أبا بكر لما بايعه عمر لو ثار ثائرون ، وأبدوا صفحة الخلاف ، ولم يرضوا تلك البيعة ، لما كنت أجد متعلقاً في أن الإمامة كانت

(٢) أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن مالم بن إسماعيل بن عدي بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري. الإمام، ولد ٢٧٠ هـ. لو ٢٦٠ هـ وتوفي ٣٢٤ هـ (تاريخ بغداد ٢٤٦/١ ، طبقات الشافعية الكبرى ج ٢ / ٤٤٦ )

(٣) وصنت هذا الرأي في كتابي الأصولي بأنه استخفاف بقول المسلمين ، وما يكاد يخلو فقيه من رأي شاذ وكبوة (الرشد) .

تستقل ببيعة واحد ، وكذلك لو فرضت بيعة اثنين أو أربعة فصاعداً ، وقدرت ثوران مخالفيين ، لما وجدت متمسكاً به أكثرا واحتقال ، في قاعدة الإمامة .  
ولكن لما بايع عمر تتابعبت الأيدي ، واصطفقت الأكف ، واتسعت الطاعة ، وانتقدت الجماعة .

فالوجه عندي في ذلك أن يُعتبر في البيعة حصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشباع ، تحصل بهم شوكة ظاهرة ، ومنعة قاهرة ، بحيث لو فرض ثوران خلاف ، لما غلب على الظن أن يُضطلم أتباع الإمام ، فإذا تأكدت البيعة بالشوكة والعقد والتعدد ، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء ، فإذا ذلك تثبت الإمامة ، وتستقر ، وتؤكد الولاية وتستمر ، ولما بايع عمر مالت النفوس إلى المطابقة والموافقة ، ولم يُبد أحد شراساً ، وتظاهروا على بذل الطاعة على حسب الاستطاعة ، ويتعين اعتبار ما ذكرته أن الشوكة لا بد من رعايتها .

ومما يؤكد ذلك اتفاق العلماء قاطبة ، على أن رجلاً من أهل الحق والعقد ، لو استخلى بمن صلح للإمامة ، وعقد له البيعة لم تثبت الإمامة .

وسبب تعلقي بذلك أن مثل هذا لو قدر لم تستتب منه شوكة ، ولم تثبت به سلطنة ، فلئن كنا نتبع ما جرى ، فقد كانت البيعة على هذه القضية التي وصفتها ، وظهر اعتبار حصول الشوكة .

ثم أقول : إن بايع رجل واحد مرموق ، كثير الأتباع والأشباع ، مطاع في قومه : انعقدت الإمامة . وقد يبايع رجال لا تقيد مبايعتهم شوكة ، فليست أرى للإمامة استقراراً .

والذي أجريته ليس شرط إجماع ، ولا احتكاماً بعدد ، ولا قطعاً بأن بيعة الواحد كافية .

وإما اضطربت المذاهب في ذلك لوقوع البيعة لأبي بكر مبهمة من غير اختصاص بعدد ، ولم يتجه إحالة انبiram العقد على بيعة واحد ، ففترقت الطرق ، وأعوص مسلئ الحق على معظم الناظرين في الباب .

والذي ذكرته ينطبق على مقصد الإمامة وسرها ، فإن الغرض حصول الطاعة ، وهو موافق للإبهام الذي جرى في البيعة ، فلا أرى لاشتراط كون العاقد مجتهداً وجهاً لانحاً ، ولكنني أشرت أن يكون المبايع ممن تقيد مبايعته منةً واقتهاراً .  
فهذا ما أردنا بيانه في ذلك .

الصفات المربية في الأئمة تنقسم أقساماً :

- منها ما يتعلق بالحواس .
- ومنها ما يتعلق بالأعضاء .
- ومنها ما يرتبط بالصفات اللازمة .
- ومنها ما يتعلق بالفضائل المكتسبة .

فأما القول في الحواس ، ونكر ما فيها من الخلاف والوفاق بين الناس ،  
فنحن نوضح ما يزيل دواعي الالتباس .

فأما البصر ، فلا خلاف في اشتراطه ، لأن فقده مانع الانتهاض في  
الملامات والحقوق ، ويجبر ذلك إلى المعضلات عند ميسر الحاجات ،  
والأعمى ليس له استقلال بما يحصل من الأشغال .

ومما نشترط من الحواس السمع ، فالأصم الأصلم<sup>(١)</sup> الذي يعسر جداً  
سماعه لا يصلح لهذا المنصب العظيم ، لما سبق تقريره في البصر .

ولا يضر الوقتر والطرش ، كما لا يضر كلال البصر والعمش ، ومما  
يلتحق بما ذكرناه نطق اللسان ، فالأخرس لا يصلح لهذا الشأن .

وأما حاسة الشم والذوق ، فلا أثر لهما في الإمامة وجدنا أو فقدنا .

فهذا ما يتعلق بالحواس وما في معناها .

فأما ما يرتبط بنقصان الأعضاء ، فكل ما لا يؤثر عدمه في رأي ، ولا  
عمل من أعمال الإمامة ، ولا يؤدي إلى شين ظاهر في المنظر فلا يضر فقده .

وأما ما يؤثر عدمه في الانتهاض إلى المأرب والأغراض فكفد الرجلين  
والبيدين ، قالذي ذهب إليه معظم العلماء تنزيل هذه الأوقات والعاهات منزلة  
العمى والصمم والخرس ، وهذا وإن لم ينعقد فيه إجماع انعقاده فيما تقدم ،

(١) رجل أصم استوصلت لثته .

فلمست أراء مقطوعاً به ، فإن تعويل الإمامة على الكفاية والنجدة ، والدرية والأمانة ، والزمانة<sup>(٢)</sup> لا تنافي الرأي ، وإن مست الحاجة إلى نقله ، فاحتماله على المراكب يسهل ، فليحلق هذا بالفنون التي يجول فيها أساليب الظنون .

فأما ما يسوء المنظر كالعور ، وجدع الأنف ، فالذي أوثره القطع بأن هذا لا أثر له .

وذهب بعض المستطرفين إلى أن ذلك يؤثر في منع عقد الإمامة من جهة أنه ينفّر الأشياء والأتباع ، ويسحب الرعاع على المطاعن والاستصغار ، وأسباب التحلل والانتشار .

وهذا باطل قطعاً . ولو أثر الجدع والعور ، لأثرت الدمامة وتشوه الخلق ، ولأشترط الجمال والاعتدال في الخلق ، وهذا غير مشروط باتفاق الفرق ، فهذا ما يتعلق بنقصان الأعضاء .

فأما الصفات اللازمة ، فمنها النسب ، فالشرط أن الإمام قرشياً ، ولم يخالف في اشتراط النسب غير ضرار بن عمرو<sup>(٣)</sup> وليس ممن يعتبر خلفه ووفاقه ، وقد نقل الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الأئمة من قریش " وذكر بعض الأئمة أن هذا الحديث في حكم المستفيض المقطوع بثبوته ، من حيث أن الأمة تلقتة بالقبول .

وهذا مسلك لا أوثره ، فإن نقله هذا الحديث معدودون ، لا يبلغون مبلغ عدد التواتر .

والذي يوضح الحق في ذلك أنا لا نجد من أنفسنا تلج الصدور ، واليقين المبتوت بصدر هذا من فلق في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الأحاد ، فإذا لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة .

فالوجه في إثبات ما نحاوله في ذلك أن الماضين ما زالوا بايحين باختصاص هذا المنصب بقریش ، ولم يتشوف قط أحد من غير قریش إلى الإمامة ، مع العلم بأن ذلك لو كان ممكناً ، لطلبه ذوو النجدة والبأس ، وتشمر

(٢) أي العامة .

(٣) ضرار بن عمرو ، القاضي ، أبو عمرو ، كان تلميذاً لواصل بن عطاء ، ثم تصرف عنه ، وليس الضرارية ، ويبدو أنه كان لا يزال حياً حوالي ١٨٠ هـ ( تاريخ التراث العربي : ٢ / ٣٩٤ ) .

في ابتغائه عن ساق الجد أصحاب الغد والغد ، وقد بلغ طلاب الملك في انتحاء الاستعلاء على البلاد والعباد أقصى غايات الاعتداء ، واقتحموا في روم ما يحاولونه المهاوي والمعاطب والمساوي ، وركبوا الأغرار والأخطار ، فلو كان إلى ادعاء الإمامة مسلك ، أو له مدرك ، لزاوله محققون ، أو مبطلون من غير قريش ، ولما اشرأب لهذا المنصب المارقون في فسطاط مصر<sup>(٤)</sup> ، اعتزوا أولا إلى شجرة النبوة على الاقتراء ، وانتموا انتماء الأدعياء ، وبتلوا الأموال للكاذبين النصابين ، حتى ألحقوهم بصميم النسب .

فهذا ما تطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق ، وقد تصدى للإمامة ملوك من قريش ، وإن لم يكونوا على مرتبة مرموقة في العلم ، والسبب فيه أن العلم يدعيه كل شاد مستطرف ، فإذا انضمت أبهة الملك إلى قليل من العلم ، لم يستطع أحد نسبة الملك إلى العرو عن العلم . والنسب مما لا يمكن ادعاؤه ، فلم يدع - لذلك - الإمامة من ليس نسبياً .

فهذا وجه في إثبات اشتراط النسب .

ولسنا نقول احتياج الإمامة في وضعها إلى النسب .

ولكن خصص الله هذا المنصب العلوي ، والمرقب السني بأهل بيت النبي ، فكان ذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء<sup>(٥)</sup> .

ومن الصفات اللازمة المعتمدة : الذكورة والحرية ، ونحيضة العقل ، والبلوغ ، ولا حاجة إلى الإطناب في نصب الدلالات على إثبات هذه الصفات . ومما يلتحق بهذا القسم : الشجاعة والشهامة .

وهذه الصفة يبعد اكتسابها بالإيثار والاختيار ، وإن كان قد يفيد كثرة مصاممة الخطوب ، وممارسة الحروب مزيد ألف ، ومزية إقدام ، إذا صادفت جسوراً مقدماً ، ومن قطر على الجبن واستشعار الحذر لا يزداد على طول المراس إلا فرط الخور ، ثم الشهامة مرعية مع كمال العقل ، ولا يصلح مقتحم هجم لهذا الشأن . وهذا المنصب إلى الرأي أحوج منه إلى ثبات الجنان .

(٤) هم الفاطميون .

(٥) هكذا يفتي إمام الحرمين تجاه شرط النسب في الإمام ، فلا يرى له مستنداً من العقل ، ولا من العقل ، ولكنه يعود يحاول أن يرجع ذلك إلى ما جرى عليه الواقع والاتفاق . ولكنه رضى الله عنه متردد في تأكيد هذا الشرط بل قد أعلن ترده صراحة في كتفه الإرشاد حيث قال : ومن شرائط الإمامة عند أصحابنا ( يعني الشافعية ) أن يكون الإمام قريشياً لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الإمامة من قريش " . وقال : " قسموا قريش ولا تقسموها " وهذا مما يختلف فيه بعض الناس . وللاحتشال فيه عدي مجال ، والله أعلم بالصواب فهو يحكي هذا الاضطراب والاستدلال عليه عن ( أصحابنا ) أي عن الشافعية ، ثم يقول صراحة : ولا احتشال فيه عدي مجال ونحن نسجل لإمام الحرمين عدم ترتيبه لهذا الشرط تذكر أن من تلقاين به شيع الإسلام ابن تيمية ( انظر أسبوع الفقه الإسلامي من ٨٦٠ ) وقطر كتابنا ( إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله ) الفصل الخاص بنظام الدولة عند إمام الحرمين . وانظر أيضاً ( الميسلة فشرعية لاستفتاء الشيوخ عبد الوهاب حلاف من ٥٢ وما بعدها )

هذا منتهى الغرض من الصفات اللازمة .

فأما الصفات المكتسبة المرعية في الإمامة : فالعلم والورع ، وسنلحق بهما بعد تحقيق القول فيهما صفة ثالثة .

فأما العلم ، فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً بالغاً مبلغ المجتهدين ، مستجمعاً صفات المفتين ، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف . والدليل عليه أن أمور معظم أصول الدين تتعلق بالأئمة . فأما ما يختص بالولاية وذوي الأمر ، فلا شك في ارتباطه بالإمام ، وأما ما عداه من أحكام الشرع ، فقد يتعلق به من جهة انتدابه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلو لم يكن الإمام مستقلاً يعلم الشريعة ، لاحتاج لمراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع ، وذلك يشنت رأيه ، ويخرجه عن رتبة الاستقلال .

ولو قيل : إنه يراجع المفتي مراجعة أحاد الناس المفتين ، لكان ذلك محالاً ، فإن الوقائع التي ترفع إلى الإمام في الخطوب الجسام ، والأمور العظام لا تنتهي كثرة ، إذ هو مطمح أعين المسلمين ، وقد لا يجد عند رفع واقعة إليه أعلم علماء القطر والناحية ، فيتردد ، ويتبدل ، ويبطل أثره في منصب الاستقلال ، ولو جاز ذلك ، لساغ ألا يكون الإمام ذا كفاية واستقلال بنفسه ، ثم يراجع الكفاة ، ويستشير ذوي الأحلام والدهاة .

وهذا لا قائل به ، فإذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا ، ووجب استقلاله بنفسه في تدبير الأمور الدنيوية ، فكذلك يجب اشتراط استقلاله بنفسه في الأمور الدينية فإن أمور الدنيا على مراسم الشريعة تجري ، فهي المتبع والإمام في جميع مجاري الأحكام .

فالكفاية المرعية معناها الاستقلال بتأدية الأصوب شرعاً في الأمور المنوطة بالإمام .

فإن قيل : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت واقعة ، وأُلفت بهم ملعة : أشتروا ، ولم يأنفوا من المراجعة والمرادة ، فأشعر ذلك من عانتهم بأن استقلال الإمام ليس شرطاً في الإمامة .

قلنا : الحبر المشار إليه ، والإمام المتفق عليه ، ومن هو البحر الذي لا ينزف لا يبعد منه أن يستشير في أحاد الوقائع ، ويستمد من نتائج القرائح ، ويبحث بمجاذبة أطراف الكلام عن مأخذ الأحكام ، كيف وقد ندب الله رسوله

صلى الله عليه وسلم إلى الاستشارة فقال : ( وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ) ( آل عمران : من الآية ١٥٩ ) !! ولا منافاة بين بلوغ الرتبة العليا في العلوم وبين التناظر والتشاور في المعضلات .

ونحن نرى للإمام المستجمع خلال الكمال ، البالغ مبلغ الاستقلال ألا يُغفل الاستضاءة في أحكام الشرع بعقول الرجال ، فإن صاحب الاستبداد لا يأمن الحيد عن سنن السداد ، ومن وفق للاستمداد من علوم العلماء ، كان حرياً بالاستداد ، ولزوم طريق الاقتصاد .

وسرُّ الإمامة استتباع الآراء ، وجمعها على رأي صائب ، ومن ضرورة ذلك استقلال الإمام ، ثم هو محثوث على استفادة مزايا القرائح ، وتلقي الفوائد والزوائد منها ، فإن في كل عقل مزية ، ولكن اختلاف الآراء مفسدة لإمضاء الأمور ، فإذا بحث عن الآراء إمام مجتهد ، وعرضها على علمه الغزير ، ونقدها بالسير والفكر الأصوب من وجوه الرأي : كان جالباً إلى المسلمين ثمرات العقول ، ودافعاً عنهم غائلة التباين والاختلاف ، فكان المسلمين يتحدون بنظر الإمام ، وحسن تدبيره ، وفحصه وتنقيحه ، ولا بد على كل حال من كون الإمام متبوعاً غير تابع ، ولو لم يكن مجتهداً في دين الله ، للزمه تقليد العلماء وإتباعهم ، وإرتقاب أمرهم ، ونهيهم ، وإبائهم ، ونفيهم ، وهذا يناقض منصب الإمامة ، ومرتبة الزعامة .

فهذا قولنا في العلم .

فأما النقوى والورع ، فلا بد منهما ، إذا لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس ، فكيف يولي أمور المسلمين كافة ، والأب الفاسق مع فرط حذبه وإشفاهه على ولده لا يُعتمد في مال ولده ، فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاسق لا يقي الله ؟ ومن لم يقاوم عقله هواه ونفسه الأمارة بالسوء ، ولم ينتهض رأيه بسياسة نفسه فأني يصلح لسياسة خطة الإسلام ؟

فأما للصفة الثالثة التي ضمناها إليها الفضائل المكتسبة ، فهي ضم توكد الرأي في عظام الأمور ، والنظر في مغبات العواقب ، وهذه الصفة ينتجها نحيزة العقل ، ويهذبها للترب في طريق التجارب .

والغرض الأعظم من الإمامة جمعُ شتات الرأي واستتباع رجلٍ أصناف الخلق على تفاوت إراداتهم ، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم ، فإن معظم الاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء ، فإذا لم يكن الناس



مجموعين على رأي واحد، لم ينتظم تدبير . وليعتبر العاقل ذلك بملك مطاع بين أتباع ، مخوف بجنود وأشياء، فاجأته المنية فلة . فلينظر كيف تنتض الجموع ، ويصيرون عبرة أسماع وأبصار ، فلو لم يكن في خطة الإسلام متبوع يأوي إليه المختلفون ، وينزل على حكمه المتنازعون ، ويدعن لأمره المتدافعون إذا عضلت الحكومات <sup>(٦)</sup> ، ونشبت الخصومات ، وتبددت الإرادات ، لارتبك الناس في أقطع الأمر ، ولظهر الفساد في البر والبحر .

وإذا تبين الغرض من نصب الإمام ، لاح أن المقصود لا يحصل إلا بذي كفاية ودراية ، وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات ، وجر الجيوش ، لا يزعه خور الطبيعة عن ضرب الرقاب أو ان الاستحقاق ، ولا تحمله لفظاظة على ترك الرقة والإشفاق .

ثم لا يكفي أن يسمى كافيا ، قرب مستقل بأمر قريب لا مستقل بأمر فوقه ، فلتعتبر مقاصد الإمامة ، وليشترط استقلال الإمام بها . فهذا معنى النجدة والكفاية .

فَتَنَحَّلَ من مجموع الأوصاف أن الصالح للإمامة هو الرجل الحر ، القرشي ، المجتهد ، الورع ، ذو النجدة والكفاية .

## خلع الأئمة وانخلائهم



ما يجب بناء أساس الباب عليه أن الكلام المتقدم أشتمل على ذكر الصفات المرعية في الأئمة . فالذي يقتضيه استداد النظر ابتداء قبل الافتكار وإنعام الاعتبار أن كل ما يناقض صفة مرعية في الإمامة ويتضمن انتقاءها ، فهو مؤثر في الخلع والانخلاع ، وهذا لا محالة معتبر الباب . ولكن وضوح الغرض يستدعي تفصيلا ، فنقول :

الإسلام هو الأصل العصام ، فلو فرض انسلال الإمام عن الدين ، لم يخف انخلاعه ، وارتقاع منصبه وانقطاعه ، فلو جدد إسلاما لم يعد إماما إلا أن يُجدد اختياره .

ولو جن جنونا مطبقا انخلع ، وكذلك لو ظهر في عقله خبل ، وعته في رأيه ، واضطرب نظره اضطرابا لا يخفى دركه ، ولا يحتاج في الوقوف عليه

(٦) المراد بالحكومات هنا القضايا والمنازعات .

إلى فضل نظر ، وعسر بهذا السبب استقلاله بالأمر ، وسقطت نجده  
وكفايته : فإنه ينزل كما ينزل المجنون .

والذي غمض على العلماء مدركه ، واعتاص على المحققين مسلكه طريان  
ما يوجب التنسيق على الإمام ، فلينع طالب التحصيل في ذلك نظره ، وليعظم  
في نفسه خطره ، وليجمع له فكره .

قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طريانه ،  
أوجب انخلاع الإمام كالمجنون ، وهؤلاء يعتبرون الدوام بالابتداء ، ويقولون :  
اقتران الفسق إذا تحقق يمنع عقد الإمامة ، فطريانه يوجب انقطاعها ، إذ  
السبب المانع من العقد عدم الثقة به ولمتناع انتمائه على المسلمين ، وإقصاء  
تقليده إلى نقيض ما يطلب من نصب الأئمة . وهذا المعنى يتحقق في الدوام  
تحقيقه في الابتداء .

وذهب طوائف من العلماء إلى أن الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاع ، ولكن  
يجب على أهل الحل والعقد إذا تحقق خلعه .

ونحن بتوفيق الله وتأييده نوضح الحق في ذلك ، فنقول : المصير إلى أن  
الفسق يتضمن الانعزال والانخلاع بعيد عن التحصيل ، فإن التعرض لما  
يتضمن الفسق في حق من لا تجب عصمته ظاهر الكون<sup>(١)</sup> سرا وعلنا ، عام  
الوقوع ، وإنما التقوى ومجانبة الهوى ومخالفة مسالك المنى ، والاستمرار  
على امتثال الأوامر ، والالتزام عن المناهي والمزاجر ، والارعواء عن  
الوطر المنقود ، وانتحاء الثواب الموعود : هو البديع .

والتحقيق أنه لا يستد على التقوى إلا مؤيد بالتوفيق . والجيالات داعية إلى  
إتباع اللذات ، والطباع مستحثة على الشهوات . والتكاليف متضمنها كلف  
وعناء . ووساوس الشيطان ، وهواجس نفس الإنسان متطافرة على حب  
العاجل ، واستتجاز الحاصل ، والجبلة بالسوء أمارة ، والمرء على أرجوحة  
الهوى تارة وثارة ، والدنيا مستأثرة ، وباب الثواب محتجب ، فطوبى لمن  
سلم ، ولا مناص ، ولا خلاص إلا لمن عصم ، والزلات تجري مع الأنفاس ،  
والقلب مطرق الوسواس ، فمن الذي ينجو في بياض نهار من زلته ؟  
ومن شغل الإمام عقد الألوية ، وجر الجنود ، ولا يترتب في ديوان المقاتلة  
إلا أولو النجدة واللباس ، وأصحاب النفوس الأبية ، فليت شعري كيف السلامة  
من معرفة تجند ، وكيف الاستقامة على شرط التقوى في الحل والعقد ؟

(١) الكون أي الحدث والوقوع .

ثم لو كان الفسق المتفق عليه يوجب انحلال الإمام أو يخلعه لكان الكلام يتطرق إلى جميع أفعاله وأقواله ، ولما خلا زمن عن خوض خاضعين في فسقه المقتضي خلعه ، ولتحزب الناس أبداً في مطرد الأوقات على افتراق وشتات في النفي والإثبات ، ولما استتبت صفوة الطاعة للإمام في ساعة .

فخرج من محصول ما ذكرناه أن القائم بأمور المسلمين إذا لم يكن معصوماً ، وكان لا يامن اقتحام الآثام : يتعد أن يسلم عن احتقاب الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إيفاءً واستيفاءً ، وقبولاً ورداً ، وفتحاً وسداً ، فلا يبقى لذي بصيرة إشكال في استحالة استمرار مقاصد الإمامة ، مع المصير إلى أن الفسق يوجب انحلال الإمام أو يسلط خلعه على الإطلاق .

والذي يجب القطع به أن الفسق الصادر عن الإمام لا يقطع نظره ، ومن الممكن أن يتوب ويسترجع وينوب ، وقد قررنا أن في الذهاب إلى خلعه أو إخلاعه بكل عثرة رفض الإمامة ونقضها ، واستئصال فائدتها وإسقاط الثقة بها ، واستحاثات الناس على سل الأيدي عن ربة الطاعة .

ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرض ، أو عراه مرض امتنع عليه الرأي به ، ولكنه كان مرقوب الزوال : لم نقض بانحلاله ، ومن شبيب في ذلك بخلاف ، كان منسللاً عن وفاق المسلمين انسلال الشعرة من العجين ، فإذا كان كذلك مع أن المرض قاطع نظره في الحال ، فما يطرأ من زلة وهي لا تقطع نظره على أنها مرقوبة الزوال ، أولى بأن لا يتضمن انحلاله ، والأخبار المستحثة على إتباع الأمراء في السراء والضراء يكاد أن يكون معناها في حكم الاستقاضة ، منها : قوله صلى الله عليه وسلم : " هل أنتم تاركون لي أمراًني لكم صفواً أمرهم وعلوهم كدره " (٢) .

فإن قيل : فلم منعمت عقد الإمامة لفاسق ؟

قلنا : أهل العقد على تخيرهم في افتتاح العهد ، ومن سوء الاختيار أن يُعين لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسقاً ، وهم مأمورون بالنظر للمسلمين على أقصى الإمكان ، وأما الذهاب إلى الانحلال بعد الاستمرار والاستتباب مع التعرض للزلات ، فمفسد لقاعدة الولاية ، ولا خفاء بذلك عند ذوي الدراية .

(٢) رواه مسلم في كتاب الجهاد ، باب استحقاق القاتل سلب القتل ، عن عوف بن مالك مع اختلاف في اللفظ . وأخرجه أبو داود بهذا اللفظ في كتاب الجهاد . وقاله النبي صلى الله عليه وسلم انتصاراً لخالد بن الوليد حيث كان بينه وبين رجل من حمير وعوف بن مالك شيء بسبب السلب ، وأذى عوف خالداً بكلامه ( انظر شرح مسلم للنووي ، ولود داود ) .

وهذا كله في نواذر الفسوق ، فأما إذا تواصل منه العصيان ، وفشا منه العدوان ، وظاهر الفساد وزال السداد ، وارتفعت الصيانة ، ووضحت الخيانة ، واستجراً الظلمة ، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه ، وتداعى الخلل والخلل إلى عظام الأمور ، وتعطيل الثغور ، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم ، وذلك أن الإمامة إنما تعنى لنقيض هذه الحالة .

فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة فيجب استدراكه لا محالة ، وترك الناس سدى ، ملتطمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى عليهم من تقريرهم على إتباع من هو عون الظالمين ، وملاذ الغاشمين المارقين ، وإذا دفع الخلق إلى ذلك ، فقد أعضلت للمدارك ، فليتبد الناظر هنالك ، وليعلم أن الأمر إذا استمر على الخيال ، والخبط والاختلال : كان ذلك لصفة في المتصدي للإمرة ، وتيك هي التي جرت منه هذه الفترة ، ولا يرتضي هذه الحالة من نفسه ذو حصافة في العقل ، ودوام التهافت في القول والفعل مشعر بركاكة الدين في الأصل ، أو باضطراب الجبلة ، فإن أمكن استدراك ذلك ، فالبدار البدار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها وتميل عن مناصبها ، وتميد خطة الإسلام بمناكبها ، وما أنا ببعون الله عزت قدرته وجلت عظمته لا ألو في وجه ذلك جهداً ، ولا أغادر مضطرباً وقصداً . وعلى المنتهي إلى هذا الموضع أن يقبل في هذه الإطالة عذري ويحسن أمري ، فقد انجر الكلام إلى غائلة ، ومعاصاة هائلة ، والوجه عندي قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام ، وبسطه على أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام ، وفيها الاتساق والانتظام .

فأقول : إن عسر القبض على يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيقة ، والعُدَّة المعدة ، فقد شغل الزمان عن القيام بالحق ، ودفع إلى مصابرة المحن طبقات الخلق ، ووقع الكلام في أحد مقصودي الكتاب ، إذ هذا المجموع مطلوبه أزمان :

أحدهما - بيان أحكام الله عز وجل عند خلو الزمن عن الأئمة .

والثاني - إيضاح متعلق العباد عند عُرْو البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط الاجتهاد .

وما عدا هذين المقصودين في حكم المقدمات .

وإنما اضطرت إلى كشف أحكام الولاية إذا وجدوا لأتوصل إلى بيان غرضي إذا فقتوا .

فأقول : إن تيسر نصبُ إمام مستجمع للخصال المرضية والخلال المعتمدة في رعاية الرعية ، تعين البدارُ إلى اختياره ، فإذا اتعنت له الإمامة واتسقت له الطاعة على الاستقامة ، فهو إذ ذاك يدراً من كان ، وقد بان الآن أن تقديم درنه من مهمات أموره ، فإن أذعن ، فذاك ، وإن تأبى عامله معاملة للطاعة ، وقابله مقابلة البغاة .

ولا مطمع للخوض في هذا ، فإن أحكام البغاة يحويها كتابُ من كتب الفقه ، فلتطلب من موضعها ، وإن علمنا أنه لا يتأتى نصب إمام دون اقتحام داهية وإراقة دماء ومصادمة أحوال جملة الأهوال ، وإهلاك أنفس ونزف أموال ، فالوجه أن يقاس ما الناس مدفوعون إليه مبتلون به بما يفرض وقوعه في محاولة دفعه ، فإن كان الواقع للناجز أكثر مما يقدر وقوعه في روم الدفع ، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء للناجز .

وإن كان المرتقب المتطلع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه ، فلا يسوغ التشاغل بالدفع ، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع ، وقد يقدم الإمام مهما ، ويؤخر آخر . والابتغال إلى الله ، وهو ولي الكفاية .

وهذا يعضده أمرٌ لا يستريب فيه لبيب ، وهو أن طوائف من قطاع الطرق إذا كانوا يسعون في الأرض بالفساد ، فحق على الإمام أن يلحق الطلب الحثيث بهم ، فلو بلغه اختلالٌ في بعض الثغور ، ووطئ الكفار قطراً من أقطار المسلمين ، وعلم الإمام أن ذلك الفتق لا يلتئم إلا بصرف جميع جنود الإسلام إلى تلك الجهة ، فإنه يبدأ بذلك ، ويتربص بالقطاع الدوائر .

والركن الأعظم في الإيالة\* البداية بالأهم فالأهم ، وعلى هذا الوجه تترتب منابذة الكفار ، ومقاتلتهم ، كما قال الله تعالى : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُنَا فِيكُمْ غَلَظَةً ) ( التوبة : من الآية ١٢٣ ) وعلى هذه القاعدة يبنى مهادنة الكفار عشر سنين إذا استشعر الإمام من المسلمين ضعفاً .

فإن قيل : مبني هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين ، وارتياح الأنفع لهم ، واعتماد خير الشرين إذ لم يتمكن من دفعهما جميعاً ، وسيرة علي رضي الله عنه في معاوية ومتبعيه تخالف ذلك ، فإن المزبة التي كانت تقوت أهل

\* الإيالة هي السيادة . ( الراشد ) .

مصر والشام من انقطاع نظر أمير المؤمنين علي عنهم لا يقابلها قتل مائة ألف من المسلمين .

فلو كان المرعي في ذلك الموازنة بين رتب المصالح ، لكان ذلك يقتضي أن ينحجز علي عن بعض جده .

فإذا كان رضي الله عنه جاداً مستهيئاً بكثرة القتلى والصرعى ، غير محتفل بأن يقتل أضعاف الذين قتلوا يقيناً وقطعاً ، فكانه رضي الله عنه كان يرى بناء الأمر على الشهامة والصرامة ، وتكعب الاستكانة ، واجتناب المدراة والمداجة ، وكان لا يلين ولا يستكين ، ولا ينحط عن الدعاء إلى الحق والسيف مسلول على رأسه .

قلنا : قد صار أولاً طوائف من جلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التخلف عن القتال في زمن علي رضي الله عنه ، وإثثار السكون ، والركون إلى السلامة ، منهم سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل ، وكانا من العشرة المبشرين بالجنة ، وممن تخلف أولاً أبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن عمرو وأسامة بن زيد ، وأبو أيوب الأنصاري ، وتبع هؤلاء أئمة من الصحابة ، ولم يشد نكير علي رضي الله عنه عليهم . أما سعد لما ندبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه إلى القتال قال : " لا أخرج أو يكون لي سيف له لسانان ، يشهد للمؤمن بإيمانه ، وعلى المنافق بنفاقه " (٣) . وقال أسامة : " يا أمير المؤمنين لو وضعت في جوف أسد ، لدخلت معك ، ولكن لا مسامحة مع النار . " (٤) وقام أبو موسى في قومه ، وكان مرموقاً في اليمن فقال : " إني لكم ناصح أمين فلا تستغشوني ، أغمدوا سيوفكم وكسروا رماحكم ، واقطعوا أوتاركم ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ستكون فتن كقطع الليل ، المضطجع فيها خير من القاعد ، والقاعد خير من القائم ، والقائم خير من الماشي " . (٥)

وكان علي رضي الله عنه يدر عليهم أرزاقهم وأعطيتهم من بيت المال ، ولو نقم منهم ما رآه ، لبدأهم بنصب القتال عليهم . فلم أجد بداً من التنبيه على هذا .

(٣) انظر الطبقات الكبرى ١٤٣/١٤٤ ، والحديث رواه الطبرني ، ورجله رجال الصحيح (مجمع الزوائد : ٢٩٩/٧) .

(٤) والحديث رواه البخاري في كتاب الفتن بلطف متابر (فتح الباري : ١٧٩ ، إرشاد الساري : ١٩٨/١٠) .

(٥) من حديث رواه الشيخان عن أبي موسى مع اختلاف يسير في اللفظ .

ثم ما ظنَّ عليّ أن الأمر يفضي إليّ ما أفضى إليه ، ومعظم تلك المعارك جرت عن اتفاقات ردية ، ثم اشتهر عنه أنه ندم على ما قدّم .

ولما تفاقم الأمر ، وكادت السوف تقني المجاهدين وجند الله المؤيدين في ثغور المسلمين ، أجاب إليّ التحكيم في خلعه على ما سيأتي شرح مجاري تلك الأحوال إن شاء الله عز وجل في أبوابها .

فقد استبان الأصل الذي مهدناه من وجوب النظر للمسلمين في جلب النفع والدفع ، في النصب والخلع ، والله الموفق للصواب .

ومما يتصل بإتمام الغرض في ذلك أن المتصدي للإمامة إذا عظمت جنايته ، وبدت فضحاته ، وتتابع عثراته ، وخيف بسببه ضياع البيضة ، وتبدد دعائم الإسلام ، ولم نجد من ننصبه للإمامة حتى ينتهض لنفذه حسب ما يدفع البغاة ، فلا نطلق للأحاد في أطراف البلاد أن يثوروا ، فإنهم لو فعلوا ذلك ، لاصْطَلَمُوا وأبَيروا ، وكان ذلك سبباً في زيادة المحن ، وإثارة الفتن ، ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياخ ، ويقوم محتسباً ، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، فليمض في ذلك قدماً . والله نصيره على الشرط المقدم في رعاية المصالح ، والنظر في المناجح ، وموازنة ما يدفع ويرتفع بما يتوقع .

## □ فصل

إذا أسر الاسم وحبس في المطامير<sup>(٦)</sup> وبُعد توقع خلاصه وخلت ديار الإسلام عن الإمام ، فلا سبيل إلى ترك الخطط شاغرة ، ووجود الإمام المأسور لا يغني ، ولا يسد مسداً ، فلا نجد والحالة هذه من نصب إمام بُدّاً .

قلت : لو سقطت طاعة الإمام فينا ، ورثت شوكته ، ووهنت عدته ، ونفرت منه القلوب ، من غير سبب فيه يقتضيه ، وكان في ذلك على فكر ثاقب ، ورأي صائب ، لا يؤتى عن خلل في عقل ، أو زلل في قول أو فعل ، أو تقاعد عن نبل ونضل ، ولكن خذله الأنصار ، ولم تُواته الأقدار ، بعد ندم العهد إليه أو صحيح الاختيار ، ولم نجد لهذه الحالة مستدركا ، ولا في تثبيت منصب الإمامة له مستمسكا ، وقد يقع مثل ذلك عن ملل ، أنتجه طول مهل ، وترaxي أجل ، فإذا اتفق ذلك ، فقد حيل بين المسلمين وبين وزر يستقل بالأمر ، فالوجه نصب إمام مطاع ، ولو بذل الإمام المحقق أقصى ما يستطيع .

(٦) جمع مطمورة وهي السجن .

وينزل هذا منزلة ما لو أسر الإمام وانقطع نظره عن الأئمة وأهل الإسلام ، فلا يصل إلى مظان الحاجات أثر رأي الإمام ، إذا لم تكن يده الطولى ، ولم تنبسط طاعته على خطة الإسلام عرضاً وطولاً ، ولم يصل إلى المارقين صوله ، ولم ينته إلى المستحقين طوله ، والإمام لا يعنى لعينه ، ولا يقتصر انقطاع نظره على موافاته حين حينه<sup>(٧)</sup> .

ولست أستريب أن مولانا كهف الأمم مستخدم السيف والقلم يبادر النظر في مبادي هذا الفصل ، لاغوص على مغاص القاعدة والأصل ، وقد يغني التلويح عن التصريح ، والمرامز والكنائيات عن البوح بقصارى الغايات<sup>(٨)</sup> .

### ❏ فصل

قد تعدينا حد الاختصار في تقاسيم ما بطراً على المتصدي للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره ، ومعقود هذا الفصل ومقصوده يتحرى مراسم ومناظم تجري في التفصيل الطويل مجرى التراجم ليستفاد التفصيل والتعليل وذكر مسالك الدليل ، فنقول : الهنأت والصغائر محسوبة ، وما يجري من الكبائر مجرى العثرة ، من غير استمرار عليها ، لا يوجب عندنا خلعاً ولا تخلاًعاً . وقد قدمت فيه عن بعض أئمتنا خلافاً . وأما التماذي في الفسوق إذا جر خبطاً وخبلاً في النظر كما تقدم تصويره وتقديره ، فذلك يقتضي خلعاً وانخلعاً ، على ما سافصله في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

وانقطاع نظر الإمام بأسر نبعد انفكاكه ، أو سقوط طاعته ، أو مرضية مزمنة ، يتضمن اختلالاً بيناً واضحاً ، وخرماً في الرأي لائحاً ، يوجب الخلع .

ولو كان القائم بأمور المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب في أوان<sup>(٩)</sup> ، ولكنه كان مثابراً على رعاية المصالح ، فالقول في ذلك لا يبلغ مبلغ القطع عندي ، وقد يخطر للناظر أنه إذا لم يتضمن ذلك خرمًا وفتناً ، ولم يمنع الإمام ذا حق حقاً ، ففرض الدوام فيه نازل منزلة كبيرة تنذر وتصدر على وجه لا يقتضي انقطاع أثر ، وارتفاع نظر .

(٧) أي أن هذه الحالة متى الموت . (الراشد) .

(٨) وأوضح هنا أن الجويني بدأ يفري غياث الدولة الوزير نظام الملك بعزل خليفة وقته وتنصيب نفسه ببله ، لما يرى من ضعف الخليفة (الراشد) .

(٩) أي يشرب الخمر أحياناً . (الراشد) .



والأظهر عندي أن ذلك مؤثر، فإن الكبيرة إذا كانت عشرة، فإنها لم تجر خبالاً، ولم تتضمن سوء الظنون، وإذا تنابع في فن من العصيان، أشعر باجترأ الإمام، واستهانته بأحكام الإسلام، وذلك يسقط الثقة بالدين، ويمرض قلوب المسلمين وهذا مظنون غير مقطوع به، وقد أسلفت فيما تقدم أن مسائل الإمامة بعضها مقطوع به، وبعضها يتلقى من طرائق الظنون.

## □ فصل

قد أجرينا الخلع والانخلاع في أراج الباب، والإحاطة بالفصل بينهما من أعظم مقاصد الكتاب، فنقول: والله المستعان:

الجنون المطبق الذي لا يرجى زواله يتضمن الانخلاع بالإجماع ولا حاجة إلى إنشاء خلع ورفع، وكيف يتوقع ذلك والمجنون مولى عليه في نفسه؟ وعين جنونه يوجب اطراد الحجر عليه؟ فأما الفسق المؤثر فالقول فيه ينقسم: فإن كان يحتاج في إظهار خلله إلى اجتهد، فلا نقضي بأنه يتضمن الانخلاع بنفسه، بل الأمر فيه مفوض إلى نظر الناظرين، واعتبار المعبرين.

وإذا أسر الإمام وسقطت طاعته كما سبقت صفته، فلا بد من إنشاء الخلع.

فأقول الضابط في ذلك أن ما ظهر وبعد زواله، فهو موجب الانخلاع، وما احتيج فيه إلى نظر وعبر: لم يتضمن بنفسه انخلاعاً، ووقوع الإمام في الأسر وإن كان مقطوعاً به لا أراه مقتضياً انخلاعاً، فإن فرض فكه مما يتعلق بالاختيار والإيثار من أسريه، ولو قدر ذلك قبل خلعه كان إماماً. فمن هذه الجهة لا ينخلع المأسور ما لم يخلع.

فالذي يقتضي الانخلاع سبب ظاهر لا خفاء به، ويبعد ارتقاب زواله، ولا يقدر تعلق زواله باختيار مختار، فما كان كذلك، فإنه يتضمن الانخلاع.

وإن ظهر السبب كالأسر، وارتقب ارتفاعه باختيار، فهو ما يقتضي إنشاء الخلع، ولا يوجب الانخلاع. وكذلك سقوط الطاعة.

فإن قيل: كان عثمان رضي الله عنه إذ حوضر ساقط الطاعة، فما قولكم في إمامته مدة بقائه إلى أن استشهد؟؟

قلنا: كان إماماً إلى أن أدرسته سعادة الشهادة، وما كان سقوط الطاعة مأيوماً الزوال، وإنما حاصره شرمة من الهمج الأردال، وكان يرى رضي

الله عنه المتاركة والاستسلام والإذعان لحكم الله تعالى ، ولم يؤثر أن يراق بسببه محجمة دم ، حتى قال لغلمانه : " من ألقى سلاحه ، فهو حر " (١٠) فلم تجر محاصرته مجرى الأسر للمقدم تصويره .

فإن قيل: ردتم في أثناء الكلام ذكر ما يتعلق بنظر الناظرين مما يوجب الخلع فأبينوه ، واذكروا المعنى بالنظر .

قلنا : لم نرد بالنظر ما يجر غلبات الظنون ، كنظر المجتهدين في فنون المظنونات ، ولو كان الأمر الطارئ مجتهداً فيه لم يسخ خلع الإمام به قطعاً ، فلنثبت هذا أصلاً في الباب ، فإن الاجتهادات بجملتها لا وقع لها بالإضافة إلى الإمام ، وهو يستتبع المجتهدين أجمعين ، ولا يتبع أحداً ، وإنما عيننا بالنظر مزيد فكر وتدبر من أهله ، يفيد العلم والقطع باختلال أمور المسلمين ، بسبب ما طرأ من فسق ، أو خبل .

فإن قيل : قد قدمتم أن وجه خلع الإمام نصب إمام ذي عدة ، فما ترتيب القول في ذلك ؟ قلنا : الوجه خلع المتقدم ، ثم نصب للثاني ، ثم الثاني يدفعه دفعه للبغاة ، كما سبق تقريره .

فإن قيل : فمن يخلعه ؟

قلنا : الخلع إلى من إليه العقد ، وقد سبق وصف العاقدين بما فيه مقنع وبلاغ تام .

وقد ذهب بعض من لم يخبر هذه الحقائق إلى أنا نشترط الإجماع في الخلع ، وإن لم نشترطه في العقد . وهذا زللٌ عظيم ، فإن الحاجة قد تهرق إلى الخلع ، ولو انتظر وفاق علماء الأفاق ، لا تسع الخرق ، وعظم الفتق . نعم لا بد في الخلع والعقد من اعتبار شوكة ، وقد أوضحنا كيفية اعتبارها في البابين .

## □ فصل

الإمام إذا لم يخل عن صفات الأئمة ، فرام العاقدون له عقد الإمامة أن يخلعوه ، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً باتفاق الأئمة . فإن عقد الإمامة لازم ، لا اختيار في حله من غير سبب يقتضيه ، ولا تتنظم الإمامة ولا تفيد الغرض

( ١٠ ) البداية والنهاية : ١٢٧/٧ ، وقطر ( العواصم من القواصم : ١٣٠ وما بعدها ) . وقد جمع بين سعد في الطبقات : ٦٦/٣ أكثر من رواية عن نهي عثمان من معه في الدار عن القتال منها عن محمد بن سيرين وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعن أبي هريرة ، وعن عبد الله بن الربير من طريقين .

المقصود منها إلا مع القطع بلزومها ، ولو تخير الرعايا في خلع إمام الخلق على حكم الإيثار والاختيار ، لما استتب للإمام طاعة ، ولما استمرت له قدرة واستطاعة ، ولما صح لمنصب الإمامة معنى .

فأما الإمام إذا أراد أن يخلع نفسه ، فقد اضطربت مذاهب العلماء في ذلك : فمنع بعضهم ذلك ، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة المعاقدين ، وكافة المسلمين .

وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه ، واستمسك بما صح تولوا واستقاضه من خلع الحسن بن علي نفسه ، وكان ولي عهد أبيه ، ولم يبدؤا من أحد نكير عليه .

والحق المتبع في ذلك عندي أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسه ، لاضطربت الأمور ، وزلزلت الثغور ، وانجر إلى المسلمين ضرار لا قبل لهم به ، فلا يجوز والحالة هذه أن يخلع نفسه ، وهو - فيما ذكرناه - كالواقف من المسلمين في صف القتال مع المشركين . إذا أراد أن يهزم ، وعلم أن الأمر بهذا السبب يكاد أن ينلّم وينخرم ، فيجب عليه المصابرة .

وإن علم أن خلعه نفسه لا يضر المسلمين بل يطفئ نائرة<sup>(١١)</sup> ثانية ، ويدبر أفتنا متظافرة ، ويحقن دماء ، ويريح طوائف المسلمين عن نصيبها ، فلا يمتنع أن يخلع نفسه .

وهكذا كان خلع الحسن نفسه ، وهو الذي أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذ كان الحسن صبياً رضيعاً كان يمر يده على رأسه ويقول : " إن ابني هذا سيد ومصلح الله تعالى به بين فرقتين عظيمتين " <sup>(١٢)</sup> وما روي أن أبا بكر رضي الله عنه قال : " أقبلوني ، فإني لست بخيركم " دليل على أن الإمام ليس له أن يستقل بنفسه أفراداً واستبداداً في الخلع ، ولذلك سأل رضي الله عنه الإمامة ، فقالوا : والله لا نقبلك ولا نستقبلك .

وهذا محمول على ما كان الأمر عليه من ارتباط مصلحة الإسلام باستمرار الصديق على الإمامة ، وإدامة الإمامة والاستقامة عليها . وكان لا يبعد أحد في ذلك الزمن مسده .

(١١) العداوة والشحناء .

(١٢) أخرجه البخاري عن أبي بكر .

ولو كان لا يؤثر خلعه نفسه في إلحاق ضرار ، ولا في تسكين ثائرة ، ولو خلع نفسه ، لقام آخر مستصلح للإمامة مقامه ، فليست قاطعاً في ذلك جواباً ، بل أرى القولين فيه متكافئين ، قريبي المآخذ .

والأظهر عندي أنه لو حاول استخلاء بنفسه ، واعتز إلا ، لطاعة الله سبحانه : لم يمتنع ، وذلك مظنون ، لا يتطرق إليه في النفي والإثبات قطع ، فليقع ذلك في قسم المظنونات .

### □ فصل فيمن يستتبه الإمام

انقضى بنجاح هذه الفصول مبلغ غرضنا في ذكر ما نتعقد به الإمامة أولاً ، وذكر صفات الأئمة ، ونعوت الذين يتولون عقد الإمامة ، وهم المسمون أهل الحل والعقد ، ثم ذكرنا ما يطرأ على الأئمة في الصفات التي تؤثر في الاتخلاع ، أو تسلط على الخلع .

ونحن نرى الآن أن نذكر من يستتبه الإمام ويوليه مقاليد الأمور ، ونوضح مراتبهم ومناصبهم ، وما يقتضيه كل منصب من الخلال والخصال ، فإن غرضنا لا يفضى إلى قصاره ، ولا يبلغ منتهاه ، ما لم نمهد في الولاية أجمعين قواعد تدب على صفات الحماة ، على تباين الرتب والدرجات ، حتى إذا انتهت الناظر إليها ، وانجرت المقدمات إلى فرض خلو الأرض ومن عليها من المستجمعين لأوصاف الولاية ، واستبان مواقع الكلام ، وتفتن لمواضع المغزى والمرام : كان خوضه في مقصود الكتاب على بصيرة ، إذا جرى على هذه الوثيرة .

فليقع الخوض في تقاسيم المستتابين ممن يرتبه الإمام لمقام على أنحاء وأقسام ، ونحن نبغي ضبطها ، وجمعها وربطها ، على إبتقان وإحكام ، إن شاء الله عز وجل .

فالذي ينصبه الإمام ينقسم إلى من يخل محل الإمام في جميع الأمور استيعاباً ، وإلى من لا ينزل منزلته في جميع الأحكام ، بل يختص بتولي بعضها .

فأما من يستقل بجملة الأحكام المرتبطة بالأئمة ، فينقسم إلى من يوليه الإمام عهد الإمامة بعد وفاته ، وإلى من يقيمه مقام نفسه في حياته .

فأما من يوليه العهد بعد وفاته ، فهو إمام المسلمين ، ووزر الإسلام والدين ، وأصل تولية العهد ثابت قطعاً مستند إلى إجماع حملة الشريعة ، فإن أبا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عهد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وولاه الإمامة بعده ، لم يبد أحد من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم نكيراً ، ثم اعتقد كافة علماء الدين تولية العهد مسلماً في إثبات الإمامة في حق المعهود إليه المولى ، ولم ينف أحد أصلها أصلاً ، وإن كان من تردد ، ففي صفة المولى أو المولي ، فأما أصل العهد ، فثبت باتفاق أهل الحل والعقد . ثم تكلم العلماء في تفاصيل تولية العهود .

ونحن نوضح مما أوردوه عيونه ، ونوضح القطعيات والمسائل المظنونة .

فالمقطوع به : أصل التولية ، فإنه معتضد متأيد بالإطباق والوفاق ، وفي الإجماع بلاغ في روم القطع وإقناع . ولكن معنى تصحيح التولية لا بد من التنبيه له .

فإذا كانت الإمامة تتعقد باختيار واحد أو جمع من المختارين ، كما سبق تفصيله ، فالإمام الذي هو قدوة المسلمين ، وموئل المؤمنين ، وقد مارس الأمور ، وخبر الميسور والمعسور ، أولى بأن ينفذ توليته .

ومما نقتطع به : اشتراط صفات الأنمة في المعهود إليه ، فإنه بعد موت موليّه إمام حقاً .

ومما نعلمه من غير مرأ ، أن تولية العهد لا تثبت ما لم يقبل المعهود إليه العهد .

ومما يدرك بمدارك القطع أن ولي العهد لا يلي شيئاً في حياة الإمام ، وإنما ابتداء إمامته وسلطانه ، إذا قضى الإمام الذي تولى نصبه نحبه .

فهذه جملة معلومة ، وسنسرّد أموراً واقعة في مسالك الظنون ، مع أحكام تستند إلى القواطع ، ولم نبد الفصل بين المقطوع به وبين المظنون تمييزاً ، وأنا أسوقها على وجوهها ، وأفصل في إدراج الكلام وتقاسيم الأحكام بين المعلوم منها وبين المظنون ، إن شاء الله عز وجل .

فمن الأحكام المظنونة ، أن الإمام لو عهد إلى ولده ، أو والده ، ففيه اختلاف العلماء ، فمنهم من لم يصح العقد بتوليته ، فإن ذلك يتضمن تركية للمولى وشهادته باستجماع خصال الكمال ، والاتصاف بالخصال التي ترعى

في المنصب الأعلى ، فإذا كان لا يقبل شهادة أحدهما للثاني في أمر نزر يسير ، وخطب حقير ، فلأن لا تقبل في أعلى المراتب ، وأرفع المناصب أولى .

ومنهم من صحح العقد والعهد ، وزكى الإمام عن ارتقاب التهم ، والصفات المعتمدة في الإمامة مشهورة غير منكورة ، ولا يفرض عقد الإمامة إلا في حق من لهج بمعالیه ، وطيب خطة الإسلام بمناقبه ومسايعه .

ولو اشتهر رجل بصفة العدالة ، واستقامة الحالة فشهد أبوه على شهادته قبلت الشهادة ، فإن عدالة الأصل المشهود على شهادته لا يتوقف ثبوتها على بناء الفرع في الشهادة ، ولو آمن مسلم ابنه الكافر ، صح أمانه ، فإن عقد الأمان لا يترتب على مباحنة في الصفات ، وفحص تفاصيل الحالات (١٣) .

فالظاهر عندي تصحيح تولية العهد من الوالد لولده ، إذا ثبت بقول غير المولى استجماع للمولى للشرائط المرعية فيه ، ولكن المسألة مظنونة ، ليس لها مستند قطعي ، ولم أر التمسك بما جرى من العهود من الخلفاء إلى بنينهم ، لأن الخلافة بعد منقرض الأربعة الراشدين شاببتها شوائب الاستيلاء والاستعلاء وأضحى الحق المحض في الإمامة مرفوضاً ، وصارت الإمامة ملكاً عضوياً (١٤) .

فإن قيل إذا ولي الإمام ذا عقد فهل يتوقف تنفيذ عهده على رضا أهل الاختيار في حياته أو من بعده ؟

قلنا : ذكر بعض المصنفين في اشتراط ذلك خلافاً ، والذي يجب القطع به أن ذلك لا يشترط ، فإنما على اضطرار نعلم أن أبا بكر رضي الله عنه لما ولي عمر رضي الله عنه لم يقم على توليته مراجعة واستشارة ومطالعة ، وإذا أمضى فيه ما حاوله لم يسترض أحدًا من أهل الاختيار على توافر المهاجرين والأنصار (١٥) .

(١٣) هذا بهت وتكلف طاهر ، فإن شهادة الأب والابن هما ما هي لتزكية شخص لآخر غريب ، ثم غاية ما هي الأمان ترك مقلته ومصلحة دماء فأي معنى من معاني الإمامة في ذلك ! (الراشد) .

(١٤) هذا هو رأي الجويني الفصيح وإعما قال قوله الأول من تصحيح التولية مدلاً للدرجعة فيما يبدو ، وحجاسة الإكلاف في السبق تشير إلى ذلك ، وأي إعلم لا يجد بغيراً من علماء السوء يعقون باستجماع ولي العهد للشرائط وإلى كان قبيح الفعل (الراشد) .

(١٥) مفاد هذا الكلام أن الإمام له أن يعهد إلى من يلي الأمر بعده ، من غير أن يستشير أهل الحل والعقد ، ولي عهده بقدر بمجرد وفاته ، من غير اشتراط درجعة له من المسلمين ، وإمام الحرمين يستدل لهذا بعلم أبي بكر ، وأنه لم يراجع ، ولم يستشر حين عهد إلى عمر وعائشة إلى أبا بكر قدم في ذلك مراجعة ومشورة ، فقد أخرج لوقدي من طرق في ربيع عبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عجلان ، وسعيد بن زيد بن عبد الله ، وسعيد ابن الحسور وغير صاحب الملهدين والأنصار ، وأدراج ابن صاكر عن سفيان بن حمزة إلى أبا بكر انشرب على قدام من كرهه فقال : " فترضون بمن عهدت فيه " قلل قدام رضيها ( فخر الصويطي تاريخ العلماء ٧٨٧٦ ) وأخرج ابن سعد نحو هذا من عدة طرق أيضاً ، وأن أبا بكر لما ألقى العهد على عثمان أمره أن يحدج به إلى قدام يقول لهم ليتبعون لمن في هذا فكتب : ( الحديث ١٩٩٣ ، ٢٠٠ ) طبع هذه الأخبار لم تنسح عند إمام الحرمين .

نعم ، روي أن طلحة رضي الله عنه قال لأبي بكر : لقد استخلفت علينا قظا غليظا ، فقال أبو بكر وهو يجود بنفسه : أجلسوني فاجلس رضوان الله عليه وقال : لنن سألني الله عن تفويض أمور المسلمين إلى عمر ، لقلت : استخلفت على أهلك خير أهلك .

وقد ذكر بعض المصنفين في اشتراط مراجعة أهل الاختيار في تولية العهد خلافا ، وأجرى الخلاف في ذلك مجرى الخلاف في المظنونات ووضوح غرضنا في ذلك يعني عن بسط القول فيه (١٦) .

ولو جعل الإمامة شورى بين محصورين صالحين للزعامة ، فالأمر ينحصر فيه ، والمستند القطعي فيه ما جرى لأمر المؤمنين عمر رضي الله عنه إذ جعل الأمر فوضي<sup>(١٧)</sup> بين الستة المشهورين . فإذا اتفق ذلك من إمام ، فتعيين واحد من المذكورين إلى من جعل الإمام التعيين إليه ، وإن لم يفوض التعيين إلى أحد ، فإلى أهل الاختيار أن يعينوا أفضل المذكورين .

ولو رتب العاهد التولية في مذكورين صالحين للأمر ، فقال : ولي العهد فلان ، فإن مات في حياتي فلان ، فإن اخترمته المنية قبل موتي ، فلان ، فهذا صحيح ، وعهده متبع ، فإنه ذكر صالحين للأمر ، ورأى أن يرتب مراتبهم ، فليس ما جاء به مناقيا للنظر للمسلمين ، فلزم تنفيذه . وهذا متفق عليه لا خلاف فيه .

واسانئس الأئمة مع القطع بما كان من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمراء جيش مؤتة ، فإنه قال : " صاحب الراية زيد بن حارثة ، فإن أصيب ، فجعفر بن أبي طالب ، فإن أصيب فعبد الله بن رواحة فإن أصيب ، فليرتض المسلمون رجلا منهم " .

ولو قال العاهد : الإمام بعدي فلان ، ثم الإمامة بعده ، فلان ، ثم الإمامة بعده فلان ، فرتب الخلافة في مذكورين معينين للإمامة بعد وفاته ، فأما المعين للأمر أو لا فتعضي الخلافة إليه ، فإن مات ، ففي إفضاء الخلافة إلى المذكورين بعده خلاف ، وليس ذلك كذكره مترتبين في حياته عند تقدير وفاته ، فإنهم يترتبون على تقديره مع استمرار سلطانه ، وامتداد زمانه .

(١٦) الاجتهاد المعاصر في السياسة الشرعية تجاور كل ذلك وأبطله ، ومال إلى وجوب الاختيار وإلغاء الاستخلاف ، سواء في الدولة الإسلامية أو في تولية الإمارة الدعوية ، وحصل شبه إجماع على ذلك الآن ، وأصبحت مثل هذه الأقوال الآن مجرد إشارات إلى تاريخ الفقه وأطواره ، لا يعتد بها فقيه معاصر . (لارشد) .

(١٧) أي مشتركا ، يقال : مالهم ومتاعهم فوضى بينهم . إذا كانوا شركاء فيه (المعجم الوسيط) .

والذي يجب الاعتناء به تمييز المقطوع به عن المظنون ، ومستند القطع الإجماع<sup>(١٨)</sup> ، فما اتفق ذلك فيه تعين فيه الإتياع ، وما لم يصادف فيه إجماعاً عرضناه على مسالك النظر ، وأعملنا فيه طرق المقاييس ، وأدرنا فيه سبل الاجتهاد ، فهذا منتهى مقصدنا في استنباط الخليفة إماماً بعده .

فأما إذا استتاب في حياته نائباً ، وفوض إلى نظره تنفيذ الأمور الناجزة .  
نظر : فإن سلم إليه مقاليد الأمور كلها وجعله يستقل وينفذ ، ويقضي ويمضي ، ويعقد ويحل ، ويولي ويعزل ، وهو في أمورهم كلها لا يطالع الإمام ، ولا يراجع ، بل ينفرد ويستبد ، فهذا غير سانخ ، فإن في تجويزه جمع إمامين ، وسنعد في امتناع ذلك باباً ، وفاء بترجم الكتاب إن شاء الله .

فإن قيل : هذا المرشح للاستبداد متوحد بالأمور ، والإمام لا يشاركه فيما يعاطاه ، وإنما الممنوع انتصاب إمامين قائمين بالأمور .

قلنا : هذا أبعد من الجواز ، فإن الإمام إنما ينتصب للقيام بمصالح الإسلام ، والنظر في مهمات الأنعام بعين ساهرة ، فإذا أثر المسكون إلى التعطيل : كان الإمام تاركاً لمنصبه ، وصار بمنزلة من ليس إماماً متصدياً للإمامة ، وهذا غير مسوغ قطعاً .

وإن فوض إليه الأمور ، ولكنه كان يمرأى من الإمام ومسمع ، ولم يكن الإمام ذاهاً عن مجامع أمورهم ، وكان المتصرف المستتاب يرجع الإمام فيما يجريه ويمضيه ، فهذا جائز غير ممنوع . وهذا المنصب هو المسمى الوزارة .

ثم الإمام لا يستوزر إلا شهماً كافياً ، ذا نجدة ، وكفاية ، ودراية ، ونفاذ رأي ، واتقاد قريحة ، وذكاء فطنة ، ولا بد وأن يكون متلفعاً من جلايب الديانة بأسبغها وأضفاها وأصفاها راقياً من لطواد المعالي إلى ذراها ، فإنه متصد لأمر عظيم ، وخطب جسيم ، والاستعداد للمراتب على قدر أخطار المناصب .

وقد قيل يشترط في المستوزر اجتماع شرائط الإمامة إلا النسب والاعتزاء إلى شجرة قریش ، وأنا أقول : أما النجدة والكفاية ، فلا بد منهما ، وكذلك الورع ، فإنه رأس الخيرات وأساس المناقب ، ومن لم يتصف به فجميع ما فيه من المآثر تصير وسائل ووسائل إلى الشر ، وطرائق إلى اجتلاب الضرر ، ولا

( ١٨ ) لكنه إجماعي مكتوي ، وهو ضعيف ، وقد لا تصح دعوى الإجماع ، ولذلك كان الفكر السياسي المعاصر جريئاً في نقض كل هذه الأقوال وإيجاب الاختيار . ( فرانش ) .



يخفى على ذي بصيرة أن الفطن الماخن غير المرضي أضمر على خليفة الله من الأخرق الأحق الغبي . ولا شك أن العقل أصل الفضائل، فإن لم يقترب به الورع والتقوى ، انقلب ذريعة إلى الفساد ، ومطية جائرة عن منهج الرشاد ، فوجب اشتراط استجماع الوزير شرائط المجتهدين، ورتب الأئمة في علوم الدين .

وظاهر مذهب الشافعي رحمه الله أن ذلك مشروط في التصدي لهذا المنصب العلي . وليس ذلك بدعاً من أصل هذا الخبر، وسنقرر من طريقته اشتراط استجماع القضاة رتب المجتهدين . فإذا كان يشترط ذلك فيهم فمن إليه نصب القضاة وصرهم وترشيح الولاة لمهمات الأئمة، في خطة الإسلام : أولى في معتقده بالإمامة في دين الله ، وعلم الشريعة .

وأنا بعون الله وتأييده ، أمهد في هذا للناظرين مدرك اليقين ، والمستعان رب العالمين .

فأقول : أما الإمام ، فلا بد من أين يكون بالغاً مبلغ المجتهدين قطعاً ، فإنه مرجع الخلاف كله في مهماتهم على تقنين حالاتهم ، وأولى الأمور بالرعاية ما يتعلق بالنظر في قواعد الإسلام ، وضبط أصول الأحكام ، فلو لم يكن الإمام في الدين على أعلى منصب ومقام ، لكان مقلداً تابعاً غير متبوع ، ولما كان جامعاً لشتات الآراء ، مستقلاً بالنظر في أمر الأمة .

والذي يكشف الغطاء في ذلك أن التقليد إنما يسوغ عند تحقق العجز عن الاستبداد بالاجتهاد ، ثم على المقلد نظر ضعيف في تخير قدوة ، فلو كان الإمام مقلداً لحمل الناس على مقتضى تقليده ، وموجب نظره الواهي في تعيين من يقلده ، وهذا مستحيل لا يستريب فيه ذو تحصيل .

فأما من سوى الإمام ، فأحرى المنازل باجتماع الفضائل منصب الوزير لقائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام ، فإن نظره يعم عموم نظر الإمام في خطة الإسلام ، ولكن من حيث ليس له رتبة الاستقلال ، لا يبلغ اشتراط بلوغه مبلغ المجتهدين رتبة القطع ، فإنه لو قيل : إنه ينفذ الأمور ، فإذا اعتاص عليه أمر راجع الإمام ، أو من يصلح للمراجعة من أئمة الدين وحملته الشريعة : لم يكن ذلك هجوماً على مخالفة مقطوع به ، إذ مرتبة الوزير وإن علت ، فإنها ليست رتبة المستقلين ، وإنما المستقل الإمام . على أن الأظهر اشتراط كون الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور إماماً في الدين . فإن ما يتعاطاه عظيم الخطر

والفرر، وبعسر عليه مراجعة الإمام في تفاصيل الوقائع ، وإنما يطالع الإمام في الأصول والمجامع ، فإذا لم يكن إماماً في الدين ، لم يؤمن زلله في أمور للمسلمين ، يتعذر تلافيها ، كالدماء والفروج ، وما في معانيها .

وما ذكرناه من الصفات في الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور .

فأما إذا كان الإمام يتولى التنفيذ ، والمتصدي للوزارة ليس إليه افتتاح أمر ، وإنما هو بمنزلة السفير في كل قضية بين الإمام والرعية ، وهو مستشار مبلغ ، وليس إليه من الولاية شيء ، فلا نشترط فيه إلا أمرين .

أحدهما - أن يكون موثقاً به بحيث تقبل روايته ، فإن ملك أمره إخبار الجند والرعايا بما يُنفذه الإمام ، وهذا يستدعي الورع وصدق النجعة ، والثقة تشعر بهما .

والثاني - الفطنة والكياسة ، فإن عظام الأمور لا يدرك معانيها لينقلها إلا فطن ، لا يؤتي عن غفلة وذول ، ومن لم يكن فطناً لا يوثق بفهمه لما ينهي ، ولم يؤمن خطؤه فيما يبلغه ويؤديه .

ونذكر مصنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية<sup>(١٩)</sup> أن صاحب المنصب يجوز أن يكون ذمياً ، وهذه عثرة ليس لها مقييل ، فإن الثقة لا بد من رعايتها ، وليس الذمي موثقاً به في أفعاله وأقواله ، وروايته مردودة ، وكذلك شهادته على المسلمين . فكيف يقبل قوله فيما يسنده ويعزیه إلى إمام المسلمين ، فمن لا تقبل شهادته على باقة بقل ، ولا يوثق به في قول وفعل كيف ينتصب وزيراً ؟ وكيف ينتهض مبلغاً عن الإمام سفيراً ؟ على أنا لا نأمن في أمر الدين شره ، وقد توافقت شهادة نصوص الكتاب والسنة على النهي عن الركون إلى الكفار ، والمنع من انتماهم ، وإطلاعهم على الأسرار . قال تعالى : ( لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ) ( المائدة : من الآية ٥١ ) .

واشتد نكير عمر على أبي موسى الأشعري لما اتخذ كاتباً نصرانياً . وقد نص الشافعي رحمة الله عليه على أن المترجم الذي ينهي إلى القاضي معاني لغات المدعين يجب أن يكون مسلماً عدلاً راضاً ، ولست أعرف في ذلك خلافاً بين علماء الأقطار .

فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار ؟

فهذا انتهاء مارنا فيمن يستتبه الإمام بعد وفاته أو في استمرار حياته في جميع الأمور .

فأما الذين يستتبههم في بعض الأمصار والأقطار ، أو في بعض الأعمال ، فإننا الآن بعد تقديم اللياذ برب البرية والتبري من الحول والقوة أذكر في مستتابه قولاً كافياً شافياً ، ومجموعاً وجيزاً وافياً ، إن شاء الله عز وجل ، فأقول :

أولاً - الاستتابة لا بد منها ، ولا غنى عنها ، فإن الإمام لا يتمكن من تولي جميع الأمور وتعاطيتها ، وهذه القضية بينة في ضرورات العقول لا يستريب اللبيب فيها ، ولكن لا يجوز له أن يطوق الكفاة الأعمال ، ثم يقطع البحث عنهم ، ويضرب عن سبّ أحوالهم ، فإنه لو فعل ذلك ، لكان معطلاً فائدة الإمامة ، مبطلاً سر الزعامة والرياسة العامة ، بل عليه أن يمهّد مسالك انتهاء الأخبار إليه في مجامع الخطوب . وينصب مرتبين للإنتهاء وتبليغ الأخبار والأنباء ، حتى تكون الخطة محوطة ، ومجامع الأمور برأيه منوطة ، فهو يرعاهم كأنه يراهم ، وليس من الممكن أن يتكلف الإحاطة بتفاصيل الأمور ، ولكنه لا يغفل عن مجامعها وأصولها ، ولقوى ذرائعه في الوقوف على أحوال العمال دعاؤه المتظلمين إلى خبانه ، واستحثائه أصحاب الحاجات على شهود بابه .

ثم إنه يستتبه فيما إليه الكفاة المستقلين بالأمور ، ويجمع جميعهم اشتراط الديانة والنقة والكفاية فيما يتعلق بالشغل المفوض .

فإن كان الأمر المفوض إلى المستتاب أمراً خالصاً يمكن ضبطه بالتخصيص عليه ، وتخصيصه بالذكر ، فلا يشترط أن يكون المستتاب فيه إماماً في الدين ، ولكنه يقتصر أثر النص ، ويرتاد اتباع المثال ، ويكفيه فيما يرشح له : الديانة والاستقلال بالأمر المفوض إليه ، والهداية إليه .

وإن لم يكن مما يضبطه النص ، ولكن كان لا يستدعي القيام به الإطلاع على قواعد الشريعة ، فلا تشترط رتبة الاجتهاد ، بل يكفي من البصيرة ما ينتهض ركناً وذريعة إلى تحصيل الغرض المقصود في الأمر المفوض إليه : فالذي ينتصب لجباية الصدقات ينبغي أن يكون بصيراً بالأموال الزكائية ونصبها ، وما أوجبه الله فيها . وأمراء الأجناد وأصحاب الألوية والمراتب ينبغي أن يكونوا محيطين بما تقتضيه مناصبهم .

وإن كان الأمر المفوض مما لا تضبطه النصوص من المولي ، وكان عظيم الوقع في وضع الشرع ، لا يكفي فيه فن مخصوص من العلوم ، كالقضاء ، فالذي يؤثره الشافعي رضي الله عنه ومعظم الأئمة أنه يشترط أن يكون المتولي للقضاء مجتهداً . ولم يشترط أبو حنيفة رحمه الله ذلك . وجوز أن يكون مقلداً ، يستفتي فيما يعرض من المشكلات المفتي . ويحكم بموجبه .

وهذا عندنا مظهر لا يتطرق القطع إلى النفي والإثبات فيه .

ونحن نختم هذا الباب بنكته لا بد من الإحاطة بها ، فنقول :

ذكرنا أن الفسق الذي يجري مجرى العثرة لا يوجب خلع الإمام ، ولا انخلاءه . فلو فرض مثل ذلك في حق بعض المستتابين فالإمام يخلعه ولا يجري أمر المستتاب الذي هو في قبضة الإمام مجرى الإمام الذي لو تعرض لخلعه لمادت المملكة باكتافها ولا رتجت خطة الإسلام بأعطافها .

## إمامة المفضل

٦

ذهبت طوائف ، منهم الزيدية ، إلى تصحيح عقد الإمامة للمفضل على الإطلاق والإرسال ، من غير استئصال ، والذي يتعين الوقوف عليه في صدر الباب أن الذي يقع التعرض له من الفضل ، والقول في الفاضل والمفضل ، ليس هو على أعلى القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة ، والتقرب إلى الله تعالى في عمله ، قرب ولي من أولياء الله هو قطب الأرض ، وعماد العالم ، لو أقسم على الله لأبره ، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه ، فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة .

فإذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب عيننا به الأصلح للقيام على الخلق بما يستصلحهم .

فإذا تقرر ذلك ، فقد صار طوائف من أئمتنا إلى تجويز عقد الإمامة للمفضل ، مع التمكن من العقد للأفضل الأصلح ، واعتلوا بأن المفضل إذا كان مستجمعاً للشرائط المرعية ، فاختصاص الفاضل بالمزايا اتصافاً بما لا تقتصر الإمامة إليه ، فإذا عُدت الإمامة لمن ليس عارياً عن الخلال المعبرة ، استقلت بالصفات التي لا غنى عنها ولا مندوحة ، وليس للفضائل نهاية وغاية .

وذهب معظم المنتهين إلى الأصول من جلة الأئمة إلى أن الإمامة لا تنعقد للمفضول مع إمكان العقد للفاضل ، ثم تحزب هؤلاء حزبين ، وتصدعوا صدعين : فذهب فريق إلى أن مدرك ذلك القطع ، وصار فريق إلى أن المسألة من المظنونات لا قواطع الشرع المنقول .

ومسالك الحق المبين ، ما أوضحه الآن للمترشد المستبين .

فأقول : لا خلاف أنه إذا عسر عقد الإمامة للفاضل ، واقتضت مصلحة المسلمين تقديم المفضول ، وذلك لصغو الناس ، وميل أولي النجدة والبأس إليه ، ولو فرض تقديم الفاضل لأشربت للفتن وثار المحن ، ولم نجد عددا ، وتفرقت الأجناد بددا ، وكانت الحاجة تقتضي تقديم المفضول : قدم لا محالة ، إذ الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة ، فإذا كان في تقديم الفاضل اختباطها وفسادها ، وفي تقديم المفضول ارتباطها وسدادها ، تعين إثبات ما فيه صلاح الخليفة باتفاق أهل الحقيقة ، ولا خلاف أنه لو قدم فاضل ، واتسقت له الطاعة ، ونشأ في الزمن من هو أفضل منه ، فلا يُبَعِّع عقد الإمامة للأول بالقطع والرفع .

فإذا وضع ما ذكرته فأقول :

إن تهيأ لأهل الاختيار تقديم الفاضل من غير مانع مدافع ، وتحقق الاستمكان من ترشيح الأصلح ، فيجب القطع - والحالة هذه - بإيجاب تقديم الأصلح ، والذي يحقق ذلك أن الإمام إذا تصدى له مسلكان في مهم أم ، وخطب أعضل وادلهم ، وتحقق إن أحدهما لو أثره واختاره ، لعمت فائدته وعائدته ، وعظم وقعته نفعاً ودفعاً ، ولو ملك المسلك الثاني ، لم يكن بعيداً في مقتضى الاختيار عن مدارك الرشاد ، ولا جارا لإضرارا ، فلا خلاف بين المسلمين أجمعين أنه يتعين تقديم الأنفع ، وإذا كان يتحتم ذلك في الأمور الجزئية على الإمام المطاع على أقصى ما يستطاع ، فلأن يجب على أهل الاختيار أن يؤثروا الأكمل والأفضل أولى ، فإن مزيد الكفاية ، ومزية الهداية والدراية ، ليس هين الأثر ، قريب الوقع ، فلا ارتياب في إيجاب تحصيل ذلك للمسلمين ، إذا سهل مدركه ، ولم يتوعر مسلكه .

ولكن قد تقدم أن الإمامة لا تنعقد في اختيارنا إلا بعقد من يستعقب عقده منعة وشوكة للإمام المعقود له ، بحيث لا يبعد من الإمام أن يصادم بها من نابذه ، ويقارع من خالفه ، وإذا فرض للعقد للمفضول على هذا الوجه ، ففي الحكم بأن الإمامة غير منعقدة له فتن ثائرة ، وقد يهلك فيها أمم ، ويصرغ

الأبطال الذين هم نجدة الإسلام ، ولا يفي ما كنا نترقبه من مزايا الفوائد ، بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول ، وقد قدمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديم المفضول ، قدمناه .

فأنا حاصل الكلام إلى أنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل ، ولكن إذا اتفق تقديم المفضول واختياره ، مع منعة تتحصل من متابعة أشباع ، ومتابعة أتباع ، فقد نفذت الإمامة نفوذاً لا يدرأ . وإن جرى العقد من غير منعة فالإمامة للفاضل عندي لا تتعقد على هذا الوجه ، فما الظن بالمفضول ؟ وهذا مشكل عظيم بينته ، وسر جسيم أعلنته .

فإذا وضع القول في إمامة الفاضل والمفضول ، فأننا وراء ذلك أقول :

قد تقدم في صدر الباب أن الأفضل هو الأصلح ، فلو فرضنا مستجمعا للشرايط بالغاً في الورع الغاية القصوى ، وقدرنا آخر أكفأ منه ، وأهدى إلى طرق السياسة والرياسة ، وإن لم يكن في الورع مثله ، فالأكفأ أولى بالتقدم . ولو كان أحدهما أفقه والثاني أعرف بتجنيد الجنود ، وعقد الألوية وجبر العساكر : فلينظر ذو الرأي إلى حكم الوقت ، فإن كانت أكتاف خطة الإسلام إلى الاستقامة ، والممالك منتقضة عن ذوي العرامة ، ولكن ثارت بدع وأهواء ، واضطربت مذاهب ومطالب وآراء ، والحاجة إلى من يسوس الأمور الدينية أمس ، فالأعلم أولى .

وإن تصورت الأمور على الضد مما ذكرنا ، ومست الحاجة إلى شهامة وصرامة ، وبطاش ، يحمل الناس على الطاعة ، فالأشهم أولى بأن يقدم .

## منع نصب إمامين

٧

إذا تيسر نصب إمام واحد يطبق خطة الإسلام نظره ، ويشمل الخليقة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها أثره : تعين نصبه ، ولم يسغ والحالة هذه نصب إمامين . وهذا متفق عليه ، لا يلقى فيه خلاف ، ولما استتببت البيعة لخليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ثم استمرت الخلافة إلى منقرض زمن الأئمة رضي الله عنهم أجمعين ، فهم على الإضطرار ، من غير حاجة إلى نقل أخبار ، من مذاهب المهاجرين والأنصار ، أن مبنى الإمامة على ألا يتصدى لها إلا فرد ، ولا يتعرض لها إلا

واحد في الدهر ، ومن لم يُحط بدرك ذلك من شيم العقادين والذين 'عقد لهم ، فهو بعيدُ الفهم ، مستميتُ الفكر .

وقد تقرر من دين الأمة قاطبة أن الغرض من الإمامة جمع الآراء المشتتة ، وارتباط الأهواء المتفاوتة ، وليس بالخافي على ذوي البصائر أن الدول إنما تضطرب بتحزب الأمراء ، وتفرق الآراء ، وتجانب الأهواء . ونظام الملك ، وقوام الأمر بالإذعان والإقرار لذي رأي ثابت لا يستبد ولا ينفرد ، بل يستضي بعقول العقلاء ، ويستبين برأي طوائف الحكماء والعلماء ، ويستثمر لباب الألباب ، فيحصل من انفراده الفائدة العظمى في قطع الاختلاف ، ويتحقق باستضافته استثمار عقول العقلاء .

فالغرض الأظهر إذا من الإمامة لا يثبت إلا بانفراد الإمام ، وهذا مغنٍ بوضوحه عن الإطناب والإسهاب ، مستندٌ إلى الإطباق والاتفاق ، إذ داعية التقاطع والتدابير والشقاق ربط الأمور بنظر ناظرين ، وتعليقُ التقدم بأميرين ، وإنما تستمر أكتاف الممالك برجوع أمراء الأطراف إلى رأي واحد ضابط ، ونظر متحد رابط . وإذا لم يكن لهم موئل عنه يصرون ، ومطمح إليه يتشوفون : تنافسوا وتطاولوا ، وتغالبا وتصارفوا .

والذي تباينت فيه المذاهب أن الحالة إذا كانت بحيث لا ينيبسط رأي إمام واحد على الممالك ، وذلك يتصور بأسباب لا تعمض ، منها اتساع الخطأ ، وانسحابُ الإسلام على أقطار متباينة ، وجزائر في لجج متقاذفة ، وينقطع بسبب ذلك نظر الإمام عن الذين وراءه من المسلمين : فإذا اتفق ما ذكرناه ، فقد صار صائرون عند ذلك إلى تجويز نصب إمام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الإمام ، ويعزى هذا المذهب إلى شيخنا أبي الحسن ، والأستاذ<sup>(١)</sup> أبي إسحق الإسفراييني رضي الله عنه وغيرهما ، وابتغى هؤلاء مصلحة الخلق ، وقالوا : إذا كان الغرض من الإمامة استصلاح العامة ، وتمهيد الأمور ، وسد الثغور ، فإذا تيسر نصب إمام واحد نافذ الأمر ، فهو أصلح لا محالة في مقتضى السياسة ، وإن عسر ذلك ، فلا سبيل إلى ترك الذين لا يبلغهم نظر الإمام مهملين لا يجمعهم وازع ، ولا يردعهم رادع ، فالوجه أن ينصبوا في ناحيتهم وزراً يلوّنون به ، إذ لو بقوا سدى ، لتهافتوا على ورطات الردى ، وهذا ظاهر لا يمكن دفعه .

(١) ولقبه إمام الحرمين بالأستاذ مطلقاً ، وهو إبراهيم بن محمد ، أحد أعلام فقهه للشافعي والأصول .  
ت : ٤١٨ هـ .

وأنا أقول فيه : مستعينا بالله تعالى : إن سبق عقدُ الإمامة لصالح لها ، وكنا نراه عند العقد مستقلاً بالنظر في جميع الأقطار ، ثم ظهر ما يمنع من اثبات نظره ، أو طراً ، فلا وجه لترك الذين لا يبلغهم أمر الإمام مهملين ، ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلى رأيه ويصدرون عن أمره ، ولا يكون ذلك المنصوب إماماً ، ولو زالت الموانع ، واستمكن الإمام من النظر لهم ، أذن الأمير والرعايا للإمام ، وألقوا إليه السِّلْم ، والإمام يمهّد عزهم ، ويسوس أمرهم ، فإن رأى تقرير من نصبوه : فعَل ، وإن رأى تغيير الأمر ، فرأيه المتبوع ، وإليه الرجوع .

وإن لم يتقدم نصبُ إمام كما تقدم تصويره ، ولكن خلا الدهر عن إمام في زمن فترة ، وانفصل شطر من الخطة عن شطر ، وعز نصبُ إمام واحد ، يشمل رأيه البلاد والعباد ، فنصب أمير في أحد الشطرين للضرورة في هذه الصورة ، ونُصب في القطر الآخر منصوب ، ولم يقع العقد الواحد على حكم العموم ، إذ كان لا يتأتى ذلك : فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منهما ليس إماماً ، إذ الإمام هو الواحد الذي به ارتباط المسلمين أجمعين .

ولست أنكر تجويز نصبهما على حسب الحاجة ، ونفوذ أمرهما على موجب الشرع ، ولكنه زمان خال عن الإمام ، وسيأتي في خلو الزمان عن الإمام أكمل شرح وتصيل ، فهو أحد غرضي الكتاب اللذين عليهما التعويل .

فإن اتفق نصبُ إمام ، فحق على الأميرين أن يستسما له .

ما يناط بالأئمة والولاة

من أحكام الإسلام

٨

### □ مقدمات الباب<sup>(١)</sup>

ليعلم طالب الحق وباعى الصدق أن مطلوب الشرائع من الخلائق - على تفنن الملل والطرائق - : الاستمساك بالدين والتقوى ، والاعتصام بما يقربهم

(١) هذا الباب نحو ربع الكتاب كله . ومع براعة الإمام في التقسيم وال ضبط والتدريج وال ربط ، إلا أن عدم وضع عناوين الفصول جعل الباب مضطرباً غير واضح المعالم . ومن هنا جاز لنا أن نضع له العناوين التي تيسر الرجوع إليه والوصول إلى مغزاه ومرماه . وإذا فعلنا ذلك نتبع طريقة الإمام ومنهجه ، ونلتزم التقسيم والتصيل الذي يشير إليه .



إلى الله زلفى ، والنشيمير لايتغاء ما يرضى الله تقدس وتعالى ، والندب إلى  
الانكفاف عن دواعي الهوى ، ولكن الله تعالى فطر الجيبيات على الشهوات ،  
وناط بقاء المكلفين ببلغة وسداد ، فتعلقت التكليف من هذه الجملة بالمحافظة  
على تمهيد المطالب والمكاسب ، وتميز الحلال عن الحرام ، فجرت الدنيا من  
الدين مجرى القوام ، والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع .

ومن العبارات الرائقة الفاتقة المرضية في الإعراب عن المقاصد الكلية في  
القضايا الشرعية : أن مضمونها دعاء إلى مكارم الأخلاق ندباً واستحياباً ،  
وحنماً وإيجاباً ، والزجر عن الفواحش وما يخالف المعالي ، تحريماً وحظراً ،  
وإياحة تغني عن الفواحش ، كإياحة النكاح المغني عن السفاح .

ثم لما جبلت النفوس على حب العاجل ، والتعلق في تحصيل الدنيا  
بالوسائل والوسائل ، والاستهانة بالمهالك والغوائل ، والتهاك على جمع  
الحطام من غير تماسك وتمالك ، وهذا يجر التنافس والإزحام ، والنزاع  
والخصام ، فاقترض الشرع فيصلاً بين الحلال والحرام ، وإنصافاً وانتصافاً .  
بين طبقات الأنام .

ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد ، والترعيب  
والتهديب ، فقيض الله السلاطين وأولي الأمر وأزعين ، ليوفروا الحقوق على  
مستحقيها ، ويكفوا المعتدين ، ويشيدوا مباني الرشاد ، ويحسموا معاني الفساد ،  
فتنظم أمور الدنيا ، ويستمد منها الدين الذي إليه المنتهى .

وما ابتعث الله نبياً في الأمم السالفة حتى أيده وعضده بسلطان ذي عدة  
ونجدة ، ومن الرسل عليهم السلام من اجتمعت له النبوة والأيد والقوة كداود  
وموسى ومليمان صلوات الله عليهم أجمعين .

ولما اختتم الله الرسالة في هذا العالم بسيد ولد آدم أيده بالحجة البيضاء  
والمحجة الغراء ، وشد بالسيف أزره ، وضمن إظهاره ونصره ، وجعله إمام  
الدين والدنيا ، وملأه الخلق في الآخرة والأولى ، ثم أكمل الله الدين واختتم  
الوحي ، وخلفه أبو بكر الصديق ليدعو إلى الله ، ويقرر مصالح الدنيا  
ومرأشدها .

وغرضنا من تقديم هذه المقدمة توطئة طرق الإفهام إلى ما يتعلق من  
الأحكام بالإمام .

فالقول الكلي : أن الغرض استيفاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرهاً ،  
والمقصد الدين ، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا ، كانت هذه القضية  
مرعية ، ثم المتعلق بالأئمة الأمور الكلية .

ونحن الآن - بعد هذا للترتيب - نذكر نظر الإمام في الأمور المتعلقة  
بالدين ، ثم نذكر نظره في الدنيا ، وينجاز القسمين يحصل الغرض الأقصى مما  
يتعلق بالأئمة والورى .

### □ نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين

فأما نظره في الدين ، فينقسم إلى النظر في أصل الدين ، وإلى النظر في  
فروعه .

#### □ واجب الإمام نحوه أصل الدين

فأما القول في أصل الدين فينقسم إلى : حفظ الدين بأقصى الوسع على  
المؤمنين ، ودفع شبهات الزانحين .

وإلى دعاء الكافرين ، إلى التزلم الحق المبين .

□ فليقع البداية الآن بتقرير سبيل الإيقان على أهل الإيمان ، فنقول والله  
المستعان :

إن صفا الدين عن الكدر والأقذاء ، وانتفض عن شوائب البدع والأهواء :  
كان حقاً على الإمام أن يرعاهم بنفسه ورقبائه ، فيرقيهم بذاته وأمانته بالأذان  
الواعية ، ويصونهم عن نزاحم الأهواء ، فإن منع المبادي أهون من قطع  
التمادي .

فإن قيل : بم يزغ من يزغ عن المنهج المستقيم والدين القويم ؟

قلنا : إن كان ما انتحلته ذلك الزانغ النابغ ردة استتابه . فإن أبى وأصر ،  
تقدم بضرب رقبته . والقول في المرتد وحكمه يحويه كتاب من كتب الفقه ،  
فمن أراد الاحتواء على التفاصيل ، فليطلبه من فن الفقه .

وإن تاب واتهمه الإمام بالانتقاء مع الانطواء على نقيض ما أظهره من  
التوبة ، فسيأتي ذلك عند القول في فروع الدين .

وإن كان ما صار إليه الناجم بدعة لا تبلغ مبلغ الردة فيحتتم على الإمام المباعدة في منعه ونفقه ، فإن تركه على بدعته واستمراره في دعوته يخطب العقائد ، ويشير الفتن ، ثم إذا رسخت البدع في الصدور ، أفضت إلى حل عصام الإسلام .

فإن قيل: إذا لم تكن البدعة ردة ، وأصر عليها منتحلها ، فيماذا يدفع الإمام غائلته ؟

قلنا : سنعقد باباً في تقاسيم العقوبات ومراتبها ، ونعزي كل عقوبة إلى مقتضيتها وموجبها ، وفيه تبيين المسئول عنه . إن شاء الله عز وجل .

فإن قيل : فصلوا ما يقتضي التكفير وما يوجب التبديع والتضليل .

قلنا : هذا طمع في غير مطمع ، فإن هذا بعيد المدرك متوعر المسلك ، يستمد من تيار بحار علوم التوحيد ، ومن لم يحط بنهايات الحقائق ، لم يتحصل في التكفير على وثائق ، ولو أُوغلت في جميع ما يتعلق به أطراف الكلام في هذا الكتاب ، لبلغ مجلدات ، ثم لا يبلغ منتهى الغايات ، فالوجه البسط في مقصود هذا الكتاب المجموع ، وإيثار القبض فيما ليس من موضوعه ، وإحالة الاستقصاء في كل شيء على محله وفنه .

فهذا كله إذا أخذت البدع تبدو ، أو أمكن قطعها ، فأما إذا شاعت الأهواء وذاعت ، وتفاقم الأمر ، واستمرت المذاهب الزانغة ، واشتدت المطالب الباطلة ، فإن استمكن الإمام من منعهم لم يألُ في منعهم جهداً ، واعتقد ذلك ، فإن الدين أحرى بالرعاية ، وأجدر بالوقاية .

فإن لم يتمكن من دفعهم إلا بقتال ، فسنذكر ذلك مستقصى في الباب المشتمل على تقاسيم العقوبات ، وضروب السياسات إن شاء الله عز وجل .

وإذا كان الإمام يجر عساكر الإسلام إلى البغاة ، وماتعي الزكاة ، وأثر امتناعهم عن الطاعة والخروج عن ربة الجماعة أيلُ إلى فرع الدين ، فما ينول إلى أصل الدين أولى باعتناء إمام المسلمين .

وإن تفاقم الأمر وفات استراكه الإطاعة ، وعسرت مقاومة ومصادمة ذوي البدع والأهواء ، وغلب على الظن أن مسالمتهم ومتركتهم وتقديرهم على مذاهبهم وجه الرأي ، ولو جاهرهم لتألبوا ، وناذبوا الإمام ، وسلوا أيديهم عن الطاعة ، ولخرج تدارك الأمور عن الطوق والاستطاعة ، وقد يتداعى الأمر

إلى تعطيل الثغور في الديار ، واستجراء الكفار ، فإن كان كذلك ، لم يُظهر ما يخرق حجاب الهيبة ، ويجر منتهاءُ عسرا وخيبة ، لكن إن أغمد عنهم صوارمه ، لم يكف عنهم صرائمه <sup>(٢)</sup> وعزائمه ، وتربص بهم الدوائر ، واضطرهم بالرأي الثاقب إلى اضيق المصائر ، وأتاهم من حيث لا يحتسبون ، وحرص أن يستاصل رؤساءهم ، ويجتث كبراءهم ، ويقطع بلطف الرأي عددهم ، ويبدد في الأقطار المتباينة عددهم ، ويحسم عنهم على حسب الإمكان مددهم ، فإذا وهت قوتهم ، صال عليهم صولة تكفي شرهم ، وسطا عليهم سطوة تمحق ضرهم .

وإن انتهى الأمر إلى خروجهم عن الطاعة ، فنذكر ذلك متصلا بباب السياسات ، عند تفصيلنا صنوف القتال ، وعلى الله الاتكال .

ولا يخفى على ذي بصيرة أن ما أطلنا القول فيه هو الحيد عن مسلك الحق في قواعد العقائد ، فأما اختلاف العلماء في فروع الشريعة ، ومسالك التحري والاجتهاد ، فعليه درج السلف الصالحون ، وانقرض صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمون ، واختلافهم سبب المباحثة عن أدلة الشريعة ، فلا ينبغي أن يتعرض الإمام لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام ، بل يقر كل إمام ومتبعيه على مذهبهم ، ولا يصددهم عن مسلكهم ومطلبهم .

فإن قيل : فما الحق الذي يحمل الإمامُ الخلق عليه في الاعتقاد إذا تمكن منه ؟

قلنا : هذا لا يحوي الغرض منه أسطر وأوراق ، وفيه تنافس المتنافسون ، وكل فئة ترعى أنها الناجية ومن عداها هالكون .

والذي أذكره الآن لانتقا بمقصود هذا الكتاب أن الذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين ، قبل أن تبتغى الأهواء ، وزاغت الآراء ، وكانوا رضى الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض ، والتعمق في المشكلات ، والاعتناء بجمع الشبهات ، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ، ويرون صرف العناية إلى الاستحاثات على البر والتقوى ، وكف الأذى ، وقد كانوا أنكى الخلائق أذهانا ، وأرجحهم بيانا ، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغوايات ، وسبب الضلالات ، فكانوا يحاذرون .

(٢) والصرائم جمع صريمة وهي : إكحام الأمر والعزيمة فيه .

فإن أمكن حمل العوام على ذلك ، فهو الأملم . ولما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة ، الناجي منها واحدة " <sup>(٢)</sup> فاستوصفه الحاضرون للفرقة الناجية فقال : هم الذين كانوا على ما أنا عليه وأصحابي . ونحن على قطع واضطرار من عقولنا نعم أنهم ما كانوا يرون الخوض في الدقائق ، ومضايق الحقائق ، ولا كانوا يدعون إلى التسبب إليها ، بل كانوا يشكون على من يفتح الخوض فيها .

فليجعل الإمام ما وصفناه الآن أكبر همه ، فهو محسمة الفتن ومدعاة إلى استئداد العوام على ممر الزمن ، فإن اتبعت في البرية غوائل البدع ، واحتوت على الشبهات أحناء الصدور ، ونشر دعاة الضلالات أعلام الشرور ، ولو تركوا وقد أخذت منهم الشبهات مأخذها ، لضلوا وارتكسوا ، فالوجه والحالة هذه إن يثبت فيهم دعاة الحق ، حتى يسعوا في إزاحة الشبهات بالحجج والبيّنات ، ويتناهاوا في إيضاح الدلالات ، وارتداد أوقع العبارات ، فيجتمع انحسام الزائغين وظهور دعوة المتوحدين ، وإيضاح مسالك الحق المبين .

وهذه التفاصيل من أحق ما يتعين على الإمام الاعتناء به ، وقد يختلف نظره في البلاد على حسب تباين أحوال العباد ، فيرى في بعضها الحمل على مذاهب السابقين ، وفي بعضها حمل دعاة الحق على إيداء مسالك الصدق ، وهذا معاص <sup>(٤)</sup> يهلك فيه الأئام بزلة الإمام ، وقد اتفق للمأمون - وكان من أجد الخلفاء وأقصدهم - خطة ظهرت هفوته فيها ، وعسر على من بعده تلافيها ، فإنه رأى تقرير كل ذي مذهب على رأيه ، فنبغ النابغون ، وزاغ الزائغون وتفاقم الأمر ، وانتهى زلله وخطله إلى أن سوغ للمعطلة أن يظهروا آراءهم ، ورتب مترجمين ليردوا الكتب الأوائل إلى لسان العرب ، وهم جراء ، إلى أحوال يقصر الوصف عن أدناها <sup>(٥)</sup> .

فالذي تحصل مما سلف بعد الإطناب ، أن التعرض لحسم البدع من أهم ما يجب على الإمام الاعتناء به .

□ والقسم الثاني في أصل الدين: السعي في دعاء الكافرين إليه فأقول :

(٢) حديث صحيح رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة ، ورواه الحاكم من عدة طرق . وقال الزين العراقي : في إسناده جيد . وعده السيوطي من المتواتر . (نظر فيض القدير : ٢٠/٢) .

(٤) ومعاص من عاص الأمر إذا التوى وخفي وجهه .

(٥) معروف أن أسوأ ما جرته هذه السياسة من للمأمون ، هو شيوع لفظة المعروفة بمحنة قول بخلق القرآن . وقد استمرت بعد المأمون طوال عهد المعتصم .

قد أيد الله عزت قدرته الدين بالبراهين الواضحة ، وحفه بالقوة والشوكة  
والنجدة ، والإمام القولم على أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج الحجاج في  
أحسن الجدل ، فإن نجح ، وإلا ترقى إلى أعمال الأبطال المصطلين بنار  
القتال ، فللدعاء إلى دين الحق مسلكان :  
أحدهما - الحجة وإيضاح المحجة .  
والثاني - الاقتهار<sup>(٦)</sup> بغيرار<sup>(٦)</sup> السيوف .

والمسلك الثاني مرتب على الأول ، فإن بلغ الإمام تشوف طوائف من  
الكفار إلى قبول الحق لو وجدوا مرشداً : أشخص إليهم من يستقل بهذا الأمر  
من علماء المسلمين ، وينبغي أن يتخير لذلك فطناً لببياً بارعاً ، متهدياً أديباً ،  
يطاوعه فيما يحاول لسانه ، ذا عبارة رشيقة ، مشعرة بالحقيقة ، والفاظ راتقة  
مترقية عن الركاكة ، وينبغي أن يكون متهدياً إلى التدرج إلى مسالك الدعوة ،  
جدلاً محججاً ، عطوفاً رحيماً .

فإن لم تنجح الدعوة : تطرق إلى استفتاح مسالك النجاح ، بذوي النجدة  
والسلاح ، وهذا يتصل الآن بذكر الجهاد . وسيأتي ذلك على قدر مقصود  
الكتاب في أثناء الأبواب ، إن شاء الله عز وجل .  
فهذا منتهى الغرض في النظر الكلي في أصول الدين .

### □ نظر الإمام في فروع الدين

فأما القول في ذكر تفاصيل نظر الإمام في فروع الدين فهذا مما يتسع فيه  
الكلام ، ونحن بعون الله تعالى لا نقصر في التقريب وتحسين الترتيب .

فأقول : قد يبتدر إلى ظن المنتهي إلى هذا الموضع أنني أريد بما أفتتحه  
تفصيل تصرفات الإمام في فروع الشريعة ، وليس الأمر كذلك ، فإن الغرض  
الآن بيان ما يتعلق بالعبادات البدنية ، لينتو القول فيها ما سبق تقريره في أصل  
الدين ، وينتظم أصل الدين بفرعه ، وذكر ما يتعلق بالأئمة في المعاملات  
والتصرفات المالية سيأتي في القسم الثاني المشتمل على ذكر نظر الإمام في  
أحكام الدنيا .

فنعود إلى المقصود الناجز ، ونقول :

(٦) لغرار: حد السيوف ونحوه ( المعجم الوسيط ) .

العبادات البدنية التي تعبد الله بها المكلفين ، لا تتعلق بصحتها بنظر الإمام ، وإذا أقامها للمتعبدون على شرائطها وأركانها في أوقاتها وأوانها : صحت ووقعت موقع الاعتداد ، وقد زل من شرط في انعقاد الجمعة تعلقها بإذن الإمام . واستقصاء القول في ذلك مطلوب من علم الشريعة .

فإن قيل : ما وجه ارتباط العبادات بنظر الإمام ؟

قلنا : ما كان منها شعاراً ظاهراً في الإسلام ، تعلق به نظر الإمام .

وذلك ينقسم إلى :

● ما يرتبط باجتماع عدد كبير وجمع غفير ، كالجمع والأعياد ومجامع الحجج .

● ما لا يتعلق باجتماع ، كالأذان وعقد الجماعات فيما عدا الجمعة من الصلوات .

فأما ما يتعلق بشهود جمع كبير ، فلا ينبغي للإمام أن يغفل عنه ، فإن الناس إذا كثروا : خيف في مزاحم القوم أمور محذورة .

فإذا كان منهم ذو نجدة وبأس ، يكف عادية إن هم بها معتدون كان الجمع محروساً ، ودرأت هيبة الولي ظنوناً وحدوساً ، ولذلك أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد فتح مكة أبابكر رضي الله عنه على الحجيج ، ثم استمرت تلك السنة في كل سنة ، فلم يخل حج عن إمام ، أو مستتاب من جهة إمام ، ولذلك صرّ للخلفاء مياسير الأمراء ، وذوي الألوية بإقامة الجمع ، فإنها تجمع الجماعات ، وهي إن لم تُصن عرضة الفتن والأفات .

فهذا وجه نظر الإمام في الشعار الذي يجمع جمعاً كثيراً .

وأما الشعار الظاهر الذي لا يجمع جماعات ، فهو كالأذان وإقامة الجماعات في سائر الصلوات ، فإن عطل أهل ناحية الأذان والجماعات ، تعرض لهم الإمام ، وحملهم على إقامة الشعار ، فإن أبوا : ففي العلماء من 'يسوّغ' للسلطان أن يحملهم عليه بالسيف ، ومنهم من لم يجوز ذلك . والمسألة مجتهد فيها ، وتفصيلها موكل إلى الفقهاء .

فأما ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية ، فلا يظهر تطرق الإمام إليه إلا أن ترفع إليه واقعة فيرى فيها رأيه .

مثل أن يُنهي إليه أن شخصاً ترك صلاة متعمداً من غير عذر وامتنع عن قضائها . فقد يرى قتله على رأي الشافعي رضى الله عنه ، أو حبسه وتعذيبه على رأي آخرين .

فهذا مجموع القول فيما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفروعه .

### □ نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين

فأما ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا فنقدم فيه أولاً ترتيباً ضابطاً يُطلع على غرض كلي ، ويفيد الناظر العلمُ بالانحصار القضايا المتعلقة بالأئمة ، ثم نخوض في إيضاح الأقسام على حسب ما يقتضيه هذا الكتاب ، فنقول :

على الإمام بذل كنه الاجتهاد في ابتغاء الازدياد في خطة الإسلام . والمسبيل إليه الجهاد ومنايذة أهل الكفر والعناد ، وعليه القيام بحفظ الخطة . فالتقسيم الأولي الكلي طلب ما لم يحصل ، وحفظ ما حصل .

والقول في حفظ ما حصل ينقسم إلى حفظه عن الكفار ، وإلى حفظ أهله عن التوائب والتغالب ، والنقاط والتدابير .

فأما حفظ الخطة عن الكفار ، فهو بسد الثغور ، وإقامة الرجال على المراصد . على ما سيأتي الشرح عليه .

وأما حفظ من تحويه الخطة فينقسم إلى ما يتعلق بمراتب الكليات وإلى ما يتعلق بالجزئيات .

فأما ما يتعلق بأمر كلي ، فهو نفوذ بلاد الإسلام عن المتلصصين والمترصدين للرفاق ، فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك حتى تتمهد السبل للسابلة .

وأما ما يرتبط بالجزئيات ، فتحصره ثلاثة أقسام :

أحدها - فصل الخصومات الثائرة ، وهذا يناط بالقضاة .

والقسم الثاني - يكون بإقامة السياسات والعقوبات الزاجرة من ارتكاب الفواحش والموبقات .

والقسم الثالث - القيام على المشرفين على الضياع بأسباب الصون والحفظ والإبقاء والإنقاذ ، وهذا يتنوع نوعين :



أحدهما - بالولاية على من لا ولي له من الأطفال والمجانين في أنفسهم وأموالهم .  
الثاني - في سد حاجات المحاويج .

فهذه جوامع ما يرفع به الإمام من في الخطة .

والأموال التي تمتد يد الإمام إليها قسمان :

أحدهما - ما تتعين مصارفه ، كالزكوات .

الثاني - ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة ، بل يضاف إلى عامة المصالح ، وهي أموال الفيء والغنيمة .

فهذه مأخذ الأموال التي يقتضيها الإمام ويصرفها إلى مصارفها .

وقد نجز التقسيم المحتوي الضابط على ما يناط بالأئمة من مصالح الدنيا ، وقد تقدم استقصاء القول فيما يتعلق به من أمور الدين .

والآن نرجع إلى تفصيل هذه الأقسام على ما يليق بمقصد هذا الكتاب ، وإن تعلقت أطراف الكلام بأحكام فقهية ، أحلناها على كتب الفقه .

### □ طلب ما لم يحظر

فأما الجهاد فيتعلق به أمر كلي ، وقد يغفل المتجرد للفقه عنه ، فأقول :

ابتعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الثقلين ، وحثم على المستقلين بأعباء شريعته دعوتين :

إحداهما - الدعوة المقرونة بالأدلة والبراهين ، والمقصد منها إزالة الشبهات ، وإيضاح البينات في الدعاء إلى الحق بأوضح الدلالات .

والأخرى - الدعوة القهرية المؤيدة بالسيف المسلول على المارقين الذين أبوا واستكبروا بعد وضوح الحق المبين .

فأما البراهين ، فقد ظهرت ولاحت ومهدت ، والكفار بعد شيوعها في رتب المعاندين ، فيجب وضع السيف فيهم ، حتى لا يبقى عليها إلا مسلم أو مسلم .

وقد قال طوائف من الفقهاء : الجهاد من فروض الكفايات ، فإذا قام به من فيه كفاية ، سقط الفرض عن الباقيين ، وإن تعطل الجهاد حرج الكافة . على تفاصيل معروفة في مسالك الفقه .

ثم قالوا : يجب أن ينتهز إلى كل صوب من أصواب بلاد الكفار في الأقطار ، عند الاقتدار عسكر جرار في السنة مرة واحدة ، وزعموا أن الفرض يسقط بذلك .

وهذا عندي ذهول عن التحصيل ، فيجب إدامة الدعوة القهرية فيهم على حسب الإمكان ، ولا يتخصص ذلك بأمد معلوم في الزمان .

ولو استشعر من رجال المسلمين ضعفاً ، ورأى أن يهادن الكفار عشر سنين : ساغ ذلك ، فالمتبع في ذلك الإمكان ، لا للزمان .

ولكن كلام الفقهاء محمول على الأمر الوسط القصد في غالب العرف ، فإن جنود الإسلام إذا لم يلحقها وهن ، ولم يتجاوز عددهم وعددهم المعروف في مستمر العرف ، فكابدوا من الشقاء وعناء الأسفار ، ومصادمة أبطال الكفار ما كابدوا ، وفشا فيهم الجراح ، وهزلت دوابهم ، فالغالب أنهم لا يقوون على افتتاح غزوة أخرى ، ما لم يتودعوا سنة ، فجرى ما ذكروه على حكم الغالب .

فأما إذا كثر عدد جند الإسلام ، واستمكن الإمام من تجهيز جيش بعد انصراف جيش ، فليفعل ذلك جاداً مجتهداً ، ثم لا يؤثر لذوي البأس والنجدة من المسلمين الاستئثار والانفراد والاستبداد بالأنفس في الجهاد ، بل ينبغي أن يصدروا عن رأي صاحب الأمر .

ومما يجب الإحاطة به أن معظم فروض الكفاية مما لا يتخصص بإقامتها الأئمة ، بل يجب على كافة أهل الإمكان ألا يغفلوا عنه ، كتجهيز الموتى ، والصلاة عليهم .

وأما الجهاد فموكول إلى الإمام ، ثم يتعين عليه إدامة النظر فيه ، فيصير أمر الجهاد في حقه بمثابة فرائض الأعيان ، والسبب فيه أنه تطوق أمور المسلمين وصار مع اتحاد شخصه كأنه المسلمون بأجمعهم ، فمن حيث انتاط جر الجنود بالإمام ، وهو نائب عن كافة أهل الإسلام ، صار قيامه بها على أقصى الإمكان به كصلاته المفروضة التي يقيمها .

وأما سائر فروض الكفايات ، فإنها متوزعة على العباد في البلاد ، ولا اختصاص لها بالإمام . نعم . إن ارتفع إلى مجلس الإمام أن قوماً في قطر من

أقطار الإسلام يعطلون فرضاً من فروض الكفايات زجرهم وحملهم على القيام به .

فهذا منتهى ما أردناه في الجهاد .

ثم القول في كيفية القتال والغنائم والأسرى يستقصى في كتاب السيرة من كتب الفقه .

### □ حفظ ما حصل

وأما اعتناء الإمام بسد الثغور ، فهو من أهم الأمور ، وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع ويستنخر لها بنخائر الأطعمة ، ومستنقعات المياه ، واحتقار الخنادق ، وإعداد الأسلحة والعتاد ، وآلات الصد والدفع ، ويرتب في كل ثغر من الرجال ما يليق به . ولا ينبغي أن يكثرُوا فيجوعوا ، أو يقلوا فيضيعوا .

والمعتبر في كل ثغر أن يكون بحيث لو أتاه جيش ، لاستقل أهله بالدفاع إلى أن يبلغ خبرهم الإمام ، أو من يليه من أمراء الإسلام .

وأما نفوذ أهل العرامة من خطة الإسلام ، ففيه انتظام الأحكام ، فإذا اضطربت الطرق ، وظهرت دواعي الفساد ، ترتب عليه غلاء الأسعار وخراب الديار ، فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها ، فلينبهض الإمام لهذا المهم ، وليوكل بذلك الذين يخفون ، ولا يركنون إلى الدعة والسكون ، ويتسارعون إلى لقاء الأشرار ، فليس للناجمين من المتخصصين مثل أن يُبادروا قبل أن يتجمعوا ويستقر قدمهم . ثم يندب لكل صقع من ذوي لباس من يستقل بكفاية هذا المهم .

وإذا تمهدت الممالك ، وتوطدت المسالك انتشر الناس في حوائجهم ، ودرجوا في مدارجهم ، وتقاذفت أخبار الديار مع تقاصي المزار إلى الإمام ، وصارت خطة الإسلام كأنها بمرأى منه ومسمع ، واتسق أمر الدين والدنيا .

ومما أحلناه على هذا الفصل مما تقدم : القول في أهل البدع إذا كثروا ، فيدعوهم الإمام إلى الحق فإن أبوا زجرهم ونهاهم عن إظهار البدع . فإن أصروا ، سطا بهم عند امتناعهم عن الطاعة ، وقاتلهم مقاتلة البغاة ، وهذا يطرد في كل جمع يعتزون إلى أهل الإسلام ، إذا سلوا أيديهم عن ربة الطاعة .

وإن ضمنوا للإمام ألا يظهروا البدع ، وعلم الإمام أنهم سيبنون الدعوة سرا . وإن لم يتظاهروا بها جهرا ، فيحرص الإمام أن يظهر منهم على خافية ، بعد تقديم الإنذار إليهم ، ثم يتأهى في تعزيز من كان كذلك . فإن أبوا صفحة الخلاف ، نصب عليهم القتال إذا امتنعوا ، وإن علم أنهم لكثرتهم ، وعظم شوكتهم لا يطاقون ، فالقول فيهم كالقول في الباغي إذا استغل شأنه ، فالوجه أن يُداري ويستعد جهده .

فهذا بيان القول في مقاتلته فرق المسلمين ، وتمة الكلام فيه أن اجتihad الإمام إذا أدى إلى حكم في مسألة مظنونة ، ودعا إلى موجب اجتihadه قوما فيتحتم عليه متابعة الإمام ، فإن أبوا قاتلهم الإمام ، كما قاتل الصديق رضي الله عنه مانعي الزكوات ، في القصة المعروفة ، ثم قتاله إياهم لا يعتمد ظنا ، فإنه لا يسوغ تعريض المسلمين للقتل من الفتنين على ظن وحس ، بل يجب إتباع الإمام قطعاً فيما يراه من المجتهدات ، فيرتب القتال على أمر مقطوع به ، وهو تحريم مخالفة الإمام في الأمر الذي دعا إليه ، وإن كان أصله مظنونا ، ولو لم يتعين إتباع الإمام في مسائل التحري لما تأتى فصل الخصومات في المجتهدات ، ولأستمسك كل خصم بمذهبه ومطلبه ، وبقي الخصمان في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع ، ومعظم حكومات العباد في موارد الاجتihad .

قد نجز مقدار غرضنا من نصب القتال على المارقين المنافقين على الإمام .

فأما العقوبات التي يقيمها على أحاد الناس فهي منقسمة إلى الحدود والتعزيرات .

فأما الحدود فاستقصاء القول في تفاصيل المذاهب في كفيياتها وسبيل إثباتها ، مذكورة في كتب الفقه ، وهي بجمليتها مفوضة إلى الأئمة ، والذين يتولون الأمور من جهتهم .

وأما التعزيرات ، فهي أيضاً مفصلة في كتب الفقه وأبواب متعلقات بموجبات لها وأسباب : فمنها ما يكون حقاً للأدعي يسقط بإسقاطه ، ويستوفى بطلبه ، ومنها ما يثبت حقاً لله تعالى لارتباطه بسبب هو حق الله تعالى . ثم رأى الشافعي رحمه الله أن التعزيرات لا تتحتم تحتم الحدود ، فإن الحدود إذا ثبتت ، فلا خيرة في درنها ، ولا تردد في إقامتها ، والتعزيرات مفوضة إلى

رأي الإمام . فإن رأى التجاوز والصفح تكرماً ، فعل ، ولا معترض عليه فيما عمل .

والذي ذكرناه ليس تخيراً مسبقاً إلى التمني ، ولكن الإمام يرى ما هو الأولى والأليق والأحرى ، قرب عفو هو أوزع لكريم من تعزير ، وقد يرى ما صدر عنه عثرة هي بالإقالة حرية ، ولو يؤاخذ الإمام الناس بهفواتهم ، لم يزل دائماً في عقوباتهم .

ثم التعزيرات لا تبلغ الحدود على ما فصله الفقهاء . وما يتعين الاعتناء به الآن ، وهو مقصود الفصل أن أبناء الزمان ذهبوا إلى أن مناصب السلطنة والولاية لا تستند إلا على رأي مالك رضي الله عنه ، وكان يرى الزيادة على مبالغ الحدود في التعزيرات ، ويسوغ للوالي أن يقتل في التعزير . ونقل النقلة عنه أنه قال : للإمام أن يقتل ثلث الأمة في استصلاح ثلثيها .

وذهب بعض الجهالة عن غرة وغباوة أن ما جرى في صدر الإسلام من التخفيفات ، كان سببها أنهم كانوا على قرب عهد بصفوة الإسلام ، وكان يكفي في ردعهم التنبيه اليسير والمقدار القريب من التعزير ، وأما الآن ، فقد قست القلوب ، وبعثت العهود ، وصار منتشبت عامة الخلق الرغبات والرهبات ، فلو وقع الاقتصار على ما كان من العقوبات ، لما استمرت السياسات .

وهذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسبب إلى مضادة ما ابْتُعث به سيد الأنبياء .

وعلى الجملة من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح العقلاء ومقتضى رأي الحكماء ، فقد رد الشريعة واتخذ كلامه هذا إلى رد الشرائع ذريعة .

ولو جاز ذلك ، لساغ رجم من ليس محصناً إذا زنا في زمننا هذا لما خيله هذا القاتل ، ولجاز القتل بالتهم إذا ظهرت في الأمور الخطيرة .

وهذه الفنون في رجم الظنون ، ولو تسلطت على قواعد الدين لاتخذ كل من يرجع إلى مسكة من عقل فكره شرعاً ، فتنتهض هو اجس النفوس حالة محل الوحي إلى الرسل ، ثم يختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فلا يبقى للشرع مستقر وثبات .

هيهات هيهات . ثقل الاتباع على بعض بني الدهر ، فرام أن يجعل عقله المعقول عن مدارك الرشاد في دين الله أساساً .

فإذا لا مزيد على ما ذكرناه في مبالغ التعزير .

فإن قيل : أليس روي أن حد الشرب كان أربعين جلدة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ثم رأى عمر رضي الله عنه لما تتابع الناس في شرب الخمر ، واستقلوا ذلك القدر من الجلد ، أن يجلد الشارب ثمانين ، وماعده علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ؟

قلنا : هذا قول من يأخذ العلم من بعد !! ليعلم هذا السائل أن عقوبة الشارب لم تثبت مقدرة محدودة في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، بل روي أنه رفع إلى مجلسه شارب بعد تحريم الخمر ، فأمر الحاضرين بأن يضربوه بالنعال ، وأطراف الثياب ، ويكثوه ، ويحتوا التراب عليه .

ثم رأى أبو بكر الجلد ، فكان يجلد أربعين ، مجتهداً غير بأن على توقيف وتقدير في الحد ، ثم رأى عمر ما رأى .

وإذ قضيت من هذا الفصل وطري فأقول بعده :

لست أرى للسلطان اتساعاً في التعزير إلا في إطالة الحبس .

وقد منع بعض الفقهاء تبليغ مدة الحبس في التعزير سنة نظراً إلى مدة التغريب في حد الزنا ، وهذا فاسد عندي ، وليس التغريب حداً كاملاً فينقص عليه تعزير ، وإما هو جزء من حد فليقتطع لذلك الناظر .

وقد كنت أحلت على هذا الفصل شيئاً من أمور الدين ، وهذا أوان الوفاء به ، فأقول :

إن نبغ في الناس داع في الضلالة ، وغلب على الظن أنه لا ينكف عن دعوته ونشر غائلته ، فالوجه أن يمنعه ويتوعده لو حاد عن ارتسام أمره ، فلعنه ينزجر ، ثم يكل به موثقاً به من حيث لا يشعر به ولا يراه ، فإن عاد إلى ما عنه نهاه ، بالغ في تعزيره ، وراعى حد الشرع ، ثم يُشَنِّي عليه الوعيد والتهديد ، ويبالغ في مراقبته من حيث لا يشعر ، ويرشح مجهولين يجلسون إليه على هيئات متفاوتات ، ويعتزون إلى مذهبه ، وينتدجون إلى التعلم والتلقي منه . فإن أبدى شيئاً أطلعوا السلطان عليه ، فيسارع إلى تأديبه والتكيل به ، وإذا كرر عليه ذلك ، أوشك أن يمتنع ويرتدع .

ثم إن التكفة ، فهو الغرض ، وإن تمادى في دعواته أعاد عليه السلطان  
تتكيله وعقوباته فتبلغ العقوبات مبالغ تربي على الحدود ، وإنما يتسبب إلى  
تكاثر العقوبات بأن يبادره بالتأديب مهما عاد .

والذي يبديه أصحاب السياسات أن التعزير المحطوط عن الحد لا يزع ولا  
يدفع ، وغايتهم أن يزيدوا على مواقف الشريعة .

والمسلك الذي مهدناه يتضمن الزجر الأعظم ، والردع الأتم واستمرار  
العقوبات مع تقدير المعاودات .

فهذا مسلك السداد ، وما عاده سرف ومجازة حد ، وغلو وعتو ، والأنبياء  
عليهم السلام مبعوثون إلى قصد الأمور .

ومما يتعلق بما نحن فيه أن المتعلقين بضبط الأحوال على حكم  
الاستصواب في كل باب ، قد يرون ردع أصحاب التهم قبل إمامهم بالهفات ،  
والسينات ، والشرع لا يرخص في ذلك .

والذي انتزعت من الشرع ما يقرب سبل تحصيل الغرض في هذا : فمن  
آداب الدين ألا يقف الإنسان في مواقف التهم ، فالوجه أن ينهى الإمام من  
يتصدى لها عن ذلك على جزم وبت ، فإن عاد عاقبه على مخالفته أمر  
سلطانه ، واستجرانه على والي زمانه ، فيكون هذا تطرقاً إلى الردع على  
موجب الشرع .

ومما كنت أحلته من الأمور الدينية على هذا الفصل القول في توبة  
الزنديق ، وقد ذهب طوائف من سلف هذه الأمة إلى أنه لا تقبل توبته بعد ما  
ظهرت زندقته ، فإن من عقده أن يظهر خلاف ما يضر ، ويتقي الناس .

وهذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة ، فإني لا أعرف خلافاً أن عسكرياً  
من عساكر الإسلام إذا أناخوا بساحة الكفار ، فلما أظلمت السيوف ، وعانوا  
مخايل الحتوف نطقوا بكلمتي الشهادة ، فيحكم بإسلامهم ، وإن تحققنا أنهم لم  
يلهموا الهداية لدين الحق الآن .

وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يداري المنافقين مع القطع وتواتر  
الوحي بنفاقهم وشقاقهم ، وهو القدوة والأسوة ، فالوجه إذاً في كف شر ما قدما  
ذكره في دفع عادية الداعي إلى بدعته ، والتسبب إلى الحبس بالمسلك المذكور  
لائق بالزندقة .

فهذا منتهى القول في ذلك .

## □ القيام على المشرفين على الضياع

ولم يبق مما رسمناه في حفظ من في الخطة إلا القيام على المشرفين على الضياع ، وقد ذكرنا أن ذلك ينقسم إلى الولايات ، وإلى سد الحاجات ، وإنقاذ ذوي الفاقات .

فأما الولاية ، فالسلطان ولي من لا ولي له من الأطفال والمجانين . وهي تنقسم إلى ولاية الإنكاح وحفظ الأموال .

واستيفاء القول في الولايتين من فن الفقه ، فليطلبه طالبه من المشتغلين به . وأما سد الحاجات والخصاصات فمن أهم المهمات .

وإن قُدرت أفة وأزم وقحط ، فالوجه استحداث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة . فإن لتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم ، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله ، فالدنيا بحذاقيرها لا تعدل تضرر فقير من قراء المسلمين .

فإن لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوي اليسار والاقتدار البدار إلى دفع الضرر عنهم ، وإن ضاع فقير بين ظنهرائي موسرين ، خرجوا من عند آخرهم ، وباؤوا بأعظم المأثم ، وكان الله ظليهم وحسيبهم .

وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم .

ومقصود هذا الفصل ما نذكره الآن :

فلو بلي أهل بلد بقحط ، وعلم من معه بلاغ أنهم لو فرقوا ما معهم ، لافتقروا ، فلا تكلفهم أن ينهوا أنفسهم إلى الضرر الناجز ، والافتقار العاجل ، فإنهم لو فعلوا ذلك : هلكوا مع الهالكين ، ولو تماسكوا أوشك أن يبقوا ، وغايتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان ، وما قدره الله أن يكون كان .

ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة على الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه :



فلو فرضنا مصطحبين في الأسفار في بعض القفار ، وانتهى أحدهما إلى المخصصة ، ومع الثاني ما يبلغه في غالب الظن إلى العمران : فيتعين عليه و الحالة هذه أن يسد رمق رفيقه ، و يكتفي ببلاغ يكفيه في طريقه . ولا تكلف الموسرين في هذه الشدة أن ينتهوا إلى كفاية يومهم ، ويفرقوا باقي أموالهم على المحاويج ، ويرقبوا أمر الله في غدهم ، ولا يسوغ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلا ، ويتركوهم يموتون هزلا .

والأمر في الرفيقين مفروض فيه إذا قرب و صولهما إلى البلدان والعمران . وهذا يناظر ما لو كان الرفيقان في مناهات لا يدریان متى تنتهي بهما إلى العمران فلا تكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ويجتزئ بحاجة يومه أو وقته .

□ فإذا نقرر ما ذكرناه فالوجه عندي إذا ظهر الضر وتفاقم الأمر وانشبث المنية أظفارها : أن يستظهر كل موسر بقوت سنة ، ويصرف الباقي إلى نوي الضرورات ، وأصحاب الخصاصات ، ولست أقول : إن منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن ، وانفصال الفتن على علم أو ظن غالب . ولكن لا سبيل إلى ترك الفقراء على ضرهم ، ولا نعرف توقيفا في الشرع ضابطا ينتهي إليه فيما يبذله الموسر وفيما يبقيه ، ورأينا في السنة قواعد شرعية تسير إلى هذه القضية ، وفي اعتبار السنة أيضا حالة ظنية عقلية .

● فاما أمارات الشرع فمن أقر بها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوت سنة .

● فاما الأمر العقلي ، فقد يظن أن الأحوال تبدل في انقضاء السنة ، فإنها مدة الغلات ، وأمد الثمرات ، وفيها تحول الأحوال وتزول وتعتقب الفصول . ثم الباذلون في بذلهم على غرر وخطر . ولكن ما ذكرناه أقصد معتبر ، وما ذكرته بيان ما يسوغ ، وليس أمرا مجزوما ، ولا حكما محتوما ، فمن طابت نفسه بإيثار أخيه على نفسه ، فالإيثار من شيم الصالحين وسير الموفقين .

فهذا منقرض القول في الأمور الجزئية ، التي تتعلق بالإمام في حفظ من في خطة الإسلام .

فإن قيل : لم تذكروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قلنا : الشرع من مفتتحه إلى مختتمه أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، وما يتعلق بالإمام فيه ما فصلناه ، والدعاء إلى المعروف والنهي عن المنكر يثبت لكافة المسلمين من غير قضاظة وملق . ومن ظهر منه الصدق والديانة ، وتجرد لله تعالى ،

وأوضح الحق وأبانه ، على تخضع لله تعالى واستكانة ، نجع كلامه في المستكبرين في زمانهم ، المتولين بأركانهم ، فإن لم يزغوا : لم يكن للرعية شهر الأسلحة ، ولكنهم ينهون الأمور إلى الولاية ، ثم يرون رأيهم في فنون الردع .

### □ نجدة الإمام وعذته

ليس يخفى على ذي بصيرة أن الإمام يحتاج في منصبه العظيم ، إلى الاعتضاد بالعدد والعتاد ، والاستعداد بالعساكر ؛ فإنه متصد لحراسة البيضة ، وحفظ الحريم ؛ فيجب أن يكون عسكره معقودا ، يرون التطلع إلى أوامره ، ولا يجوز أن يكون معوله المتطوعة ، ولن تقوم الممالك إلا بجنود مجندة لا يشغلهم عن البدار تجارة ، ولا يلهيهم ترفه ولا عمارة .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه لا يدون ديوانا ، ولا يجرّد للجهاد أعوانا ؛ إذ كان المهاجرون والأنصار يخفون إلى ارتسام أوامره من غير أناء واستتخار ، وانقرض على ذلك زمن خلافة الصديق رضي الله عنه ، ثم لما انتهت النبوة إلى عمر بن الخطاب جند الجنود ، ودون الدواوين ، وصارت سيرته أسوة العالمين إلى يوم الدين .

فإذا تقرر أنه يتحتم استظهار الإمام بالأعوان فلا بد من الاستعداد الأموال . وقد ذكرنا أن الأموال التي يجمعها تنقسم إلى ما يتعين مصرفه ، وإلى ما يعم اتبساطه على وجوه المصالح .

□ فأما القول في كلي المصارف فأقول : من يرعاه الإمام بما في يده من المال ثلاثة أصناف :

•• صنف منهم محتاجون ، والإمام ينبغي سد حاجتهم ، وهؤلاء معظم مستحقّي الزكوات في الآية المشتملة على ذكر أصناف المستحقين : وللمساكين استحقاق في خمس الفيء والغنيمة ، كما يفصله الفقهاء ، فهؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة .

•• والصنف الثاني - أقول ينبغي للإمام كفايتهم ويدراً عنهم بالمال الموظف لهم حاجتهم ، ويتركهم مكفيين ليكونوا متجربين لما هم بصدد من مهم الإسلام . وهؤلاء صنفان :

• أحدهما - المرتزقة ، وهم نجدة المسلمين وعدتهم وشوكتهم ، فينبغي أن يصرف إليهم حاجتهم ويستعفوا به عن وجوه المكاسب ويتهينوا لما رشحوا له ، وتكون أعينهم ممتدة إلى أن يُنذبوا ، فيخفوا على البدار ، من غير أن يتناقلوا ، ويتناغلوا بقضاء أرب .

• والصنف الثاني - الذين انتصبوا لإقامة أركان الدين وانقطعوا بسبب اشتغالهم واستقلالهم بها عن التوسل إلى ما يقيم أودهم ، ويسد خللتهم ، ولولا قيامهم بما لا يسووه ، لتعطلت أركان الإيمان .

فعلى الإمام أن يكفيهم مؤنهم ، حتى يسترسلوا فيما تصدوا له بفرار جنان ، وتجرد أذهان ، وهؤلاء هم : القضاة ، والحكام ، والمفتون ، والمتقنون ، وكل من يقوم بقاعدة من قواعد الدين ، يليه قيامه عما فيه سداده وقوامه .

• والصنف الثالث - قوم إليهم طائفة من مال بيت المال على غناهم ، ولا يوقف استحقاقهم على سد حاجة ، وهم بنوهاشم ، وبنو المطلب المسمون في كتاب الله ذا القربى . فهؤلاء يستحقون سهما من خمس الفيء والغنيمة من غير اعتبار حاجة وكفاية ، عند الإمام الشافعي رحمة الله .

وقد شهدت بصحة مذهبه النصوص الصريحة ، وسير الخلفاء .

## □ فصل

فإذا صُفرت يد راعي الرعية عن الأموال ، والحاجات ماسة ، فليت شعري كيف الحكم وما وجه القضية ؟

فإن ارتقب الإمام حصول أموال في الاستقبال ، ضاع رجال القتال وجر ضياعهم أسوأ الأحوال . وإن استرسل في مد اليد إلى ما يصادفه من مال ، من غير ضبط ، أفضى إلى الانحلال ، والخروج عن قضايا الشرع في الأقوال والأفعال . وقد قدمنا فيما سبق ، أنا لا نحدث لتربية الممالك في معرض الاستصواب مسالك ، لا يرى لها من شرعة المصطفى صلى الله عليه وسلم مدارك . فإن بلى الإمام بذلك فليتدد ، ولينعم النظر هنالك ، فقد دفع إلى خطبين عظيمين .

أحدهما - تعريض الخطة للضياع .

والثاني - أخذ أموال من غير إسناد استحقاقه إلى مستند معروف مألوف .

والله ولي التوفيق والتيسير وهو بإسعاف راجيه جدير .

□ فنقول : إذا خلا بيت المال انقسمت الأحوال ، ونحن نرتبها على ثلاثة أقسام ، ونأتي في كل قسم منها بما هو مأخذ الأحكام . وطرح القضايا السياسية بالموجبات الشرعية ، فلا يخلو الحال وقد صفر بيت المال من ثلاثة أنحاء :

- أحدها - أن يطأ للكفار - والعياذ بالله - ديار الإسلام .
- والثاني - ألا يطنوها ، ولكننا نستشعر من جنود الإسلام اختلالا ، ونتوقع انحلالا وانفلالا ، لو لم نصادف مالا ، ثم يترتب على ذلك استجراء الكفار في الأقطار ، وتشوفهم إلى وطء أطراف الديار .
- والثالث - أن يكون جنود الإسلام في الشغور والمراصد على أهب وعتاد ، وشوكة واستعداد ، ولو ندبوا للغزو والجهاد ، لاحتاجوا إلى ازدياد في الاستعداد ، ولو لم يمدوا ؛ لانقطعوا عن الجهاد .

فهذه التقاسيم قاعدة الفصل : فأما إذا وطئ الكفار ديار الإسلام ، فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يخفوا ويطيروا إلى مدافعهم زرافات ووجدانا ، وإذا كان هذا مذهب الأئمة ، فأى مقدار للأموال في هجوم أمثال هذه الأحوال ، لو مست إليها الحاجة ؛ وأموال الدنيا لو قوبلت بقطرة دم ، لم تعبها ، ولم توازنها .

فإذا كانت الدماء تسيل ، فالأموال في هذا المقام من المستحقرات . وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيعون فقراء مملقون : تعين على الأغنياء أن يسعوا في كفايتهم ، وكذلك اتفقوا كافة على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات ، فلاح على أبلغ وجه في الإيضاح أنه يجب على الأغنياء في هذا القسم أن يبذلوا فضلات أموالهم حتى تتجلى هذه الداهية ، وتتكف الفئة الطاغية .

فأما إذا لم يجر ذلك بعد ، ولكننا نحاذره ونستشعره لانقطاع مواد الأموال ، واختلال الحال ، ولم لم نندرك ما نخاف وقوعه لوقع في غالب الظن ، فهذا ملحق بالقسم الأول قطعا .

ولا يحل في الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين . ولو فرض في مثل الحال توقف وتمكث ، لانحل العصام وانتثر

النظام ، والدفع أهون من الرفع ، وأموال العالمين لا تقابل غائلة وطأة الكفار في قرية من قرى الديار ، وفيها سفك دم المسلمين ، أو امتداد يد إلى الحرم . ولو وقع وتم ، فلا مستدرك لما انقضى وتقدم ، إلا التأسف وقرع من الندم ، فإذا يلتحق هذا القسم بما تقدم .

● فأما القسم الثالث - وهو ألا نخاف من الكفار هجوما ، لا خصوصا في بعض الأقطار ولا عموما ، ولكن الانتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد في البلاد بقتضي مزيد عتاد واستعداد . فهل يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به ؟ هذا موقع النظر ومجال الفكر .

ذهب ذاهبون إلى أنه لا يكلفهم ذلك ، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال .

والذي اختاره قاطعا به أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء ؛ فإن إقامة الجهاد فرض على العباد ، وتوجيه الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم لا تساهل فيه . وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرهم إلينا ، واستجرانهم علينا .

وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من فروض الكفايات فأحرى فنونها بالمرعاة الغزوات . والأمور في الولايات إذا لم تؤخذ من مبادئها ، جرت أمورا يعسر تداركها عند تماديها .

● فإن قيل : قد ذكرتم أنه تمتد يد الإمام إلى أموال الموسرين عند الهم بتجهيز الأجناد إلى الجهاد ، فما قولكم فيه إذا كان مع المرتزقة كفايتهم وعنتهم في إقامتهم ومرابطتهم وغزوتهم ، في أوانها ، ولكن خلا بيت المال أو كاد أن يخلو ، وخاف الإمام غائلة هائلة من خلو بيت المال عند عكرة <sup>(١)</sup> الكفار ، أو نبرة <sup>(٢)</sup> على المجاهدين ؟؟

فقد تقدم القول في وجوب الاستظهار بالذخائر وتنزيل إعداد المال منزلة إعداد الرجال ، ولو وهت كفاية الرجال ، امتدت يد الإمام إلى الأموال . والذخيرة إحدى العديتين ، فما الوجه في ذلك ؟

قلت : إن المرتزقة إذا لزموا الثغور والمراصد ، وتقاعدوا عن الاتبعات إلى المقاصد ، كان ذلك متضمنا تعطيل الجهاد . وفيه خصلة أخرى ، وهي أن

(١) أي عند هجمة الكفار عاتدين بعد فرارهم .

(٢) أي الهزيمة .

معظم أموال بيت المال مما تحويه أيدي المسلمين من أموال الكافرين . فإذا انقطع الجهاد ، انقطع بانقطاعه وجوه الأموال التي تنصب إلى بيت المال ، ويدّعى ذلك إلى اختلال واتحلال ، يتعذر معه المراقبة . والقيم المنسوب في مال طفل مأمور بالألا يقصر نظره على ضرورة حالة ، بل ينظر في حاله باستملاء ماله ، وليس أمر كلي الملة بأقل من أمر طفل ، ولا نظر الإمام القول على خطة الإسلام بأقصر نظراً وفكراً من قيم .

فأما إذا كان جنود الإسلام مشمرين للجهاد ، فالوجوه التي منها تنظم الأموال غير منحسمة ، والأحوال متسقة منتظمة ، فيبعد تجيز التعرض لأموال الناس لأمر مقدر على نأي وبعد .  
فإن قيل : قد ذكرتم في التقاسيم التي قدمتم أن الإمام يستمد من أموال الأغنياء فأبينوه وفصلوه ، وأوضحوا المآخذ والوجوه .

□ فاعود وأقول : لست أحاذر إثبات حكم لم يدونه الفقهاء ، ولم يتعرض له العلماء ؛ ولكني لا أبتدع ، ولا أخترع شيئاً ، بل ألاحظ وضع الشرع وأستشير معنى يناسب ما أراه وأتحرّاه . وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدة ، التي لا توجد فيها أجوبة العلماء معدة . وأصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ، لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نصوصاً معدودة ، وأحكاماً محصورة محدودة ، ثم حكموا في كل واقعة عنت ، ولم يجاوزوا وضع الشرع ، ولا تعدوا حدوده ؛ فعلمونا أن أحكام الله تعالى لا تنتاهي في الوقائع ، وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرة عن قواعد مضبوطة .

فليكن الكلام في الأموال وقد صفر بيت المال ووقعت <sup>(٣)</sup> واقعة لا يعهد فيها للماضين مذهب ، ولا يحصل لهم مطلب ، ولنجر فيه على ما جرى عليه الأولون إذا دفعوا إلى وقائع لم يكونوا يألفوها ، ولم ينقل لهم مذاهب ، ولم يعرفوها .

وإذا استد الناظر ، استوى الأول والأخر .

فنقول :

للناس حالتان :

- إحداهما - أن يعمدوا قدوة وأسوة وإماماً يجمع شتات الرأي ، فإن كانوا كذلك ، فموجب الشرع والحالة هذه في فروض الكفايات أن يخرج المكلفون

(٣) في هذا المصطلح في الأصل أسلوب غامض ، فتأولت بإضافة كلمة : وقعت . (الراشد) .

القادرون لو عطلوا فرضاً واحداً ، ولو أقامه من فيه الكفاية ، سقط الفرض عن الباقيين ؛ فلا يثبت لبعض المكلفين توجيه الطلب على آخرين ؛ فإنهم ليسوا منقسمين إلى داع ومدعو ، وليس الفرض متعيناً على كل مكلف ، فلا يعقل تثبيت التكليف في فروض الكفايات مع عدم الوالي إلا كذلك .

فليضرب في ذلك الجهاد مثلاً ، فنقول :

لو شغل الزمان عن وال ، تعين على المسلمين القيام بمجاهدة الجاحدين . وإذا قام به عَصَبَ فيهم كفاية سقط الفرض عن سائر المكلفين ؛ فهذا إذا عدموا والياً .

• فاما إذا وليهم إمام مطاع ، فإنه يتولى جر الجنود ، وإبرام الذمم والعهود . ولو نَدَبَ طائفةً إلى الجهاد ، تعين عليهم مبادرة الاستعداد ، من غير تخاذل وتواكل ، ولم يكن لهم أن يقولوا : ليس ما نَدَبنا إليه متعيناً علينا ؛ فليقيم به غيرنا ، فإننا قد أثبتنا أن المسلمين إذا نصبوا والياً : ينبغيهم في إصدارهم وإيرادهم تدبير الأبناء في أولادهم . ولو ساغ مقابلة أوامره ونواهيه بما يوهي شأنه ويوهيه ، لما استتب له مقصد فيما يذره ويأتيه ، ولأنقضى إلى عصر يتعذر عليه تلافيه .

□ فإذا تقرر ذلك ، بنينا عليه أمر المال قائلين : لو شغرت الأيام عن قيام إمام بأمر المسلمين والإسلام ، ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد ، كان وجوب بذله عند تحقق الحاجات على منهاج فروض الكفايات ، فليست الأموال بأعز من المهج التي يجب تعريضها للأغرار المؤدية إلى الردى والتوى .

فهذا إذا لم يكن في الزمان وزر يلاذ به .

فإذا أساس المسلمين وال ، وصفرت يده عن عدة ومال ، فله أن يعين بعض الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورة الحال ، لا محالة ، كما يندب من يراه أهلاً للانداب . فلا ينبغي أن يستبعد المرء حكم الإمام في فلسه مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه .

ولست أقول ذلك عن حُسيان ومخالجة ريب ، بل أقطع به على الغيب . وسيزداد ذلك وضوحاً وانكشافاً إذا ذكرت من تفاصيل هذه القاعدة أطرافاً ، وكيف يبعد مدرك ذلك على الفطن الأريب ، وفي أخذ فضلات من أموال

رجال تخفيف أعباء عنهم وأُنْقَالَ ، وإقامة دولة الإسلام على أهبه الاستقلال  
في أحسن حال ؟

ولو لم يتدارك الإمام ما استتر من سور الممالك لأشقى الخلائق على  
ورطات ، أهون فانت فيها أموال الأغنياء ، وقد يتعدها إلى إراقة الدماء ،  
وهناك الستور وعظائم الأمور .

فإذا تمهد ما ذكرناه ، فنلقل بعد : ليس للإمام في شيء من مجاري الأحكام  
أن يتهجم ويتحكم ، فعل من يتشهى ويتمنى ، ولكنه يبنى أموره كلها ، يقها و  
جلتها ، على وجه الرأي والصواب في كل باب ؛ فلا يتنب قوما للجهاد إلا إذا  
رأى تعيينهم منهج الرشاد ومسلك السداد ، وكذلك يجهز إلى كل جيل من  
الكفار من يليهم في صوب تلك الديار .

والأمر في أخذ الأموال يجري على هذه الأحوال ، فليشر على أغنياء كل  
صقع بأن يبذلوا من المال ما يقع به الاستقلال .

وما ذكرناه ليس حصرا وضبطا في المقال ، ولكننا جننا به ضربا للأمثال ،  
وعلى رأي الإمام بعد عون الله الاتكال في مضطرب الأحوال .

ومن تنمة القول في هذا أن المسلمين إذا وجدوا معاذا واتخذوا لمهماتهم  
ملاذا ، لم يكن لهم مضادته ومردته ومعاندته .

فإن رأى إذا وقعت واقعة عامة ، ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ،  
ومادة من المال تامة . ويد الإمام صافرة وبيوت الأموال شاغرة : أن يتسبب  
إلى استيلاء مال من موسري المؤمنين فإنه يفعل من ذلك على موجب  
الاستصواب ما أراد ، وعمم أهل الاقتدار واليسار في أقاصى البلاد .

فإن عسر التبليغ إلى الاستيعاب ؛ و رأى في وجه الصواب أن يخصص  
أقواما فيسأدي عند كل ملمة ، من فرقة أخرى : اتبع في ذلك كله أوامره ،  
واجتنب زواجره ، ثم ليكن في ذلك على أكمل نظر ، وأسد فكر .

فإن اقتضى الرأي تعيين أقوام على التخصيص : تعرض لهم على  
التخصيص ، ونظر إلى من كثر ماله وقل عياله ، وقد يتخير من خيف عليه  
من كثرة ماله أن يطغى ، ولو ترك لفسد . وإذا لم يخل المتصدي للإمامة عن  
تحديد النظر وتسديد الفكر ، ففيما ذكرناه تصريرا أو رمزنا إليه تلويحا  
معتبر .



• ومن الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه في معرض الاقتراض على بيت المال على كل حال ، فإن ثابت مداره ومحالبه : تعين رد ما اقترض .

وقال قائلون : إن عمم بالاستبداء مياسير البلاد ؛ والمثريين من طبقات العباد : فلا مطمع في الرد والاسترداد ، وإن خصص بعضا ، لم يكن ذلك إلا قرضا .

ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق ، ثم نذكر مسلك التحقيق . فمن قال : الإمام يستقرض : استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة الجهات في قواعد الدين ، ومذاهب المسلمين ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أضاق المحاييج والفقراء : استسلف من الأغنياء ، وربما استعجل الزكوات ، فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض ، لكان عليه السلام بينه ليقندي به من بعده عند فرض الإضاقه ، وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ الأموال لو تعدت الطرق المضبوطة ، والمسالك الموضحة في الشريعة ، لا نبسطت الأيدي إلى الأموال ، ولم يثق نو مال بماله .

والمرضي عندي أن ذلك 'جبن وخور ، وذهول عن سنن النظر ؛ فإن للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه سادا للحاجة على ما قدمنا منهاجه ، ولا يلزمه الاستقرض ، سواء فرض أخذه من معينين ، أو من المياسير أجمعين . والدليل عليه أن لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع ، لوجب على المكلفين القيام بفرائض الكفايات ، من غير أن يرتقبوا مرجعا ، فإذا وليهم إمام فكانهم ولوه أن يدبرهم تعيينا وتبيينا ، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا ، ويحيل البعض الأمر فيه على البعض ، ثم تتسحب المائمه على كافتهم . والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب ، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكافة الخروج عن عهده .

والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض ، لكان يؤدي ما اقترض من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال ، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلا ، ثم يقتضي الحال استرداد ما وفيناه على المقرض ، ويستدبر للتبوير ، فلا يزال في رد واسترداد ، وما أدى إلى التمسلسل ، فهو في وضعه لا يتحصل .

والذي يجب التعويل عليه أن كل واقعة وقعت في الإسلام تعين على ملتزمي الإسلام أن يقيموا أمر الله فيها ، إما بأنفسهم إذا فقدوا من يليهم ، أو بأن يتبعوا أمر واليهم .

فإذا امتثلوا أمر الله بأنفسهم ، لو بأموالهم على تقنن أحوالهم : فارتقابهم رجوعاً في مالهم يشعر بأنهم ما كانوا متاصلين فيما كلّفهم ربهم .

وهذا ظن كاذب ورأي غير صائب ، فالمسلمون هم المخاطبون ، و الإمام في التزام أحكام الإسلام كواحد من الأنام ، ولكن مستتاب في تنفيذ الأحكام ، فإذا نفذت ، فلا مطمع في مرجع ، فإن در ليبت المال مال ، فحظ المسلمين منه تهيوه للحاجات في مستقبل الأوقات .  
فهذا منتهى القول في هذا الفن .

● وأنا أقول الآن : لست أمنع الإمام من الاقتراض على المال ، إن رأى ذلك استجابة للقلوب ، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال ، مهما اتفقت واقعة وهجمت هاجمة .

والذي قدمته ليس تحريماً للاستقراض ، ولكنه تمهيد لما يسوغ للإمام أن يفعله ، والأمر موكول إلى رأيه ، أو استصوابه في افتتاح كل أمره ومأبه .

والجملة في ذلك أنه إذا ألّمت ملمة ، واقتضى الإمامها مالا ، فإن كان في بيت المال مال : استمدت كفايتها من ذلك المال ، وإن لم يكن في بيت المال مال : نزلت على أموال كافة المسلمين ، فإذا كفيت من أموالهم ، فقد انقضت و انقطعت تبعاتها ، و علائقها ، فإذا حدث مال ، تهياً ما حدث للحوادث المستقبلية .

فإن قيل : قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام إذا وجَد مضطراً إليه واقفا في المخمصة مشفياً على الهلاك ، لم يلزم مالك الطعام بذله من غير بدل ، وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الأوقات .

قلنا : هذه المسألة عندنا فيما إذا كان للمضطر مال غائب أو حاضر ؛ فاما إذا كان لا يملك شيئاً : فيجب سد جوعته ، من غير التزامه عوضاً ، ولا أعرف خلافاً أن سد خلات المضطرين في شتى المجاعات محتوم على الموسرين . وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

عند ميسر الحاجات ؛ و استعجاله الزكوات : فليست أنكر جواز ذلك ، ولكني أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال ، وانقطاع الأموال .

فهذا نجاز الغرض من هذا الفصل ، وهو أحد الفصول الثلاثة الموعودة بعد تمهيد الأصول .

## □ الفصل الثاني

وبه يتم المقصد في بعض ما سبق .

وهو أن عساكر الإسلام إذا كثروا ، أعني المرتزقة المترتبين في ديوان الجنود ، وعظمت المئون القائمة بكفايتهم وهي جارية على استمرار الأوقات ، وكان اتساع الأصقاع ، وكثرة الثغور والمراصد في البقاع : لا يستقل إلا بكثرة الرجال المترصدين للقراع ، وقد قسمهم الإمام على أصناف وأنواع ، وصفهم رعيلا رعيلا ، فمنهم مندوبون لنفص حريم البلاد عن المتلصصين ذوي العرامة ، ومنهم متصرفون في البلاد لردع الزانغين عن منهاج السداد ، ومنهم مرتبون في مرابطة الحصون والقلاع ، والنجدة الكبرى محتفون بالإمام ، وبأمراء الأجناد في البلاد ، وإذا انتهى تدبير الممالك إلى ذلك : فالغالب أن ما ينفق من أخماس الغنائم والفيء لا يقيم الأود ، ولا يديم التعداد ؛ فإنما كما نصيب نصاب ، والحرب سجال ، والمغانم في وضع الشرع ليست مقصودة ؛ فإن الغرض التجرد للجهاد إعلاء لكلمة الله ، وحيطة الملة .

فإذا لا تقوم المملكة بتوقع الاغتنام ، ولا بد للإمام من الاعتصام بأوثق عصام ، على ممر الأيام .

فأقول والله المستعان :

● لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤمن الراتبة ، وإذا وظف الإمام على الغلات والثمرات يسيرا من كثير : سهل احتماله ، وانتظمت قواعد الملك وأحواله . ولو عدم الناس سلطانا يكف عن زرعهم وضرعهم عادية الهاجمين ، لاحتاجوا في إقامة حراس من ذوي الباس إلى أضعاف ما رمزنا إليه .

فإن استنكر ذلك غير قلنا : أتُنكر أن ما ذكرته وجه الرأي ؟ فإن أباه وادعى خلافه : تركته ودعواه ، ولن يفلح قط مقلد يتبع في تقليده هواه .

وإن اعترف به ، فقد تقرر أن الاستظهار بأقصى العدد والعدد محتوم ، ولا يفي به توقع مغنوم ، ومفهوم أنه لو استقرتنا داهية لاضطررنا في دفع الباس إلى نفص أكياس الناس .

فإن قيل : لم يكن ذلك في زمن الخلفاء الراشدين . قلنا : لما انتشرت الداعية وكثرت المون المعينة تسبب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إلى توظيف الخراج والأرفاق على أراضي العراق .

والذي ذكرناه أمر كلي بعيد المآخذ من آحاد المسائل ، ومنشؤه الشهادات الباتة القاطعة من قاعدة الشريعة ، فإذا مست الحاجة ، وتحقق الاضطرار في إقامة الديار إلى عون من المال مطرد دار ، ولو عين الإمام أقواما من ذوي اليسار ، لجر ذلك حزازات في النفوس وفكرا سيئة في الضمانر ، وإذا رتب على الثمرات والغلات قدرا قريبا : كان طريقا في رعاية الجنود والرعية مرضية .

ثم إن اتقنت مغانم ، واستظهر بأخماسها بيت المال ، وغلب على الظن اطراد الكفاية ، إلى أمد مظنون ونهاية فيغض حينئذ وظائفه ، فإنها ليست واجبات توقيفية ، ومقدرات شرعية ، وإنما رأيانا نظرا إلى الأمور الكلية ، فمهما استظهر بيت المال واكتفى : حط الإمام ما كان يقتضيه وعفا ، فإن عادت مخايل حاجة : أعاد الإمام منهاجه .

وهذا الفصل الذي أطلت أنفاسي فيه يلتفت إلى أمر قدمته في الاستظهار بالادخار ، فليست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام ليبنتي بكل ناحية حرزا ، ويقتتي ذخيرة وكنزا ، ويتأمل مفخرا وعزا ، ولكن يوجه لدرور المون على ممر الزمن ما سبق رسمه .

فرحم الله امرءا طالع هذا الفصل وأنصف وأنصف ، ولم يلزم جادة تقليده ، ولم يتعسف ، فالذي حواه هذا الفصل أقصد الطرائق ، وأسد المسالك إلى مدارك الحقائق .

### □ القول في مستخلفي الإمام

ليس من الممكن أن يتعاطى الإمام مهمات المسلمين في الخطبة ، وقد انتشرت أطرافها ، ولا يجد بدا من أن يستدب في أحكامها ، ويستخلف ، وشغله الذي لا يخلفه فيه أحد : مطالعات كليات الأمور ، إذ لو وكل ذلك إلى

غيره وعمل على أن لا يبحث ؛ ولا يفحص وفوض ذلك إلى موثوق به ؛ ورسم له التشمير والبحث ، وأثر التخلي لعبادة الله ، والاتحياز عن النظر في أمر الملة ، واختار الرفاهية ، والرغد والدعة : فذلك غير مانع وهو مؤاخذ بحق الأمة يوم القيامة ، مطالب أو معاتب ومعاقب ، وإذا تمادى على ذلك ، فقد ينتهي الأمر إلى التفسيق .

فإذا منصب الإمام يقتضي القيام بالنظر العام في حقوق الرعايا والمستخلفين عليهم على ممر الأيام . فأما تفاصيل الأمور ، فما تولاه الإمام بنفسه ، فهو الأصل . وما استخلف فيه كافيا ، مستقلا ، دارنا ، متيقظا فيما نيظ به واعيا : فالاستخلاف في تفاصيل الأعمال مانع بلا خلاف . ثم ما يستخلف فيه ينقسم إلى أمر خاص يحتوي على الغرض منه مراسم بينها ومعالم يعينها ، فيعقد الإمام بمضمونها منشورا ويتخذ المولى دستورا . وإلى أمر عام منتشر القضايا على الرعايا ، لا يضبط مقصوده برسم ولا منشور منظوم . فأما الأمر الخاص ، فهو كجباية الصدقات والموظفات على المعان ، فمن ولاه الإمام صنفا من هذه الأصناف ، فينبغي أن يكون المولى مستجمعا خصلتين :

إحداهما - الصيانة والديانة .

والثانية - الشهامة ، والكفاية للانقة بما يتولاه ويتعاطاه ، ولا يشترط أن يكون مجتهدا بالغاً مبلغ المفتين ، ولكن الإمام يرسم له مقادير للنصب والزكوات .

ومن هذا القبيل تفويض جر الأجناد إلى بلاد الكفر ، فليجتمع فيمن يقلد الأمر الثقة ، والصرامة ؛ والشهامة ؛ وليكن ممن حنكته للتجارب ، وهذبته المذاهب ، لا يبطئه عن الفرص إذا أمكنت خور ، ويتوثب في أوان الفرصة كالصقر يهوي في الانقضاض ، وليكن عارفا بغوائل القتال ، محببا ؛ لا يمقت لفراط فظاظة .

فأما الأمر الذي يعم ، ولا ينضبط مقصوده ، فهو كالقضاء والجلوس لفصل الحكومات بين الخصماء ، وقد يرتبط به أمور الأموال والدماء وإقامة العقوبات على ذوي الاعتدال والإنتصاف والانتصاف ، والمنع من ملوك مسالك الاعتساف ، وهذا أعظم الأشغال والأعمال ، فيقتضي هذا المنصب خلا لا في الكمال سيأتي شرحنا عليها .

منها : الدين ، والنقّة ، والتفّع بجلباب الديانة ، والتشبيث بأسباب الأمانة والصيانة ، والعقل للراجح الثاقب هو الرأي المستند الصائب والسمع والبصر .

ثم مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ، أن شرط التصدي للحكم بين العباد استجماع صفات الاجتهاد ، ولم يشترط أبو حنيفة رحمه الله ذلك .

وذكر الفقهاء هذه المسألة من فنون مسالك الظنون . والذي أراه القطع باشرط الاجتهاد ، وسأوضح فيه منهج السداد بتقديم أصل عظيم الغناء في أحكام الاجتهاد ؛ فأقول وعلى تيسيره الاعتماد : على المقلد ضرب من النظر في تعيين مقلده ، وليس له أن يقلد من شاء من المفتين مع تباين المذاهب ، وتباعد الأراء والمطالب ، وكيف يسوغ التخيير بين الأخذ بمذهب التحريم ومذهب التحليل ؟ ولا يتصور المصير إلى هذه السبيل .

فمن عن له من المقلدة أن مذهب الشافعي أرجح ومسلكه أوضح ، لأمر كلية اعتقدها ، فليس يعتقد - إن كان معه مسكة من العقل - أن إمامه تجب له العصمة عن الزلل ، بل لا معصوم إلا الأنبياء . فما من مسألة تتفق إلا والمقلد يجوز أن يكون إمامة زالا في معانيها ، وظهور الحق مع مخالفه فيها ، وإنما الذي غلب على وهمه على مبلغ علمه وفهمه أن إمامه بالإصابة في معظم المسائل جدير ، فهذا غاية ما يدور في الضمير .

والقاضي إذا كان مجتهدا ، فلا شك أنه يستتبع المتحاكمين إلى مجلسه ، ولا يتبعهم ؛ فإن تكليفه إتباع المختلفين على تباعد المذاهب يجر تناقضا لا سبيل إلى الوفاء به ، ومنصب الولاية يقتضي أن يكون الوالي متبوعا لا محالة ؛ فإنه أبرّ عليهم بمنصب الولاية ، ثم بالإمامة في الدين ، فإن استتبع مجتهدا ، فالسبب فيه أنه وإن ساواه في الاجتهاد ، فقد أربى عليه بالولاية .

فأما إذا فرضنا القاضي مقلدا ، فإن قلد إمام عصره ، فإنه يحمل مجتهد في الزمان على فتوى من يقلده ، ومعتمده ومعترضه الاجتهاد الضعيف الذي يعين به مقلده ، فكانه يحمل المجتهدين على حكم نظره الضعيف .

وهذا محال لا يخفى بطلانه على المحصل .

وإن قلد القاضي بعض الأئمة المنقرضين ، فتقليده هذا أضعف ؛ فإنه اعتقد على الجملة من غير تفصيل أن الذي يقلده أولى من غيره ، فينضم إلى ضعف

نظره الكلي مزيد ضعف في أعيان المسائل ، فكيف يستقيم حمل أنمة المسلمين على نظر مقلد في تخير مقلد؟؟

والذي يقرر ذلك أن نظر المقلد في تعيين إمام ليس نظرا حقيقيا . وكيف ينظر من لا خبرة له ، فهو إذن نظرٌ مسلكه الضرورة ؛ إذ لولاه لتعارض عليه التحريم والتحليل ، وما جرى مجرى الضرورات فسيبيله أن يختص بالمضطر ؛ ولا يتعداه إلى من عداه ، كأكل الميتة تختص بإباحته بمن ظهرت ضرورته .

فهذا قولي في اشتراط الاجتهاد في الذي يتصدى لفصل الخصومات بين العباد .

ولئن عدّ الفقهاء ذلك من المظنونات ، فلمست أعرف خلافا بين المسلمين أن الشرط أن يكون المستتاب لفصل الخصومات والحكومات فطنا متميزا عن رعايا الناس ، معدودا من الأكياس ، ولا بد من أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها ، ويتقطن لموقع الإعضال ، ومحل الإشكال منها ، ثم يتخير مفتيا ، ويعتقد أن قوله في حقه بمثابة قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حق الذين عاصروه ، فيتخذة قدوة وأسوة ، فأما إذا لم يفهم الواقعة فكيف يفرض نفوذ حكمه فيها ، وليس في عالم الله أخزى من متصد للحكم لو أراد أن يصف ما حكم به : لم يستطعه .

## الركن الثاني

### القول في خلو الزمان عن الإمام

#### مضمون هذه الفن يحوي ثلاثة أبواب

- أحدها - في تصور انخرام الصفات المرعية جملة وتفصيلا .
- الثاني - في استيلاء مستول ممتظهر بطول وشوكة وصول .
- الثالث - في شغور الدهر جملة عن وال بنفسه أو متول بتولية غيره .



## انخراط الصفوة المعتمدة في الأئمة

قد تقدم قول شاف بالغ كاف ، فيما يشترط اجتماع الإمام له من الصفات . ونحن الآن نفرض تعذر أحادها وأفرادها على التدريج ، ونبدأ بأقلها غناء ، ثم نترقى حتى نستوعب معقود الباب ومقصوده ، بعون الله وتأييده .

فالذي يقتضي الترتيب تقدمه : النسب . وقد تقدم أن الانتساب إلى قريش معتبر في منصب الإمامة ، فلو لم نجد قرشياً يستقل بأعبائها ، ولم نعدم شخصاً يستجمع بقية الصفات ، نصبنا من وجدناه عالماً كافياً ورعاً ، وكان إماماً منفذ الأحكام على الخاص والعام ؛ فإن النسب ثبت اشتراطه تشريفاً لشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلى نسب ، والانتماء إلى حسب . ونحن نعلم قطعاً أن الإمام زمام الأيام ، والغرض من نصبه انتظام أحكام المسلمين والإسلام ؛ ويستحيل أن يترك الخلق سدى لا رابط لهم ، ونحن نرقب قرشياً ، والخلق يتهاوون في مهاوي المهالك ، ويلتطمون في الخطط والممالك .

• فاما القول في فقد رتبة الاجتهاد ، فقد مضى أن اجتماع صفات المجتهدين شرط الإمامة ، فلو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين ، ولكن صادفنا شهماً ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظائم الأمور ، على ما تقدم وصف الكفاية ، فيتعين نصبه في أمور الدين والدنيا ، وتنفذ أحكامه كما تنفذ أحكام الإمام الموصوف بخلال الكمال ، المرعي في منصب الإمامة . وأئمة الدين وراء إرشاده وتسيديته وتبين ما يشكل في الواقعة من أحكام الشرع . والعلم وإن كان شرطه في منصب الإمامة معقولا ، ولكن إذا لم نجد عالماً فجمع الناس على كاف يستفتي فيما يسئح ويعن من المشكلات أولى من تركهم سدى ، متعرضين للتغالب والتواثب . فإن لم نجد كافياً ورعاً متقياً ، ووجدنا ذا كفاية يميل إلى المجون وفنون الفسق ، فإن كان في انهماكه وانتهاكه الحرمان ، واجترأه على المنكرات بحيث لا يؤمن غائلته وعلايقه ، فلا سبيل إلى نصبه ؛ فإنه لو استظهر بالعتاد وتقوى بالاستعداد ، لزاد ضيره على خيره ، ولصارت العدد العتيدة للدفاع عن بيضة الإسلام ذرائع للفساد ، وهذا نقيض الغرض المقصود بنصب الأئمة .

ولو فرض الإمام مهم يتعين مبادرته في حكم الدين ، مثل أن يطأ للكفار طرفاً من بلاد الإسلام ، ولم نجد بداً من جر عسكر ، وصادفنا فاسقاً نقلده الإمارة ، وعسر انجرار العسكر دون مرموق مطاع ، ولم نتمكن من نقي دين ، وإن بذلنا كنه المستطاع ، فقد نضطر إذا استقرت داهية تتعين الممارسة إلى دفعها إلى تقليد الفاسق جر العسكر .

• ولو فرض فاسق بشرب الخمر أو غيره من الموبقات ، وكنا نراه حريصاً ، مع ما يخامره من الزلات وضروب المخالفات ، على الذنب عن حوزة الإسلام ، مشمراً في الدين لانتصاب أسباب الصلاح العام العائد إلى الإسلام ، وكان ذا كفاية ، ولم نجد غيره ، فالظاهر عندي نصبه مع القيام بتقويم أوده على أقصى الإمكان ؛ فإن تعطيل الممالك عن راع يرعاها ووال يتولاها ، عظيم الأثر والموقع ، في انحلال الأمور ، وتعطيل الثغور ؛ فإن كنا نتوهم ممن ننصبه الانتداب والانتصاب للإمرة لما فيه من الكفاية والشهامة ، وكان مستقلاً بنفض الممالك والممالك عن ذوي العرامة ، فنصبه أقرب إلى استصلاح الخلق من تركهم مهملين ، ولا يعدل ما نتوقعه من الشر من فساده ، وما ضري به من شرته ما يعن من خبال الخلق إذا عدوا بيطاشاً يسوسهم ، ويمنع الثوار الناجمين منهم ؛ فإذا : نصب من وصفناه في الصورة التي ذكرناها : في حكم الضرورة ، ومن تأمل ما ذكرناه فهم منه أن الصفات المشروطة في الإمام على ما تقدم وصفها ، وإن كانت مرعية ، فالغرض الأظهر منها : الكفاية ، والاستقلال بالأمر ، فهذه الخصلة هي الأصل ، ولكنها لا تنفع ولا تنجع مع الاتهماك في الفسق ، والاتسلا عن رتبة التقوى ؛ فإنه العدة الكبرى والعروة الوثقى ، وبه يستقل الإمام بإمضاء أحكام الإسلام .

فأما النسب وإن كان معتبراً عند الإمكان ، فليس له غناء معقول ، ولكن الإجماع المقدم ذكره هو المعتمد المستند في اعتباره .

والآن نتهذب أغراض الباب بمسائل نفرضها مستعينين بالله تعالى .

• فإن قيل : ما قولكم في قرشي ليس بذي دراية ، ولا بذى كفاية إذا عاصره عالم كاف نقي ، فمن أولى بالأمر منهما ؟

قلنا : لا تقدم إلا الكافي النقي العالم ، ومن لا كفاية فيه ، فلا احتفال به ، ولا اعتدلا بمكانه أصلاً .

فإن قيل : إذا اجتمع في عصر قرشي عالم ليس بذئ كفاية واستقلال ، وكاف شهيم مستقل بالأمر ، فمن نقم منهما ؟؟

قلنا : إن لم يكن القرشي ذا خرق وحمق ، وكان بحيث لو نُبِه لمرشد الأمور لفهمها وأحاط بها ، ثم انتهض لها : فهو أولى بالإمامة وسبيله إذا وليها ألا يقدم على خطيب أفرادا منه برأيه واستبدادا ، ويستضيء برأي الحكماء والعقلاء . ثم إذا عزم توكل .

وإنما يتأتى ما ذكرناه ممن معه حظوة صالحة من الفطنة ، وإدراك وجه الصواب ، ومثل هذا حري بأن يتخرج إذا تدرب وتهذب ، وقارع كر الزمان ، وذاق حلوه ومره .

• وإن كان مستميت الخاطر ، لا يطلع على وجه الرأي ، فإن أمضى أمرا وأبرم حكما ، كان مقلدا ، وقد ظهرت بلادته ، فمثله لا يحسب في الحساب ، والكافي الورع أولى بالأمر منه .

فالاستقلال بالنجدة والشهامة من غير اجتهد ، أولى بالاعتبار والاختيار من العلم من غير نجدة وكفاية ، وكان المقصود الأوضح : الكفاية ، وما عداها في حكم الاستكمال وللتمة لها .

وإذا عدنا كافيا فقد فقدنا من نؤثر نصبه واليا ، ويتحقق عند ذلك شغور الزمان عن الولاة .

١٠

## ظهور مستغذ بالشوكة مستول

ومقصود هذا الباب تفصيل القول فيمن يستبد بالاستيلاء والاستعلاء من غير نصب ممن يصح نصبه . فإذا استظهر المرء بالعدد ، ودعا الناس إلى الطاعة ؛ فالكلام في ذلك على أقسام :

- أحدها - أن يكون المستظهر بعينه صالحا للإمامة على كمال شرائطها .
- الثاني - ألا يكون مستجمعا للصفات المعبرة ولكن كان من الكفاة .
- والثالث - أن يستولي من غير صلاح لمنصب الإمامة ، ولا لتصاف بنجدة وكفاية .

## □ استيلاء صالح للإمامة

فأما إذا كان المستظهر صالحاً للإمامة، وليقع الفرض فيه إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب.

فالقول في هذا القسم ينقسم قسمين :

أحدهما - أن يخلو الزمان عن من أهل الحل والعقد .  
والثاني - أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار .

فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار ، وكان الداعي إلى اتباعه على الكمال المرعي ، فإذا استظهر بالقوة وتصدى للإمامة ، كان إماماً حقاً ، وهو في حكم العاقد والمعقود له .

والدليل على ذلك أن الافتقار إلى الإمام ظاهر . والصالح للإمامة واحد ، وقد خلا الدهر عن أهل الحل والعقد ؛ فلا وجه لتعطيل الزمان عن والي يذب عن بيضة الإسلام ، ويحمي الحوزة ، وهذا مقطوع به لا يخفى دركه .

فأما إذا اتحد من يصلح ، وفي العصر من يختار ويعقد ، فهذا ينقسم قسمين :-

● أحدهما - أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد ، بعد عرض الأمر عليه على قصد ، فإن كان كذلك فالمتمتع<sup>(١)</sup> في صلاحه للإمامة يدعو الناس ، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة ، ولا يسوغ الفتور عن موافقته - والحالة هذه - في ساعة ، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه بمثابة واحدة ، وإذا لم يكن للذي أبدى امتناعاً عذر في امتناعه ، وترك موافقة المتعين للأمر واتباعه ، فالأمر ينتهي إلى خروجه من أن يكون من أهل الشأن ؛ لما تشبعت به من التمادي في الفسق والعنوان ؛ فإن تأخير ما يتعلق بالأمر الكلي في حفظ خطة الإسلام تحريمه واضح بين ، وليس التواني فيه بالقرب الهين .

فهذا أحد قسمي الكلام .

● والثاني - ألا يمتنع من هو من أهل الاختيار .

(١) يعني أنه الوحيد الصالح لها فقط ولا يوجد غيره . (الراشد) .

ولكن هل يتوقف ثبوت الإمامة - والأمر مفروض في اتحاد من يصلح لها - على العقد أو على العرض على العاقد ؟

هذا مما اختلف فيه للخانسون في هذا الفن :

فذهب ذاهبون إلى أنه لا بد من العقد ؛ فإنه ممكن ، وهو السبب في إثبات الإمامة .

• والمرضي عندي أنه لا حاجة إلى إنشاء عقد ، وتجريد اختيار وقصد . والسبب فيه أن الزمان إذا اشتمل على عدد ممن يصلح لمنصب الإمامة ، فلا بد من اختيار يعين واحداً منهم ؛ إذ ليس بعضهم أولى من بعض ، فلو لم نقدر اختياراً مع وضوح وجوب اتحاد الإمام ، لأفضى ذلك إلى النزاع ، فلا أثر للاختيار والعقد إلا قطع الشجار ، وإلا فليس الاختيار مفيداً لمليكا ، أو حاكماً بأن العاقد في إثبات الإمامة يصير شريكاً فإذا اتحد في الدهر ، وتجرد في العصر من يصلح لهذا الشأن ، فلا حاجة إلى تعيين من عاقد وبيان .

والذي يوضح الحق في ذلك أن الأمر إذا تصور كذلك ؛ فحتّم على من إليه الاختيار عند من يراه في هذه الصورة أن يبايع ويتابع ويختار ويشايخ ، ولو امتنع ، لاستمرت الإمامة على الرغم منه ؛ فلا معنى لاشتراط الاختيار ، وليس إلى من يفرض عاقداً اختيار . فإذا : تَعَيَّنَ المتحد في هذا الزمان لهذا الشأن يُغنيه عن تعيين وتنصيب ، يصدر عن إنسان .

ونمام الكلام في هذا المرام يستدعي ذكر أمر : وهو أن الرجل الفرد وإن استغنى عن الاختيار والعقد ، فلا بد من أن يستظهر بالقوة ويدعو الجماعة إلى بذل الطاعة ، فإن فعل ذلك ، فهو الإمام على أهل الوفاق والاتباع ، وعلى أهل الشقاق والامتناع .

وإن لم يكن مستظهِراً بعدة ونجدة ، فالكلام في ذلك يرتبط بفنين : -

• أحدهما أنه يجب على الناس اتباعه ، لتعينه لهذا المنصب ومسيس الحاجة إلى إمام يُرْمَق في أمر الدين والدنيا .

ولنفرض هذا فيه إذا عمنّا من نراه أهلاً للعقد والاختيار ؛ فليس في الناس من يتصدى لهذا الشأن ، حتى يقال : يتوقف انعقاد الإمامة على صدور الاختيار منه ؛ فعلى الناس كافة أن يطيعوه إذا كان فريداً دهره ، ووحيداً عصره في التصدي للإمامة .

فإذا دعا الناس إلى الإذعان له فاستجابوا له طائعين ، فقد اتسقت الإمامة ، واطردت الرياسة العامة .

وإن أطاعه قوم يصيرُ مستظهراً على المناقطين عليه والمارقين من طاعته ، تثبت إمامته أيضاً . وإن لم يطعه أحدٌ أو اتَّبِعَهُ ضعفاء لا تقومُ بهم شوكة ، فهذه الصورة تضطربُ فيها مسالك الظنون ، وتقع من الاحتمالات على فنون .

فيجوز أن يظنَّ ظانٌ أن الإمامة لا تثبت إذا لم يجر عقد من مختار ، ولا طاعة تنقذ عدة تنزل منزلة الاختيار . وقد قدمنا في أحكام الأئمة أن الإمام إذا انصرف الخلق عن متابعته ومشايعته : كان ذلك كوقوعه في أمر يُعَدُّ توقع انفكاكه عنه .

نعم تعصي الخلاق في الصورة التي نحن فيها لمخالفة من توخَّذ للاستحقاق التقدم . وسبب تعصيتهم تقاعدهم عن نصب إمام ينفع به النزاع والدفاع ، والخصومات الشاجرة والفتنُ الثائرة ، وتنسقُ به الأمور ، وتنتظم به المهمات والغزوات والثغور .

ويجوز أن يصير صائر إلى أنه إمام وإن لم يُطع ، ويُنفذ ما يُمضيه من أحكام على موافقة وضع الشرع .

والذي نحن فيه مُصَوَّرٌ فيه إذا تفرد في الزمان من يصلح للإمامة . فإن كان كذلك تعينت طاعةُ هذا على الناس كافة ، ولا معنى لكون الإمام إماماً إلا أن طاعته واجبة . وهذا الذي فيه الكلام بهذه الصفة ، فهو إمام يجبُ إتباعه فتتخذ إذا أحكامه . وهذا متجهٌ عندي واضح .

فهذا أحدُ الفئتين .

● والفن الثاني من الكلام أن الذي تفرد بالاستحقاق يجب عليه أن يتعرض للدعاء إلى نفسه ، والتسبب إلى تحصيل الطاعة ، والإنتهاض لمنصب الإمامة . فإن أثر التقاعد ، والاستخلاء لعبادة الله عز وجل ، مع علمه بأنه لا يسدُّ أحدٌ مسدَّهُ : كان ذلك عندي من أكبر الكبائر وأعظم الجرائر ، وإن ظنَّ ظانٌ أن انصرافه وانحرافه سلامة ، كان محاسبه باطلاً قطعاً ، والقيامُ بهذا الخطب الخطب العظيم إذا كان في الناس كفاةٌ في حكم فرض الكفاية ، فإن

استقلَّ به واحد ، سقط الفرضُ عن الباقيين . وإذا تَوَحَّدَ من يصلح له صار القيامُ به فرضاً عين .

وسنعود إلى تقرير ذلك في أثناء الباب ، ونأتي بالعجب العجيب ، إن شاء الله عز وجل .

ثم إن اجتنَبَ وتكَبَّ ، ولم يدعُ إلى نفسه لم يصر بنفسه استحقاقه إماماً ، باتفاق العلماء أجمعين .

فهذا بيانُ المراد فيه إذا استولى من هو صالح للإمامة ، وكان فريداً الدهر في استحقاق هذا المنصب .

• فلو اشتمل الزمانُ على طائفة صالحين للإمامة فاستولى واحدٌ منهم على البلاد والعباد ، على قضية الاستبداد ، من غير اختيار وعقد ، وكان المستظهرُ بحيث لو صادفه عقدٌ مختار ، لانتقدت له الإمامة : فهذا القسم قد يعسرُ تصويره .

ونحن نقول فيه : إن قصرَ العاقدون فيه وأخروا تقديم إمام ، فطالت الفترة ، وتمادت العُصرة ، وظهرت دواعي الخلل ، فتقدم صالحٌ للإمامة داعياً إلى نفسه ، محاولاً ضمَّ النشر ، وردَّ ما ظهر من دواعي الغرر ، فإذا استظهر بالعدة النامة من وصفناه ، فظهورُ هذا لا يُحمل على الفسوق ، والعصيان والمروق ، فإذا جرى ذلك ، وكان يجرُّ صرفه ونصبُ غيره فتناً ، وأموراً محذورة ، فالوجه أن يوافق ، ويلقى إليه السلم ، وتصفقُ له أيدي العاقدين .

وهل تثبتُ له الإمامةُ بنفس الاستظهار والانتداب للأمر ؟ ما أراه أنه لا بد من اختيار وعقد ، فانه ليس متوحداً فنقضي بتعيين الإمامة له .

وثبوتُ الإمامة من غير تولية عهد من إمام ، أو صدور بيعَةٍ ممن هو من أهل العقد ، أو استحقاق بحكم التفرد والتوحد كما سبق : بعيدٌ .

وقد قال بعضُ لُمتنا : إذا عُسرتُ مدافعته ، وفي استمراره على ما تصدى له توفيةٌ لحقوق الإمامة ، فيتعين تقريره . وإذا تعين الأمر ، لم يبق للاختيار اعتبار ؛ فإن الاختيار إنما يفرض له أثرٌ إذا تقابل ممكانان ، ولم يكن أحدهما أولى من الثاني ، ولم يأت الجمع بينهما ، فيعين الاختيارُ أحدَ الجانبين .

فالاستظهار مع تعذر المعارضة والمناقضة يتضمنُ ثبوتَ الإمامة .

● والمرضيُّ عندنا المسلك الأول فيجب العقدُ له ، لما فيه من تقرير غرض الإمامة ، وإقامة حقوقها ، وتسكين الفتنة الثائرة ؛ وعلى ذلك بايع الحسنُ والحسينُ رضي الله عنهما معاوية رضي الله عنه لما رآياه مستقلا وعليما ما في مدافعتِهِ من فنون الفتن ، وضروب المحن .

وغائلة هذا الفصل في تصويره . فإن الذي ينتهضُ لهذا الشأن لو بادره من غير بيعةٍ وحاجةٍ حافزة ، وضرورةٍ مُستفزة ، أشعر ذلك باجترانه وغلوّه في استيلائه ، وتسوّفه إلى استعلائه ، وذلك يسيّمه بابتغاء العلو في الأرض بالفساد .

ولا يجوزُ عقد الإمامة لفاسق . وإن كانت ثورته لحاجة ، ثم زالت وحالت ، فاستمسك بعقدته محاولاً حملَ أهل الحل والعقد على بيعته ، فهذا أيضاً من المطاولة والمصاولة ، وحملَ أهل الاختيار على العقد له بحكم الاضطرار ، وهذا ظلمٌ وغشم يقتضي التفسير .

فإذا تصوّرت الحالةُ بهذه الصورة ، لم يجز أن يُبايع ، وإنما للتصوير فيه إذا ثار لحاجة ، ثم تألبت عليه جموعٌ لو أراد أن يتحول عنهم لم يستطع ، وكان يجزّ محاولةً ذلك عليه وعلى الناس فتناً لا تُطاق ، ومحنًا يضيق عن احتمالها النطاق ، وفي استقراره الاتساق والانتظام ، ورفاهية أهل الإسلام ، فيجب تقريرُهُ كما تقدّم .

والمختارُ أنه وإن وجب تقريرُهُ ، فلا يكونُ إماماً ، ما لم تجر البيعةُ ، والمسألة في هذا الذي ذكرناه مظنونة ، والمقطوع به وجوبُ تقريره .

هذا كله في استيلاء من هو صالح لمنصب الإمامة ، وهو قسم واحد من الأقسام الثلاثة المرسومة في صدر الباب .

### □ استيلاء كافٍ ذي نجدية غير مستوفي الصفات

فأما القسم الثاني : وهو أن يستولى كافٍ ذو استقلال بالأشغال ، وليس على خلال الكمال المرعي في الإمامة ، والقول في ذلك ينقسم : فلا يخلو الزمان إما أن يكون خالياً عن مستجمع لشرائط الإمامة ، أو لا يكون شاغراً عن صالح لها .



فإن خلا الزمان عن كامل على تمام الصفات ، نُظر : فإن نصب أهل النصب كافياً على ما تقدّم تفصيلُ انخرام الصفات على ترتيبِ قَدَمه في الرتب والدرجات : ينزل منزلة الإمام في إضاء الأحكام وتمهيد قواعد الإسلام ، كما تقدم مشروحاً .

وإن استولى بنفسه ، واستظهر بعُتته ، وقام بالثب عن بيضة الإسلام وحوزته : فالأمرُ في ذلك ينقسم حسب انقسام الكلام فيه إذا كان المستولي صالحاً للإمامة .

### □ حكم المستولي الكافي الذي لا يشاركه غيره

فإن تصوّر تَوَحُّد كافي في الدهر لا تبارى شهامته ، ولا تجارى صرامته ، ولم نعلم مستقلاً بالرياسة العامة غيره . فيتعيّن نصبه .

ثم تفصيلُ تعينه كتفصيل تعين من يصلح للإمامة ، كما تقدّم حرفاً حرفاً . وأنا الآن أمدُ في ذلك أنفاسي ؛ فإنه من أهم المقاصد وأعم الفوائد ، وهو مُفْتَتَحُ القول في بيان ما دفع إليه أهل الزمان .

والمقاصدُ من ذلك يحصرها أمور :

• أحدها - أن القانم بهذا الأمر في خلو الدهر ، وشغور العصر في حكم الأمر بالمعروف ، والناهي عن المنكر ، ولا بد من إثبات ذلك بالوضحة والحجة اللاتحة ، حتى إذا تقررت القاعدة ، رتبنا عليها ما يتضح به المقصود ، إن شاء الله .

وقد اتفق المسلمون قاطبةً على أن لأحاد المسلمين وأفراد المستقلين بأنفسهم من المؤمنين أن يأمرُوا بوجوه المعروف ، ويسعُوا في إغاثة كل ملهوف ، ويُسَمِّروا في إنقاذ المشرفين على المهالك والحتوف .

وكذلك اتفقوا على أن مَنْ رأى مُضْطَرّاً مظلوماً مضطهداً مهضوماً ، وكان متمكناً من دفع مَنْ ظلمه ، فله أن يدفع عنه بكنهه جهده ، كما له أن يتفّع عن نفسه .

ولو هم رجلٌ أن يأخذ مقدراً نزر من مال إنسان ، فله أن يدفعه ، وإن أتى الدفع على القاصد ظلماً ، كان دمه مُهْتَرَأً مُسْقِطاً .

• فإذا كان يجوز الذفع عن النفس بالسلاح والجراح ، من غير مبالاة بزهوق الأرواح ، مع التعرض للتردد بين الإخفاق والإنجاح ، فلو انتقض الدهر عن إمام ، ذي استقلال ، وقيام بمهمات الأنام ، لتقي أهل الإسلام أهوالاً واختلالاً ، ولأكل بعض الناس بعضاً ، وارتجت الممالك ، واضطربت المسالك طولاً وعرضاً ، فكم من حرمان لو أفضى الأمر إلى ذلك تهتك ، وكم من حدود تضيع وتهمل ، وكم من منازم للدين تنزس ، وكم معالم تمحق وتطمس ، وقد يتداعى الأمر إلى أصل الملة ، إذا لم ينتهض من يحمل عناء الإسلام .

• • • فلو انتهى الخطب إلى هذا المنتهى ، واستمكن متوخذ في العالم من العدد والعدد ومصافاة الأعوان وتقابة الرأي وعزيمة في العضلات لا ثقل ، وشكيمة لا تحل ، وشهامة ، وأناة ، وقد طبع الفاطر على الإذعان له حبات القلوب ، كلما ازدادت الأمور غسراً ، ازداد صدره الرحيب انفساحاً ، وغرته الميمونة بشراً . إن نطق فجوامع الكلم وبدائع الحكم ؛ العفة حكّم خلافه ، والاستقامة نظم طرائقه ، وقد حثّته التجارب ، وذهبت المذاهب ، يسكنه حلمه ، وينظمه علمه ، وتغنيه اللحظة ، وتفهمه اللفظة ، يخدمه السيف والقلم ، وتقوده هذه الخلال ، إلى استمساك من الدين بالحبل المتين ، واعتصام بعزى الحق المبين ، ولياذ في قواعد العقائد ببلج الصدر وبرد اليقين ، هذه كفايات عن سيد الدهر ، وصدر العصر ( ١ ) ، ومن إلى جنابه منتهى العلا والفخر ، وقد قبضة الله جلّت قدرته لتوكلي أمور العالمين وتعاطيها ، وأعطى القوس باريتها . فهو على القطع في الذب عن دين الله ، والنضال عن الملة ، وترقيه المسلمين عن كل مذخضة ومزلة ، وتقوية الشريعة عن كل بدعة شنعاء مضلة ، وكف الألف العادية . وغضد الفنة المرشدة للهادية . وإنما لم يجعل لأحد الناس شهر السلاح ، ومحاولة المراس في رعاية الصلاح والاستصلاح لما فيه من ثقرة النفوس ، والإباء .

والذي يزيل أصل الإشكال أننا نجوز للمطوعة في الجهاد الإيغال في بلاد أهل العناد من الكفار ، على الاستبداد ، وإن كان الأولى أن يكون صذرهم عن

( ١ ) كلها كفايات واضحة يريد بها غياث الدولة الوزير نظام الملك ، يحثه على إعلان نفسه خليفة ، وأضفت مني كلمة " وتقوده " ليفهم الكلام ، والكلام بونها متجه على سبيل الاستئناف ، لكنه يغمض . ( الراشد ) .

رأي الإمام الذي إليه الاستناد ، فلما كان غايئهم الاستشهاد - والشهادة إحدى الحُسْنَيْن - لم يُمنع المطوعة من التَّسْمِير للقتال .

والنزاع بين المسلمين محذور ، والسبب المُقضي إليه محرمٌ محذور ، فإذا استقلَّ فردُ الزمان بعْدَةً لا تصادم ، واستطالت يده الطولى ، على الممالك عرضاً وطولاً ، واستتبَّت الطاعة<sup>١</sup> ، وأمكنت الاستطاعة ، فقيامه بمصالح أهل الإيمان بالسيف و. السنان كقيام الواحد من أهل الزمان بالموعظة الحسنة باللسان .

وها أنا الآن ألهي القول فيه ، إلى قصارى البيان والله المستعان .

فالمتبع في حق المتعبدين الشريعة<sup>٢</sup> ، ومستندها القرآن ، ثم الإيضاح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الإجماع المنعقد من حَمَلَةِ الشريعة من أهل الثقة والإيمان .

فهذه القواعد . وما عداها من مستمسكات الدين كالفروع والأفنان . والإمام في التزم الأحكام ، وتطوَّق الإسلام كواحد من مكلفي الأئام ، وإنما هو ذريعة<sup>٣</sup> في حمل الناس على الشريعة ، غير أن الزمان إذا اشتمل على صالحين لمنصب الإمامة ، فالاختيار يقطع الشجار<sup>٤</sup> ، ويتضمن التعيّن والانتصار ، ولا حكم مع قيام الإمام إلا للمليك للعلام .

فإذا لم يتفق مستجمعٌ للصفات المرعية ، واستحال تعطيل الممالك والرعية ، وتوَحَّد شخصٌ بالاستعداد بالانتصار والاستظهار بعُدِّ الاقتهار على مرده الديار وساعدته موثاة الأقدار ، وتطامنت له أقاصي الأقطار ، وتكاملت أسباب الاقتدار . فما الذي يُرخص له في الاستخار عن الثَّصْرَة والانتصار ؟؟

فالمعنى الذي يلزم الخلق طاعة الإمام ، ويلزم الإمام القيام بمصالح الإسلام أنه أيسرُ مسلك في إمضاء الأحكام ، وقطع النزاع والإلزام ، وهو بعينه يتحقق عند وجود مقتدر على القيام بمهمات الأئام ، مع شغور الزمان<sup>(٥)</sup> عن إمام .

(٢) ولا بد هنا من وقفة نجندنا مضطرين إليها ، مخالفين ما نلزم به أنفسنا من الاقتصاد في التعليقات اجترأنا لمنهج لتحقيق . والذي لحب أن نقوله هنا ما يلي :-

(أ) إن إمام الحرمين يعني بمن يخطبه بصدر الزمان [نظام الملك] . ووضوح ذلك يغني عن دليل وبيان ؛ فالكتاب مؤلف له ، وموجه إليه ، ثم الصفات التي ذكرها هي صفات [نظام الملك] التي ذكرها من كتبوا عنه راجع ترجمة نظام الملك في طبقات الشافعية : ٣١٣/٤ .

(ب) ولاحظ أن إمام الحرمين يضرب [نظام الملك] مثلاً للمعسولي على الإمامة بالشوكة والاقتهار ، وهو كاف ذي استقلال ونجدة وإن لم يستوف كل الشرائط المرعية في الإمام ، فهو متوَحَّد منفرد بالكفاية ، هكذا يريد أن يقول .

فقد تحقق ما أحاوله ، ووضح كفلق الصبح دليله وبرهائه ؛ فامض يا صدر الزمان قُدْماً ولا تؤخر الانتهاض لما رشحك الله له .

وأنا "أقدرُ الآن أسئلة" مُخيلة وأنوي بيمن أيام مولانا جواباً عن كل سؤال يوضح تحقيقه وتحصيله ، ثم ينتجزُ بانقضاء السؤال والجواب مقصودُ هذا الفصل من هذا الباب .

فإن قيل : إنما كان يستقيم ما ذكرتموه لو كانت الأمورُ جاريةً على مناهج الرشاد ، فأما والأيدي عادية ، ونفوسُ المتمردين على الطغيان والعدوان متمادية ، وليس للملك عصام ضابط ، وحدود السياسة مفولة ، وسيوفُ الاعتداء مسلولة ، فالبعد من هذه الفنة الطاغية أسلم .

قلت : هذا الآن تدليس وتلبيس وأنا أجيب عنه من وجهين :-

أحدهما - أن الأمر على خلاف ما ذكره السائل وصوّره ؛ فإن الطاعة مبسوطه ، وحوزة الإسلام - والحمد لله - مُحَوطة ، وقاعدة الملك راسخة ، وأطواد الهيبة شامخة ، والمملكة مستمرةٌ على علائها ، ولواء النصر معقود ، وما هجم ثائرٌ إلا صدمه صادم .

أما تَعَدِّي الأجناد بعضَ حدود الاقتصاد ؛ فلم يخل منه زمان ، ونِعَمَ الحكمُ الإتصافُ ، فلنضرب عما يجري في الأطراف ، ولنعمل على تنكيب الاعتساف فنقول :

● مرموقُ الخلائق : الدماء والأموال والحُرْم . أما الدماءُ فمحقونةٌ في أهبيها في أعم الأحوال ، فإن "فرضتْ فِتْنَةٌ" واغْتِيَالٌ : تداركها المترصدون لهذه الأشغال . وأما الأموال فمعظمُ المكاسب منظومة ، وقواعد المطالبات والمصادرات منقوضة ، والرفاق من أقاصي الأفاق على أطراف الطرق في خقْض الأمن وادعون ، ولو قيس هذا الزمان لللاحق بالزمان السابق ، لظهر اختصاصه بفنون من النعمة والأمنة ، لا يصفها الواصفون ، وأما الحُرْمُ فمحصونةٌ ، من جهة صدر جنود الإسلام مرعية ، محفوظة من نزغاتهم ، ملحوظة من رعاة الرعية . وإن "فرضت لطفة وبلية ، كانت في حكم عثرةٍ يُرْخَى عليها السرُّ ويُقال أو يُلْحَقُ بمن يأتيها الخزي والنكال .

هذا حكمٌ 'كُلِّي' على منازم المملكة ، فإن انسَلَّتْ عن الربط نوادر غير مدرّكة ، وفارقت منهج الضبط ومسلكه ، فمن الذي يضمن تحضُّنها عن دواهيها وعوائقها ؟

هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما دار الفلكُ على شكله ، وما قامت النساءُ على مثله ، ثم صانف عليّ منه غرّة ، وقتله قتلّة 'مرّة' ، فلم ينفعه عزّمه وحزمه ، لما نفذ فيه قضاء الله وحكمه . ولو أرخيت في هذا الفصل فصلٌ عَناني وأرسلت عذبة لسانی ، لجاوزت القواعد .

• ثم اختتم هذا الفصل بما هو غايات الأمانی ، فأقول : ما تشبّث به الطاعنون من هَنَاتٍ وعَثَرَات ، صَدَرُها من معرّة الأجناد المنحرفين عن سنن الاقتصاد ، في أطراف الممالك والبلاد ، لو سلّم لهم كما يدعون ، وغَضَّ عنهم طرفُ الانتقاد فيما يبتدعون ويختَرعون ، فأثي يَقعُ ما يقولون مما يدفع الله بهم من معضلات الأمور ؟ أليس بهم انحصارُ الكفار في أقاصي الديار ؟ وبهم تخفيق بنود الدين على الخافقين ، وبهم 'أقيمت دعوة' الحق في الحرمين ، وانبثكت كتائبُ الملة في المشرقين والمغربين ، وارتدت منازمُ الكفار منكومة ، وبذل عظيمُ الروم <sup>(٣)</sup> الجزية والدنية ، وصارت المسالمة والمشاركة له قصارى الأمانية ، وانبسطت هيبةُ الإسلام على الأصقاع القصية ؟ هذه رمزة إلى أننى الآثار في ديار الكفار .

فأما ما دفع الله بهم عن بلاد الإسلام من البدع والأهواء ، فلا يحْتَوِي عليها نهايات الأوصاف : أليس اقتلعوا قاعدة القرامطة <sup>(٤)</sup> من ديارها ؟ واستأصلوا رقاب الزنادقة ، وانتهى رعبهم حيث انتهى الليل ؛ فلم يبق في خِطّة الإسلام متظاهرٌ بالبدعة ؛ إلا أضْحى منكوباً مرعوباً مكبوباً . فإذا كانوا عصاماً لدين الإسلام ووزراً للشریعة التي ابْتِغِثَ بها سيدُ الأنام ، فأَي قدرٍ للدنيا بحذافيرها بالإضافة إلى الدين ؟ وأي احتقال بأعراضها مع استمرار الحق المبين ، والمنة لله رب العالمين .

(٣) هو الإمبراطور رومانوس ديوجينيس . الذي وقع أسيراً في موقعة ( ملاذكرد ) سنة ٦٦٣ هـ ووقع عهد الصلح والجزية .

(٤) يشير إلى ما بذله السلاجقة من جهود مشكورة في القضاء على خطورة القرامطة ومذهبهم الإسماعيلي وتهديد قواعدهم ومراكزهم . وكان [نظام الملك] وراء كل هذه الأعمال ولذا كان مصرعه بأيديهم شراً .

ولو أرخيتُ في ذلك الطولُ لخيَّتْ انتهاءَ الكلامِ إلى الإطنابِ والمللِ ، وربما كان ما قلَّ ودلَّ ، أنجَحَ مما يطولُ فيُملَّ ، فمن لا يحيطُ بحقائقِ الأشياءِ في استدلالِها فليُتخيلَ جريانَ نقائضِها وأضدادِها ، ولو فُرِضَتْ والعياذُ بالله فترةٌ تُجرأُ بسببِها الثَّوارُ من الدِّيارِ ، وأنسلُّوا عن ضيُطِ بطاشٍ في الزمانِ ذي اقتدارٍ ، لا فتدى ذُوو الثَّروة واليسارِ أنفسهم وخُرْمُهم بأضعافِ ما هم الآن باذلوهُ في دفعِ أدنى ما ينالُهم من الضَّرارِ .

● نعم ولو تذاكرنا الواقعةَ التي أرخيتُ في تواريخِ الأخبارِ ، لأغنتنا عن إبطالةِ النظرِ والاعتبارِ ، لما أنجَرَ من أقاصي بلادِ الرومِ العسكرُ الجرارُ ، وجاش جيشُ الكفرِ بالفرسانِ ، ولم يشكُّوا أنهم يطوون من الأرضِ مناكبِها ، ويملكون مشارقَ الأرضِ ومغاربِها ؛ ولضحت قلوبُ المسلمينِ واجفةً ، فمال ملكُ الإسلامِ ، ألبُ أرسلانُ - تغمَّدَ اللهُ روحه بالروحِ والرضوانِ <sup>(٥)</sup> - إليهم وانقضَّ انقضاُضُ الصقرِ عليهم ، وغضب اللهُ غضبةً تَسْتَجِفُّ الأساذَ عن أشبالِها ، وانغمسَ في شُرْمةٍ قليلةٍ في غمرةِ الداهيةِ ، غيَّرَ محتفلُ بأهوالِها ، وكان الكفارُ اغترَّوا بوفورِ جمعِهم ، فرضى ملكُ الإسلامِ بمقدورِ القضاءِ <sup>(٦)</sup> ، ومدَّ علمَ الحقِّ إلى الفضاءِ ، فأضاعَت من جنودِ الإسلامِ بروقُ السيوفِ ، ودارتِ الرِّحا على الدماءِ ؛ واستمرت الحربُ سجالاً ، فلما كان يومُ الجمعةِ النقيِّ الصَّيْفِ ، فقال الملكُ ألبُ أرسلانُ : طاردوهم ، حتى تُوافوا أو أن دعوةَ الخطباءِ في أقاصي البلدانِ ، فما زالت الشمسُ حتى زالت أعلامُهم ، وترزَّلت أقدامُهم ، وبُغِيتُ أن قائدَهم الملقبَ بقيصرٍ لما نفخَ الشيطانُ في منخاره ، وعمى في أولِ الأمرِ عن آخره ، أقدمَ مُتابعاً قائدَ غِيَّه وضلالِهِ ، فحصلَ في قبضةِ الأمرِ ، وانبسطت عليه يدُ القنصرِ ، وردَّ اللهُ كيدهُ في نحرِهِ ، فباتَ مع المقرنينِ في الأصفادِ ، واللهُ للباغينِ بالمرصادِ .

فمن استمسك بالحقِّ ، تبينَ على البِذارِ أن خزانَ العالمينِ ، لو قُوبِلت بوطأةُ من الكفارِ لأطرافِ ديارِ الإسلامِ ، لكانت مُسْتَحْقَرَةً . فكيف لو تملكوا البلادَ ، وقتلوا العبادَ ، ومزقوا عن ذواتِ الخدورِ حُجُبَ الرِّشادِ ، وتحلل

(٥) يدل هذا الدعاء على أن [ الخياطي ] لَفَّ بعد وفاة ألب أرسلان سنة ٤٦٥ ؛ نطعن بأن الكتاب مؤلف بعد سنة ٤٦٣ هـ التي كان فيها موقعة ملاذكرد .

(٦) كانت جموع الروم فوق طاقة المسلمين ، ولم يكن قلب أرسلان قد اكمل استعدادَهُ ، وحاول الصلح وتأجيل الصدامِ ، فردَ إمبراطور الروم بان الصلح لا يتم إلا في ( الرِّي ) عاصمة السلاجقة ، فالتهب هذا الفرد حملاً السلطانَ وقرَّعه وأعلن لجنوده : إن الإسلام في خطر ، و نزل عن جواده ، ومرغ وجهه في التراب خضوعاً لله واستطاع النصره فاشتعلت قلوب المسلمين ناراً وكان النصر .

الحرائر العلوج، وهُذِمَت المساجد، ولتقطعت الجماعات والأذان، وشُهرت النواقيس والصليبان، وصارت خطة الإسلام بحراً طافحاً بالكفر الصُّراح ؟؟ .

فما القولُ في أقولم بنلوا في الذنب عن دين الله حُشاشات الأرواح، وركبوا نهايات الغرر متجربين لله تعالى في الكفاح، وركبوا إلى الموت أجنحة الرياح حتى واقفوا بحراً من جمع الكفار فركنوا للموت، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضهم السلاح، وفشا فيهم الجراح، حتى أهبَّ الله رياح النصر من مهايتها، ورد شعائر الحق إلى نصابها. أيتقن هؤلاء على أهل الإسلام ينزّر من الحطام ؟

• وأنا الآن أخذ في فن آخر، وانتحي فيه الاستقصاء والإتمام<sup>(٧)</sup>، فأقول :

ولو سلمت للطاعنين غاية ما حاولوه جدلاً، ولم أنازعهم مثلاً، فهل هم مُنصِفِي في 'خطة' أسانئهم عن سرّها وأباحثهم في خيرها وشرّها ؟ فأقول :

لو فرضنا 'خلو' الزمان من مُسيطر بطاش قوالم . أهذا أقرب إلى السداد والانتظام ؟ أم قيامه على الثوار والطغام، مع امتداد الأيدي إلى نَزْر مما جمعوه من الشبهات والحرام ؟

فالوجه روية 'أنعم الله في منارها، ومن طلب زماناً صافياً عن الأقداء والأكدار، فقد حاول ما يَنْبِذ عن الإمكان. وقد حان الآن أن نَضْرِب في معنى آخر، وننعم في منهج حديث مستفاد، فنقول :

لو قَدَرْنَا مَنْ تَشْكُونهم على ما تُفْتَرُونهم، فهل تُسَلِّمون ما يدفع الله من شرّهم، ويدراً من ضرّهم، بسبب من هو سيّد الأمة وملاذها، وسندّها ومعادها، ؟ وهل تعترفون بأنه لولا سطوته القاسرة، لا نسل عن لُجْم الضبط العتاة، واسترسلت على انتهك الحرمات، و اقتحام المنكرات الطغاة ؟ ؟ فإن أبدى الطاعنون صفحة الخلاف، وجانبوا وجه الإنصاف : كانوا في حكم من يعاند المحسومات، ويجاهد البدائنه، و إن أذعنوا للحق وقالوا : إن ما يدفع الله به ظاهر لا سبيل إلى إنكاره فنقول :

(٧) لعل هذا هو [ الوجه الثاني ] في مقابلة لوجه الأول، فالوجه الأول [ في دفاعه عن نظام الملك وسياسته ] أنه لا يسلم باضطراب الأمور، وهنا يتكلى معهم بحاصل ما يقوله : إله لو كان الأمر مضطرباً كما يقولون، فهو لا يوافقهم على أن ترك الأمر بدون أن يسيطر عليه الكافي المستولي لفضل، بل إن وجود الكافي المستقل ذي النجدة المستولي يدفع ضرراً أخطر وخطوباً أعظم .

من رأى أخاه المسلم مشرفاً على الهلاك وصادف ماله متعرضاً للضياع ، واستمكن من دفع الهلاك عنه ، ولم يتمكن من إنقاذ ماله ففيتعين الدفع عن نفسه ، وإن عسر تخليص ماله .

فالذي ناط الله عزت قدرته تعالى بمنصب صدر الزمان ، من دفع طوارق الحداث ، لا يأتي على أدناه غايات البيان ، والذي يعسر دفعه ورده ومنعه لا يمنع وجوب إراء ما يسهل درؤه .

وأنا أستوضح مرامي بضرب مثل ، فأقول : لو بلى المسلمون بجذب الفآفات السماوية لا يدخل دفعها تحت الإيثار والأقدار ، ولكن ما يمكن دفعه من هرج أو ثوران متلصص ، أو استجماع قطاع الطرق فيتعين القيام بالدفع على حساب الإمكان .

وإن كان قد يغشى الخلائق من ضروب البوائق ، ما لا استمكان في درنه ، فما يصدر من الأجناد ، مما يتعثر تقدير دفعه كآفات سماوية .

وما تيسر دفعه ، يتعين التسمير ، واجتناب التقصير في دفعه . فقد بلغ الكلام في فنه نهاية الإيضاح ، ولاخ كفلق الصباح .

### □ حكم تخلي الإمام عن منصبه

فإن قيل : هل يرخص الشارع للمستقل بالمنصب الذي وصفتموه النزول عنه ، والتخلي لعبادة الله ، وإيثار الانحياز عن مظان الغرر ، ومواقع الخطر ، وتقويض أمر العباد إلى خالقهم ورازقهم ؟

قلنا : لا يحل للقائم بالأمر الاتسلا والانتزال عما تصدئ له من كفاية المسلمين عظام الأشغال ، إذا علم أنه لا يخلقه من يسد في أمر الدين والدنيا مسده ، وتبين أن من يتشوف إلى الاستقلال بالأشغال ، لا يبعو بالأعباء والأثقال ، ولا يرجع إلى مشايعة أتباع ، وإصفاق وإطباق من طبقات الخلق في الأفاق ، على الثقة بأقواله والركون إلى متصرفات أحواله ، أنه إذا تعطف فكأماك شفيق ، وناصر رفيق ، وإن استجار ملهوف بذراه فركن وثيق ، وإن تشئت سخطته جبابرة الأرض لم يبق منهم في الحناجر ريق ، يغم أهل الخلاف والوفاق نصحه وإشفاقه ، ويستكن لهيبته ، كل جبار قاسر .

فإلى متى أطيل طول الكلام ، وقد تناهى الموضوع ، ومن تستجمع له هذه الخلال ، إلا فرد الدهر ومروق العصر ؟ ومن يرقى إلى أقرب درجة من هذه



الدرجات ؟ هيهات هيهات . ولو فرض فرض مُسْتَظْهَرٌ بِالْعُدُوِّ بِطَاشَا  
بأنصار ، من غير رجوع إلى اعتزالهم وافتكار ، ونظر في مهمات الرعايا  
واعتبار ، لصارت الخطة فَرِاشاً لكل عار ، ثم من ينتهضُ لدين الله بالذنب  
والانتصار ؟ ، ومن يتعطف عاطفته على علماء الأقطار ؟ ومن يحسم غوائل  
اليدع بالرأي الناقب ، من غير إشارة فتنة وإظهار ضيرار ؟ ومن يهتم  
بالمساجد والمجالس ؛ والمدارس ؛ في الأمصار ؟ ، ومن الذي يحنُّ إلى سُنَّتِهِ  
زُمَرُ الأخيار ، حنين الطير إلى الأوكار ؟ ، ومن الذي يستوظفُ معظمَ ساعات  
الليل والنهار ، في الإصاحَّة إلى كلام الملهوفين من غير تَبَرُّمٍ واستكبار ؟ .

فإذا لم يَقم أحدُ مقامه في أدنى هذه الآثار ، تعيَّن عليه قطعاً الثبوت  
والاصطبار .

### □ منزلة فروض الكفايات

ليس يخفى على ذوي البصائر والتحقيق ، أن القيام بالذنب عن الإسلام ،  
وحفظ الحوزة مفروضٌ وذو التمكن والاعتدال مخاطبون به ، فإن استقل به  
كفاةً ، سقط الفرض عن الباقيين ، وإن تقاعدوا وتجادلوا وتقايسوا عمَّ كفاةُ  
المُقتدرين الحرج على تفاوتٍ في المناصب .

ثم الذي أراه أن القيام بما هو من فروض الكفايات أحرى بإحراز  
الدرجات ، وأعلى في فنون السُّقَرَات من فرائض الأعيان ؛ فإن ما تعيَّن  
على المتعبد المكلف ، ولو تركه ، ولم يُقابل أمرَ الشارع فيه بالارتسام ،  
اختصَّ المأثم به ، ولو أقامه ، فهو المُثاب .

ولو فرض تعطيلُ فرض من فروض الكفايات لعمَّ المأثم على الكافة على  
اختلاف الرتب والدرجات ؛ فالتأثم به كافٍ نفسه وكفاةً للمخاطبين الحرج  
والعقاب ، و أميلُ أفضل الثواب ، ولا يهون قدرُ من يحل محلَّ المسلمين  
أجمعين في القيام لهم من مهمات الدين .

ثم ما يُتَضَيُّ عليه بأنه من فروض الكفايات ، قد يتعيَّن على بعض الناس  
في بعض الأوقات ؛ فإن من مات رفيقه في طريقه ، ولم يحضر موته غيره ،  
تعيَّن عليه القيامُ بدفنه ، ومن عثر على بعض المضطرين واستمكن من سدِّ  
جوعه ، وكفاية حاجته ولو تعدَّاه ، وكله إلى مَنْ عداه ، لأوشك أن يهلك في  
ضيعة ، فيتعيَّن على العائر عليه القيام بكفايته .

وأقربُ مثالٍ إلى ما نحاولُ الخوضَ فيه : الجهادُ ، فهو في وضع الشرع مع استقرار الكفار في الديار من فروض الكفايات ، ولو فرضَ مَنْ هو من أهل القتال في الصف ، وعدد الكفار غيرُ زائدٍ على الضعف ، ثم أثرُ بعد الوقوف للمناجزة المحاذرة ، والانصراف من غيرِ ثغرٍ لقتال ، أو تحيُّزٍ إلى فئة ، فقد بَاءَ بغضب من الله ، وماواه جهنم وبئس المصير ، فيصير ما كان فرضاً على الكفاية مُتَعَيِّناً بالملابسة .

وقد قال العلماء : ليس للرجل أن يخرج إلى صوبِ الجهاد على الاستبداد ، دون إذنِ الوالدين ، ولو خرج دونهما كان عاقباً ، ولو خرج من غير استئذان وانغمس في القتال ، لمَّا التقى الصفان ، فليس له أن يرجع الآن ، وإن لم يتقدم منه استئذان ، وكان خروجه على وجه العقوق والعصيان .

فهذه جمل قَمَمَاتٍ تَذَكَّرَها . وأنا أوضح الآن مواقعها وأثارها فأقول :

● قد تحقق أن صدرَ الوري ، وكهفَ الدين والدينا ، احتملَ أعباءَ الملة ونقلَها ، وتقلدَ أشغالها وربطت ملوك الأرض بعالي رايةِ مِلمَها وقتالها ، ولو أثر الإيداع أياماً زلزلت الأرض زلزالها ، وبلغ الأمرُ مبلغاً يعسرُ فيه التدارك ، ولا يرجى معه التماسك .

فإذا كان يعلُّ أثرُ واحدٍ ينسلُّ وينفكُ ، وربما لا يستبينُ له وقع ، إذا كانت بنودُ الإسلام نحو مائة ألفٍ مثلاً ، أو يزيدون ، ولكن حسنمُ الشرع سبيلَ الانصراف والانتكاف ؛ فإن تسويغَ الاستقلال للواحد يؤدِّي إلى تسويغه لغيره ، وهذا يتداعى إلى خروج الأمر عن الضبط . فإذا تقرر ذلك من حكم الشريعة ، فمن وقف في الاستقلال بمهمات المسلمين والذب عن حوزة الدين ، موقف من هو في الزمان صدرُ العالمين ، ولو فرض - والعياد بالله - تقاعده عن القيام بأمر الإسلام ، لا نقطع قطعاً سلك النظام ، فلأن تجب عليه المصابرة : أولى .

فخرج من ترديد الاستشهاد بالأمثال قولٌ مبدت ، لا مراء فيه أنه يجب على صدر الدين قطعاً الاستتباب على ما يلائمه من الأحوال .

ولما اتحدى علماء الدهر فيما أوضحت فيه مسلك الاستدلال ، فمن أبدى مخالفةً فدونه والزلزال ، في مواقف الرجال .

وهو قولُ أضمن الخروج عن عهده إذا حَقَّتِ المحاقاة في السؤال ، من الملك المتعال . ثم قُرْبَاتُ العالمين ، وتطوعات المتقربين ، لا تُوازى وقفة من وقفات من تعين عليه بذلُ المجهود في الذنب عن الدين .

## □ حكم خروج نظام الملك للحج

ومما يتعين الآن إيضاحه قضية ناجزة ، يؤول أثر ضررها ، وخيرها ، إلى الخلائق ، على تفاوت مناصبها ، ويظهر وقعه في مشارق الأرض ومغاريها .

وهي أنه شاع في بلاد الإسلام تشوُّف صدر الأئام ، إلى بيت الله الحرام ، وقد طوق الله هذا الداعي من معرفة الحلال والحرام ، ما يوجب عليه إيضاح الكلام ، فأقول وبفضل الله الاعتصام :

إن كان ماصم صدر الإسلام متضمناً قطع نظره عن الخليقة ، فهو محرّم على الحقيقة . وأنا أوضّح المسلك في ذلك ، فليست الأعمال قربة لأعيانها ، وذواتها ، وليست عبادات لما هي عليها من خصائص صفاتها ، وإنما تقع طاعة من حيث توافق قضايها أمر الله تعالى في أوقاتها .

فالصلاة الموظفة على العبد لو أتى بها على أبلغ وجه في الخضوع ، والاستكانة والخشوع ، قبل أوانها ، لم تقع موقع الاعتداد . فالحج إحرام ووقوف وتردد بين جبلين ، وإنما تقع هذه الأفعال قربة من حيث توافق أمر الله تعالى .

وقد أجمع المسلمون قاطبة على أن من غلب على الظن إفضاء خروجه إلى الحج إلى تعرضه أو تعرض طوائف من المسلمين للغرر والخطر : لم يجز له أن يغرر بنفسه وبذويه ، بل يتعين عليه تأخير ما ينتحيه ، إلى أن يتحقق تمام الاستمكان فيه .

● وهذا في أحاد الناس ومن يختص أمره به ، فأما من ناط الله به أمور المسلمين ، ومنح الغاشمين ، ودفع الظالمين ، فكيف يحل لمن يحل في دين الله هذا المحل ، وقد أحال الله عليه العقد والحل ، أن يقيم نسكا يخصه ، على القيام بمناظير الإسلام ومصالح الأئام ؟

● فإن اعترض متكلف وقال : من جرد الاعتصام بطول الله وفضله ، وقاه ما يحاذر ويجتنب ، وقد ضمن الله أن يحفظ من الدين نظامه إلى قيام القيامة ، والاستمسك بكفاية رب الأرباب أولى من الاتكال على الأسباب .

قلت : هذا من الطوامم التي لا يتحصل منها طائل ، ولا يعثر الباحث عنها على حاصل ، كلمة حق أريد بها باطل . ولو حكمنا مساق هذه الطامات لجرئنا

إلى تعطيل القُرْبَات ، وحسَم أسباب الخيرات ، ولا سُنُوت على حكمها لطاعات والمنكرات ، وبطلت قواعدُ الشرع ، ثم الأكلُ سببُ الشَّبَع ، والشرب سببُ الرِّي ، وهلمَّ جرّاً .

ويجب من مساق ذلك ردُّ الخلق إلى خالقهم ، والانتكافُ عن الأمر بالمعروف ، والانتصراف عن إغاثَةِ كُلِّ ملهوف . فالأمور كلها موكولةٌ إلى حكم الله ، ولكن الموفقُ لمذرك الرشاد ، ومسالكُ السداد ، من يقومُ بما كلفه من الأسباب ، ثم يرى فوزه ونجائه بحكم رب الأرباب .

فإذا وضَح أن قيامَ صدرِ الدهر ، وسيدِ العصر ، بُمهماتِ الدين والدنيا ، وحاجاتِ الوري : سببُ أقامه الله مطمَحاً لأغْنِ العالمين ، فلا تبدلُ لما وضع ، ولا واضع لما رفع ، قللُضرب عن هذه الفنون إضرابٌ من لا يستبدلُ عن مدارك اليقين مسالكَ الظنون .

اللهم يسر بجودك وكرمك منهج الصواب وجنبني غوائل التعمق والإطناب .

• وبعدُ :

فالذي يليقُ بهذا الموقفِ العليّ والمنصبِ السُّنِّي في لمر الحج ، ما أنا واصفه ، وموضَّحه وكاشفه ، فأقول : إنَّ مالَ اعتزَّامه إلى تقريب المسالك وتمهيدها ، وتذليلها وتعبيدها ، ونفضها عن الساعين في الأرض بالفساد ، فما أهونُ تحصيلُ هذا المراد ، على من استمرَّ تحتَ الانقياد لأمره .

أما الكوفة ، فإنها بنجدة الدولة مكنوفة ، وبرجال البأس محفوفة . وأما بلادُ الشام ، فقد احتوى عليها أقوامٌ مع الاستكانة والاستسلام . وأما الحرَم ، فقد استمرَّ فيه للوفاق واستتم .

و عربانُ البرية من أضعف الخليفة والبرية ، ولا حاجة في استئصال شأفتهم إلى صدماتٍ مُبيرة ، وكثائبِ هجامةٍ مغيرة ، بل يكفيهم أن يقطع عنهم من أطرافِ البلاد الميرة .

□ متى يجوز لنظام الملك الحج ؟

ثم إذا تمهدت السُّبل ، وانزاحت العوائقُ والعلل ، وأظلت من الأمانة على الطارقين الظلل وتَقَدَّت الأبار ، وتَعَهَّدت الأعلام والآثار ، ورُتِّب على

المياه ذرو التَّجْدَةَ وتمادت على أطراد المأمَن المُدَّة ، فإِذْ ذاك ينهضُ صدرُ الزمان ، محفوقاً يحفظُ الله ورعايَته ، والسعادة خديته ، واليَمَنُ قريته ، في كُتَيْبَةٍ بأسلة ، يرتجُ لها الأداني والأقاصي ، يَحْقِيقُ عليها رايته العلية ، فيوافي الميقات .

فأما مبادرةُ المناسك ، قبل استمرار المسالك ، فمحذورٌ محرمٌ محظور . فهذه تراجمٌ منبَهَةٌ على مناظِم المقاصد ، لم أوردَها تشدقاً ، ولكن رأيتُ إيضاحها في دين الله محتوماً ، وكشفها فرضاً متعيناً محزوماً ، فإن تعذبتُ مراسمُ الأدب ، فالصدقُ قصدت ، والحقُّ أردت ، وقد - والله - أوضحتُ وأبلغت ، وأنهيت حكم الله وبلغت .

### □ واجبات الإمام

وأنا أنكرُ الآنَ ما على صدر الزمان من أحكام الملك الديان ، بعد أن أوضَحَ ما إليه مقاليدُ أمور أهل الإيمان ، فأقول :

كل ما نيط بالائتمة مما مضى مُجْمَلاً ومفصلاً ، فهو موكولٌ إلى رأي صدر الدين ، فإن الأئمة إنما تَوَكَّلُوا أمورهم ، ليكونوا ذرائعَ إلى إقامة أحكام الشرائع ، فإذا فقدنا من يستجمع الصفاتِ المرعية في المنصبِ الأعلى ، ووجدنا من يستقلُّ بأمور المسلمين وينهضُ بإتقالِ العلَمين ، ويحملُ أعباء الدين ، ولو توانى فيها لاحتلت من الإسلام شكائمه ، ولمالت دعائمه . ولو بَغَتْ فنة على الإمام المستجمع لخلل الإمامة ، واستَوَكَّلُوا على أقطار وبلاد ، واستَقَلُّوا بِنُصْبِ قضاةٍ وولاةٍ ، فينفذُ من قضاء قاضِيهم ما ينفذُ من قضاء قضاة الإمام للقائم بأمور الإسلام .

والسببُ فيه أنه انقطع عن قطر البغاة من الإمام نظره ؛ فلو رَكَدَتْما أقضيَّتْهم ، لتعطلتُ أمورُ المسلمين .

فإذا كان ينفذُ قضاءَ البغاة مع قيام الإمام ، فلأن ينفذُ أحكامَ وزراء الإسلام مع شغور الأيام أولى .

فهذا بيان ما إليه .

• فأما إيضاح ما عليه فأذكر لفظاً وجيزاً مُحِيطاً بالمعنى ؛ حاوياً للغرض والمغزى ، ثم أندفع بعد الإيجاز والضبط في طرق من البسط ، فأقول :

الموفقُ مَنْ تَنَبَّهَ لِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَزِلَّ بِهِ الْقَدَمُ ، وَحَظَّوْظَ الدُّنْيَا ،  
وَالْمَسْدُ مَنْ نَظَرَ فِي أَوْلَاهُ لِعَاقِبَتِهِ ، وَتَرَوَّدَ مِنْ مَكْنَتِهِ فِي دُنْيَاهُ لِأَخْرَجَتْهُ .

### □ أ - الإحاطة بالأخبار والأحوال

● فَمَا أَعْرَضَهُ عَلَى الْجَنَابِ الْعَالِيِّ أَمْرٌ يَعْظُمُ وَقَعُهُ ، وَهُوَ الْإِهْتِمَامُ بِمَجَارِي  
الْأَخْبَارِ فِي أَقَاصِي الدِّيَارِ ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ فِي أُمُورِ الرِّعَايَا ، يَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِطْلَاعِ  
عَلَى الْغَوَامِضِ وَالْخَفَايَا ، وَإِذَا انْتَشَرَتْ مِنْ خِطَّةِ الْمَمْلُوكَةِ الْأَطْرَافُ وَلَمْ تَطْلُعْ  
شَمْسُ رَأْيِ رَاعِي الرِّعْيَةِ عَلَى صِفَةِ الْإِشْرَاقِ وَالْإِشْرَافِ : امْتَدَّتْ أَيْدِي الظُّلْمَةِ  
إِلَى الضَّعْفَةِ بِالْإِهْلَاكِ وَالْإِتْلَافِ ، وَإِذَا عَمَى الْمَعْتَكُونُ أَخْبَارَهُمْ ، انْتَشَبُوا فِي  
الْمُسْتَضْعِفِينَ أَظْفَارَهُمْ ، ثُمَّ طَمَسُوا عَنْ مَالِكِ الْأَمْرِ أَثَارَهُمْ ، وَقَدْ يُقْضِي الْأَمْرُ  
إِلَى ثَوْرَانِ الثَّوَرِ فِي أَقَاصِي الدِّيَارِ ، وَاسْتَمَرَّارِ تَطَايِيرِ شَرَارِ الْإِشْرَارِ ، وَلَيْسَ  
مِنَ الْحَزْمِ النُّقَّةُ بِمَوَاتَةِ الْأَقْدَارِ ، وَالِاسْتِمَاتَةُ إِلَى مَدَارِ الْفَلَكَ الدَّوَارِ ، فَقَدْ يَثُورُ  
الْمَحْذُورُ مِنْ مَكْمَنِهِ ، وَيُؤْتَى الْوَادِعُ الْأَمْنُ مِنْ مَأْمَنِهِ ، ثُمَّ مَا أَهْوَنُ الْبَحْثِ  
وَالْتَقْيْرِ عَلَى مَنْ إِلَيْهِ مَقَالِيدُ التَّدْبِيرِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخُطْبَ الْخَطِيرُ قَرِيبُ الْمَدْرِكِ يَسِيرُ ، فَلَوْ اصْطَنَعَ صَدْرُ الدِّينِ  
وَالدُّنْيَا مِنْ كُلِّ بَلَدَةٍ زُمْرًا مِنَ الشُّبُهَاتِ عَلَى مَا يَرَى ، وَرَسَمَ لَهُمْ أَنْ يَنْهَوْا إِلَيْهِ  
تَقَاصِيلُ مَا جَرَى ، فَلَا يُغَادِرُوا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا بِلَاغِهِ اخْتِفَاءً وَسِرًّا ، لِنَوَاقِثِ  
دَقَائِقِ الْأَخْبَارِ وَحَقَائِقِ الْأَسْرَارِ عَلَى مُحَيِّمِ الْعِزَّةِ غَضَّةِ طَرِيَّةٍ ، وَتَرَاثُتِ  
لِلْحَضَرَةِ الْعَلِيَّةِ مَجَارِي الْأَحْوَالِ فِي الْأَعْمَالِ الْقَصِيَّةِ ، فَإِذَا اسْتَشْعَرَ أَهْلُ الْفَسَادِ  
أَنَّهُمْ مِنْ صَاحِبِ الْأَمْرِ بِالْمَرْصَادِ ، أَثَرُوا الْمِيلَ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، إِلَى مَسَالِكِ  
الرَّشَادِ وَانْتَضَمَتْ أُمُورُ الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ .

### □ ب - وجوب مراجعة العلماء

وَمِمَّا أَلْقِيَهُ إِلَى الْمَجْلِسِ السَّامِيِّ : وَجُوبُ مَرَاجَعَةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا يَأْتِي وَيَنْزِرُ ؛  
فَإِنَّهُمْ قُدُوةُ الْأَحْكَامِ وَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ ، وَوَرِثَةُ النُّبُوَّةِ ، وَقَادَةُ الْأُمَّةِ ، وَسَادَةُ  
الْمِلَّةِ ، وَمِفْتَاحُ الْهَدْيِ وَمَصَابِيحُ الدُّجَى ، وَهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَصْحَابُ الْأَمْرِ  
اسْتِحْقَاقًا ، وَذُووُ النُّجْدَةِ مَأْمُورُونَ بِارْتِسَامِ مَرَامِهِمْ ، وَاقْتِصَاصِ أَوْامِرِهِمْ  
وَالِاتِّكَافِ عَنْ مَزَاجِرِهِمْ .

وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الْأَمْرِ مُجْتَهِدًا ، فَهُوَ الْمَتَّبِعُ ، الَّذِي يَسْتَنْبِغُ الْكَافَّةَ فِي  
اجْتِهَادِهِ وَلَا يَتَّبِعُ .

فأما إذا كان سلطان الزمان لا يبلغ مبلغ الاجتهاد فالمتبعون العلماء ،  
والسلطان نجدتهم وشوكتهم ، والسلطان مع العالم كملك في زمان النبي ،  
مأمور بالانتهاء إلى ما ينهي إليه النبي .

والقول الكاشف للغطاء ، المزيل للخفاء ، أن الأمر لله ، والنبي منهي ، فإن  
لم يكن في العصر نبياً ، فالعلماء ورثة الشريعة ، القائمون في إنسانها مقام  
الأنبياء ، ومن يديع القول في مناصبهم أن الرُّسُلَ يُتَوَقَّعُ في دهرهم تبديل  
الأحكام بالنسخ ، وطوارئ الظنون على فكر المفتين ، وتغايرُ اجتهاداتهم يُغَيَّرُ  
أحكام الله على المستفتين ، فتصيرُ خواطرهم في أحكام الله تعالى حالة محلٍّ ما  
يتبدل من قضايا أوامر الله تعالى بالنسخ .

### □ ج - التيقظ للفتنة

ومما أنهيه إلى صدر العالم بعد تمهيد الإطلاع على أخبار البقاع  
والأصقاع فتنة هاجمة في الدين ، ولو لم تُتَدَارَكْ ، لتقاذبت إلى معظم  
المسلمين ولتفاقت غائلتها ، وأعضلت واقعتها ، وهي من أعظم الطوام على  
العوام ، وعلى من ملكه الله أعنة الملك التشمير لإبعاد الخلق عن أسباب  
الهلك .

● قد نشأ - حرس الله أيام مولانا - ناشئة من الزنادقة ، وانبتوا في البلاد ،  
وشمروا لدعوة العباد إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد ، واستندوا إلى طوائف  
من المغترين ، وأضحى أولئك عنهم ذائبين ، ولهم منتصرين ، وصار  
المغتربون بأنعم الله ، يتخذون فكاهة مجالسهم : الاستهانة بالدين ، والتغامر  
بشريعة المسلمين ، وتعدى أثر ما يلبسونه إلى أتباعهم ، وأشياهم من  
الرعا ع المقلدين ، وفشا في عوام المسلمين شبه الملحدين ، وكثر التخاوض في  
مطاعن الدين .

ومن أعظم المحن ، في هذا الزمن ، انحلال عصام التقوى عن الوري ،  
واتباعهم نزغات الهوى ، وعروهم عن الثقة في مراسم الشريعة حتى كأنها  
عندهم أسمارٌ تُحَكَّى وتطوى ، وهم على شفا جرف هار من الردى . ولو لم  
تُتَدَارَكْ هذه الفتنة خيف منها انسلال العوام عن دين المصطفى .

وقد لاح بمضمون ما ردئته من الإيضاح والبيان ، ما إلى مولانا وعليه ،  
في حكم الإيمان ؛ فإن رأى بينه وبين الملك الديان بلوغه فيما تطوَّقه غاية

الاستمكان ، فليس فوق ذلك منصب مرتقب من الثريات وإن فات ، فلا يُكفّر الله نفساً إلى وسعها .

وقد قال المصطفى صلى الله عليه وسلم في أثناء خطبته : " كلّم راع وكلّم مسنول عن رعيّته " وقد عظم والله الخطر لمقام مستقلّ في الإسلام ، من حكمه باتفاق علماء الأئمة أنه لو مات على ضيقة الفرات مضرور ، أو تُصوّر في أطراف خطة الإسلام مكروب مغموّم . أو تلوّى في مُنقطع المملكة مضطهد مهموم أو جأر إلى الله تعالى مظلوم أو مات على الجوع والضياع طاور ، فهو المطالب بها في مشهد يوم عظيم ، ( يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم ) .

١١

### شُغُورُ الدَّهْرِ لِمَنْ وَالَّ بِنَفْسِهِ أَوْ مَتَوَلَّ بِغَيْرِهِ

قد تقرر الفراغ عن القول في استيلاء مستجمع لشرائط الإمامة ، ثم في استعلاء ذي نجدة وشهامة ، وقد حان الآن أن أفرض خلوّ الزمان عن الكفاة ذوي الصرامة ، خلّوه عمن يستحق الإمامة ، والتصوير في هذا عسر ؛ فإنه يبعد عروّ الدهر عن عارف بمسالك السياسة ، ونحن لا نشترط انتهاء الكافي إلى الغاية القصوى ، بل يكفي أن يكون ذا دراية وهداية ، وإن دهمته مُعضلة استضاء فيها برأي ذوي الأحلام ، ثم انتهض مبادراً وجه الصواب بعد إبرام الاعتزام ، ولا تكاد تخلو الأوقات عن متّصف بهذه الصفات .

ولكن قد يسهل تقدير ما نبغيه ، بأن يفرض ذو الكفاية والدراية مضطهداً مهضوماً ، منكوباً بعسر الزمان مصنّوماً .

وقد ذكرنا أن الإمامة لا تثبت دون اعتضاد بعدة واستعداد بنجدة وشوكة ، فكذلك الكفاية بمجردا من غير اقتدار واستمكان لا أثر لها في إقامة أحكام الإسلام ؛ فإذا شغّر الزمان عن كافٍ مستقلّ بقوة ، فكيف تُجري قضايا الولايات ، وقد بلغ تعذرها منتهى الغايات . فنقول :

• أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم ، ولكنّ الأدب يقتضي فيه مطالعة ذوي الأمر ، كعقد الجَمع وجَرّ العساكر إلى الجهاد ، فيتولاه الناس عند خلوّ الدهر .



ولو سعى عند شغور الزمان طوائف من ذوي النجدة والبأس في نقض الطرق عن السُّعة في الأرض بالفساد ، فهو من أهم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وإنما يُنهي أحادُ الناس عن شَهْر الأسلحة استبداداً إذا كان في الزمان قوام على أهل الإسلام ، فإذا خلا الزمانُ عن السلطان ، وجب البدار على حسب الإمكان إلى ذرء البوائق عن أهل الإيمان ، ونهْيُنا الرعايا عن الاستقلال بالأنفس : أقرب إلى الصلاح ، وفي تملكك الرعايا 'أمور' النماء ، وشهر' الأسلحة وجوة من الخبل لا ينكرها ذو العقل . وإذا لم يصادف الناس قواماً بأمورهم يلودون به فيستحيل أن يؤمروا بالعودة عما يقتدرون عليه من دفع الفساد ؛ فإنهم لو تقاعدوا عن الممكن ، عم الفساد البلاد والعباد .

وقد قال بعض العلماء : لو خلا الزمانُ عن السلطان فحقَّ على قُطان كلِّ بلدة وسكان كلِّ قرية ، أن يقدموا من ذوي الأحلام من يلتزمون امتثال إشاراته وأوامره ؛ فإنهم لو لم يفعلوا ذلك ، تبطلوا عند إطلال الوقائع .

● ومما يجب الاعتناء به أمورُ الولايات التي كانت منوطة بالولاة ، كتزويج الأيامي ، والقيام بأموال الأيتام ، فأقول :

ذهب بعض أئمة الفقه إلى أن مما يتعلّق بالولاية تزويجُ الأيامي ، فمذهب الشافعي رضي الله عنه ، وطوائف من العلماء أن الحرّة البالغة العاقلة لا تزوج نفسها ، وإن كان لها وليٌّ زوجها ؛ إلا فالسلطان وليٌّ من لا وليَّ له ، فإذا لم يكن لها وليٌّ حاضر ، وشغّر الزمان عن السلطان ، فنعلم قطعاً أن حسم باب النكاح محالٌ في الشريعة ، ومن أبدى في ذلك شككاً ، فليس على بصيرة بوضع الشرع ، والمصيرُ إلى سد باب المناكح ، يُضاهي الذهاب إلى تحريم الاكتساب ، وهذا مقطوعٌ به لا مرأى فيه ، فليقع النظر وراء ذلك في تفصيل التزويج فأقول :

إن كان في الزمان عالمٌ يتعيّن الرجوعُ إليه في تفاصيل النقض والإبرام ومأخذ الأحكام ، فهو يتولى المناكح التي كان يتولاها السلطان إذا كان .

وقد اختلف قولُ الشافعي رحمه الله في أن من حكم مجتهداً في زمان قيام الإمام بأحكام أهل الإسلام ، فهل ينفذ ما حكم به المحكّم ؟ فأحد قوايه ، وهو ظاهرُ مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه ينفذ من حكمه ما ينفذ من حكم القاضي ، الذي يتولى منصبه من تولية الإمام .

وهذا قولٌ متجةٌ في القياس ، لست أرى الإطالةَ بذكر توجيهه . وغرضي منه أنه إذا انقذَ المصيرُ إلى تنفيذِ أمرٍ مُحَكَّم من المفتين في استمرار الإمامة ، وإطرادِ الولاية والزُعامة ، مع تحرر واجتهاد ، فإذا خلا الزمان وتحقق من موجب الشرع على القطع والبيت استحالة تعطيل المناكح ، فالذي كان ثفوذهُ من أمر المحكم مجتهداً فيه في قيام الإمام ، يصيرُ مقطوعاً به في شغور الأيام ؛ وهذا إذا صادفنا عالماً يتعين الرجوعُ إلى علمه ، ويجب اتباعُ حكمه .

● فإن غري الزمانُ عن العلماء عروّةٌ عن الأئمة ذوي الأمر ، فالقول في ذلك يقع في الركن الثالث من الكتاب ، وهو الغرض الأعظم ، وسنوضح مقصدنا فيه على مراتبٍ ودرجات ، ثم كل أمر يتعاطاه الإمام في الأموال المفوضة إلى الأئمة ، فإذا شغُر الزمانُ عن الإمام ، وخلا عن سلطان ذي نجدٍ وكفايةٍ ودراية ، فالأمورُ موكولة إلى العلماء . وحقٌ على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك ، فقد هُدوا إلى سواء السبيل ، وصار علماء البلاد ولاة العباد . فإن عسر جمعهم على واحد : استبدَّ أهل كل صقع وناحية باتباع عالمهم .

و إن كثر العلماء في الناحية ، فالمتبعُ اعلمهم ، و إن فرض استولؤهم ، ففرضهم نادر لا يكاد يقع ، فإن اتفق فأصدر الرأي عن جميعهم مع تناقض المطالب والمذاهب محالٌ ، فالوجه أن يتفقوا على تقديم واحدٍ منهم . فإن تنازعوا وتمانعوا ، وأفضى الأمرُ إلى شجارٍ وخصام ، فالوجه عندي في قطع النزاع الإقراع ، فمن خرجت له القرعة ، قُتم .

والقولُ المقنع في هذه القواعد أن الأئمة المستجمعين لخصال المنصب الأعلى ليس لهم إلا إنهاءُ أوامر الله ، وإيصالها طوعاً أو كرهاً إلى مقارنها ، ثم الغاية القصوى في استصلاح الدين والدنيا ربطُ الإيالات <sup>(١)</sup> بمتبوع واحدٍ ، إن تأتى ذلك . فإن عسر ، ولم يتيسر ، تعلق إنهاءُ أحكام الله تعالى إلى المتعبدين بها بمزمّوقين في الأقطار والديار .

ومن الأسرار في ذلك أنه إذا وُجد في الزمان كافٍ ذو شهامة ، ولم يكن من العلم على مرتبة الاستقلال ، وقد استظهر بالعدد والأنصار ، فهو الولي وإليه

(١) الإيالة هي السيادة ، وهي مشتقة من التأويل كما ذكر النضر بن شميل للغوي شيخ الإمام لحد (الرائد) .

أمور الأموال والأجناد والولايات ، ولكن يتحتم عليه ألا يبتأ أمرادون مراجعة العلماء .

فإن قيل : هلا جزمت القول بأن عالم الزمان هو الوالي وحق على ذي النجدة إتباعه ، والإذعان لحكمه ؟

قلنا : إن كان العالم ذا كفاية وهداية إلى عظام الأمور ، فحق على ذي الكفاية العري عن رتبة الاجتهاد أن يتبعه إن تمكن منه .  
وإن لم يكن العالم ذا دراية واستقلال بعظام الأشغال ، فذو الكفاية الوالي قطعاً ، وعليه المراجعة والاستعلام ، في مواقع الاستبهام .

ثم إذا كانت الولاية منوطة بذوي الكفاية والهداية ، فالأموال مربوطة بكلاءه ، وجمعه وتفرقه ورعايته ؛ فإن عماد الدولة الرجال ، وقوامهم الأموال .

فهذا منتهى القول في ذلك ( ٢ ) .

وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذي يطبق طبق الأرض فاندثته ، وتستقيض على طبقات الخلق عاندته . والله ولي التوفيق بعمته وفضله .

---

( ٢ ) أقترح على الداعية أن يعيد قراءة هذه الفصول المهمة مرة بعد مرة ، مع التأمل والتدبر ، لأن الجويني قد ذكر فيها المنطق الفقهي الذي تستند إليه الدعوة الإسلامية المعاصرة في وضع خططها السياسية والتنظيمية ، وكلمات إسم الحرمين تكشف بعض جذور عقيدتنا التغييرية والجهادية ، ويأتي إحياء الوعي الجويني على قدر مع حاجة الدعوة إلى تأصيل مقاومة التطبيع مع العدو . ( الراشد ) .

## الركن الثالث

### في خلو الزمان عن المجتهدين ونقطة المذاهب وأصول الشريعة

#### وفيه مراتب

- المرتبة الأولى : في اشتغال الزمان على المفتين المجتهدين.
- المرتبة الثانية : فيما إذا خلا الزمان عن المجتهدين وبقي نقطة مذاهب الأئمة .
- المرتبة الثالثة : في خلو الزمان عن المفتين ونقطة المذاهب .
- المرتبة الرابعة : في خلو الزمان عن أصول الشريعة .

•• مضمون هذا الركن يستدعي نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها ، وتتبع مصادرها ومواردها ، وإنعام النظر في 'أصولها وفصولها ، ومعرفة فروعها وينبوعها ، واستبانة كلياتها وجزئياتها .

وإنما ذكرت هذه المقدمة ليعتد الناظر في هذا الفن أنه نتيجة بحور من العلوم قلما تسمح بجمعها لطالب واحد الأقدار والأقسام . ولولا حذر انتهاء الأمر إلى حد الإعجاب ، لأثرت في التنبيه على 'علو قدر هذا الركن التناهي في الإطناب .

وأنا الآن بعون الله وتأيدده ، وتوفيقه وتسديده ، أرتب للقول في هذا الركن على مراتب ، وأوضح في كل مرتبة ما يليق بها من التحقيق . فنذكر أولاً اشتغال الزمان على المفتين .

ثم نذكر خلو الدهر عن المجتهدين المستقلين بمنصب الاجتهاد ، مع انطواء الزمان على نقطة مذاهب الماضين .

ثم نذكر شغور العصر عن الأنبياء والنقات ، رواة الآراء والمذاهب ، مع بقاء مجامع الشرع ، وشيوع أركان الدين على الجملة بين المسلمين .

ثم نذكر تفصيل القول في دروس الشريعة ، وانطماس قواعدها ، وحكم التكليف - لو فرض ذلك - على العقلاء .

فأما المرتبة الأولى ، فنقول فيها مستعينين بالله تعالى :

حملةُ الشريعة ، والمستقلون بها هم المفتون المستجمعون لشروط الاجتهاد من العلوم ، والضامون إليها القوى والسداد .

وإذ بُعِثْنَا إلى ذلك ، فلا بُدَّ من ذكر ما يقع به الاستقلال في ذكر الخصال المرعية في الاجتهاد ، مع إيضاح ما على المستفتين من تَخْيِيرِ المفتين ، فنقول :

قد ذكرنا في مصنفات في 'أصول الفقه استيعابَ القول في صفات المفتين ، وآداب المستفتين ، وتفاصيل حالاتهم ودرجاتهم ؛ ونحن نذكر الآن منها جملاً مَنَعَةً يفهمها المبتي ، ويحيط بفوائدها المنتهي ، فلنقع للبداية بأوصاف المجتهدين ، والوجه أن أجمع ما ذكره المتقدمون .

### □ صفات المفتي

إن الصفاتِ المعبَّرةَ في المفتي ست :

أحدها : الاستقلالُ باللغة والعربية ؛ فإن شريعة المصطفى صلى الله عليه وسلم متلقاها ومستقاهها الكتابُ والسننُ وأثرُ الصحابةِ ووقائعهم ، وأقضيةهم في الأحكام ، وكلها بأفصح اللغات وأشرف العبارات ، ولا بد من الارتواء من العربية ، فهي الذريعة إلى مدارك الشريعة .

والثانية : معرفة ما يتعلق بأحكام الشريعة من آيات الكتاب ، والإحاطة بناسخها ومنسوخها ، عامتها وخاصتها وتفسير مجملاتها .

والثالثة : معرفة السنن ؛ فهي القاعدة الكبرى ؛ فإن معظم 'أصول النكاليات متلقى من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وفنون أحواله ، ومعظم أي الكتاب لا يستقلُّ دون بيان الرسول .

ثم لا يتقرر الاستقلال بالسنن إلا بالتبحر في معرفة الرجال ، والعلم بالصحيح من الأخبار والسقيم ، وأسباب الجرح والتعديل ، والمُسْنَدُ والمرسل ، والتواريخ التي يترتب عليها استنباط الناسخ والمنسوخ .

والرابعة: معرفة مذاهب العلماء المتقدمين الماضين في العصر الخالية ،  
ووجه اشتراط ذلك أن المفتي لو لم يكن محيطاً بمذاهب المتقدمين ، فربما  
يَهْجُم على خرق الإجماع .

والخامسة : الإحاطة بطرق القياس ومراتب الأدلة ؛ فإن المنصوصات  
متناهية ، والوقائع المتوقعة لا نهاية لها .

والسادسة: الورع والتقوى ؛ فإن الفاسق لا يوثق بأقواله ولا يُعتمد في شيء  
من أحواله .

وقد جمع الإمام المطلب الشافعي رضي الله عنه هذه الصفات في كلمة  
وجيزة ، فقال :

" من عرف كتاب الله نصاً و استنباطاً استحق الإمامة في الدين "

والتفاصيل التي قدمناها مندرجة تحت هذه الكلم ؛ فإن معرفة الكتاب  
تستدعي لا محالة العلم باللغة ؛ فإن من اقتصر على إتباع أقوال المفسرين ،  
كان مقلداً ، ولم يكن عارفاً . والشافعي رضي الله عنه اعتبر الاستقلال بالأخبار  
الشرعية مندرجاً تحت معرفة الكتاب ، وكذلك العلم بمواقع الإجماع من أقوال  
العلماء المنقرضين ، والاستنباط الذي ذكره مشعر بالقياس ومعرفة ترتيب  
الأدلة .

ثم لم يتعرض للورع ، فإنه قال : استحق الإمامة . والأمر على ما ذكره ؛  
فإن أراد أن يُقبل قوله استمسك بالورع والتقوى ، واحترز عن الإمامة العظمى  
لما قال : استحق الإمامة في الدين .

فهذا ما رأينا نقله من قول الأئمة في صفات المفتين ونحن نذكر ما هو  
المختار عندنا في ذلك . والله المستعان .

فأقول الوجيز في ذلك :

أن المفتي هو المتمكن من درك أحكام الوقائع على يسير من غير معاناة  
تعليم .

وهذه الصفة تستدعي ثلاثة أصناف من العلوم :

● أحدهما : اللغة والعربية ، ولا يُشترط التعمق والتبحر فيها ، بل القول بالضابط في ذلك أن يحصل من اللغة ما يترقى به عن رتبة المقلدين في معرفة معنى الكتاب والسنة ، وهذا يستدعى منصبا وسطا .

● والصنف الثاني : الفن المترجم بالفقه ، ولا بد من التبحر فيه ، والاحتواء على قواعده ، ومآخذه ومعانيه .

ثم هذا الفن يشتمل على ما تَمَسُّ الحاجة إليه من نقل مذاهب الماضين وينطوي على ذكر وجود الاستدلال بالنصوص والظواهر من الكتاب ، ويحتوي على الأخبار المتعلقة بأحكام التكليف مع الاعتناء بذكر الرواة والصفات المعتمدة في الجرح والتعديل . فإن اقتضت الحالة مزيد نظر في خبر ، فالكتب الحاوية على ذكر الصحيح والسقيم عديدة ، ومراجعتها مع الارتواء من العربية يسيرة غير عسيرة ، وأهم المطالب في الفقه للتدرب في مأخذ الظنون في مجال الأحكام ، وهذا هو الذي يسمّى فقه النفس . وهو أنفس صفات علماء الشريعة .

● والصنف الثالث : العلم المشهور بأصول الفقه ؛ ومنه يستبان مراتب الأدلة وما يقدّم منها وما يؤخر ، ولا يرقى المرء إلى منصب الاستقلال دون الإحاطة بهذا الفن .

فمن استجمع هذه الفنون ، فقد علا إلى رتبة المفتين .

● والورع ليس شرطاً في حصول منصب الاجتهاد ؛ فإن من رسخ في العلوم ، فاجتهاده يلزمه في نفسه أن يقتضي فيما يخصه من الأحكام موجب النظر . ولكن الغير لا يتقن بقوله لفسقه ، والدليل على وجوب الاكتفاء بما ذكرناه من الخصال شيان :

أحدهما : أن اشتراط المصير إلى مبلغ لا يحتاج معه إلى طلب وتفكير في الوقائع محال ؛ إذ الوقائع لا نهاية لها ، والقوة البشرية لا تفي بتحصيل كل ما يتوقع ، سيما مع قصر الأعمار ؛ فيكفي الاقتدار على الوصول إلى الغرض على يسير من غير احتياج إلى معاناة تعلم .

وهذا الذي ذكرناه يقتضي استعداداً واستمداداً من العلوم التي ذكرناها ، لا محالة .

والثاني : أنا سبرنا أحوال المفتين من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين ، فألفيناهم مُقتدرين على الوصول إلى مدارك الأحكام ، ومسالك الحلال والحرام ، ولكنهم كانوا مستقلين بالعربية ؛ فإن الكتاب نزل بلسانهم ، وما كان يخفى عليهم من فحوى خطاب الكتاب والسنة خافية ، وقد عاصروا أصحاب الشريعة وعلموا أن معظم أفعاله وأقواله مناط الشرع ، واعتنوا على اهتمام صادق بمراجعته صلى الله عليه وسلم فيما كان يسئح لهم من المشكلات ، فنزل ذلك منهم منزلة تدرّب الفقيه مدّا في مسالك الفقه .

وأما الفن المترجم بأصول الفقه ، فحاصله نظم ما وجدنا من سيرهم ، وضّم ما بلغنا من خبرهم ، وجمع ما انتهى إلينا من نظرهم ، وتتبع ما سمعنا من غيرهم .

نعم . ما كان يعتني الكثير منهم بجمع ما بلغ الكافة من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كانت الواقعة تقع ، فيبحث عن كتاب الله ، وكان معظم الصحابة لا يستقلّ بحفظ القرآن ، ثم كانوا يبحثون عن الأخبار ، فإن لم يجدوها ، اعتبروا ، ونظروا وقاسوا .

فقد تحقّق لمن أنصف أن ما ذكرناه في صفات المفتين هو المقطوع به الذي لا مزيد عليه ، وإنما بلّاني كلّ من ناشئة ركنوا إلى التقليد المحض ، ثم إذا رأوا من لا يرى التعريج على التقليد ، وبشرب إلى مدارك العلوم ، وبحاول الانتفاض من وضّر الجهل نفروا ، ونخروا خيّر الخمر المستقرة ، وأضربوا عن إجمالة الفكر والنظر .

ولم أجمع فصول هذا الكتاب إلا ومُعَوَّلِي تقابله رأي مولانا وسيد الدين والدنيا ، واتقاد قريحته المتطلعة على حُجب المُعَصَّات ومُسْتَوْر المُعَوَّات . فهذا مبلغ في صفات المفتين مُنْعَ إن شاء الله عز وجل .

● ولا يتم المقصد في هذا الفصل ، ما لم أُمهد في أحكام الفتوى قاعدة يتعين الاعتناء بفهمها والاهتمام بعلمها . وهو أن المستفتي يتعين عليه ضرب من النظر في تعيين المفتي الذي يقلّده ويعتمده ، وليس له أن يراجع في مسائله كلّ مُتَلَقِّبٍ بالعلم ، فأقول :

اختلفت مذاهب الأصوليين فيما على المستفتي من النظر ، فذهب القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله في طائفة من المحققين إلى أن على المستفتي أن يمتحن من يريد تقليده ، وسبيل امتحانه أن يلقن مسائل متفرقة تليق بالعلوم



التي يُستَمرُّ استِجْماعُ المفتي لها ، ويراجعُ فيها ، فإن أصاب فيها غلبَ على ظنُّه كونه مجتهداً ويقلِّده حينئذ .

وإن تعثر فيها تعثراً مُشعراً بخلوه عن قواعدها ، لم يتخذهُ قُدوتَهُ و'أسوتَهُ' .

وذهب بعضُ أئمِّنا إلى أن ما ذكره القاضي لا يجب ، ولكن يكفي أن يشتهرَ في الناس استِجْماعُ الرجل صفاتِ المجتهدين ويشيعُ ذلك شيوْعاً مُغلباً على الظن .

وهؤلاء يقولون : ليس للمستفتي اعتمادُ قول المفتي ، فإنَّ وصفه نفسه بذلك في حكم الإطراء والثناء . وقولُ المرء في ذكر مناقبِ نفسه غيرُ مقبول .

والذي اختاره أن ما ذكره القاضي لا يتحتم ، والدليل عليه أن الذين كانوا يرفعون وقائعهم ، ويُنهون مسألتهم إلى أئمةِ الصحابة كانوا لا يقدِّمون على استفتائهم إلقاء المسائل ، والامتحان بها ، وكان علماء الصحابة لا يأْمرون عوامهم ومستفتيهم بأن يقدموا امتحانَ المقلِّدين .

● والذي أراه أن من ظهر ورعُه من العلماء وبعدُ عن مظانِّ التهم ، فيجوز للمستفتين اعتمادُ قوله إذا ذكر أنه من أهل الفتوى ؛ فإننا نعلم أن الغريب كان يرذُ ويسأل من يراه من علماء الصحابة ، فكان ذلك مُشتهراً مستقيضاً من دأب الوافدين والواردين ، ولم يَبْدُ نكيرٌ من جلةِ الصحابة وكبرائهم .

فإذا كان الغرضُ حصولُ غلبةِ ظنِّ المستفتي ، فهي تحصلُ باعتماد قول من ظهر ورعُه ، كما تحصلُ باستقاضةِ الأخبار عنه .

وليس للمستفتي سبيلٌ إلى الإحاطة بحقيقة رتبة المفتي مع عُرُوْهِ عن موارد العلوم سيما إذا فرض القول في غبي عري عن مبادئ العلوم والاستنباس بأطرافها .

ومما يتعيَّن ذكرُهُ أن وجدَّ في زمانه مفتياً تعيَّن عليه تقليدُهُ ، وليس له أن يرقى إلى مذاهب الصحابة .

وبيان ذلك أنه إذا ثبت مذهبُ أبي بكر الصديق رضي الله عنه في واقعة ، وفَتوى مفتي الزمان خالفت مذهبه فليس للعامي المقلِّد أن يؤثِّر تقديمَ مذهب أبي بكر ؛ فإن الصحابة وإن كانوا أعلامَ المسلمين ، ومفاتيح الهدى ، فما كانوا يقدمون تمهيدَ الأبواب وتقديمَ الأسباب للوقائع قبل وقوعها . وقد كفانا البحثُ

عن مذاهبهم الباحثون ، فمن ظهر له وجوبُ إتباع مذهب الشافعي رضي الله عنه لم يكن له أن يُؤثرَ مذهبَ أبي بكر على مذهب الشافعي ، وهذا مُنقَّحٌ عليه ؛ إذ لولا ذلك لتعينَ تقديمُ مذهبِ أبي بكر على مذهبه في كل مسألة تُلُف مذهبُه فيها ، ثم مذهبُ عمر ، ثم هكذا على حسب ترتيبهم في المناقب والمراتب .

فإذا وضح ذلك ، بنينا عليه معضلة من أحكام الفتوى وقلنا : من نظر من المستفتين نظراً يليق به - كما سبقت الإشارةُ إليه - فأداة نظره إلى تقليد إمام المسلمين الشافعي رحمه الله عليه ؛ ولكن كان في زمانه مفتٌ مستجمعٌ للشرائط المرعية ، وكانت فتواه قد تخالف مذهبَ الشافعي في بعض الوقائع ، فالمستفتي الذي اعتقد على الجملة إتباع الشافعي رحمه الله ، يقدِّمُ مفتي زمانه ، أم يتبعُ مذهبَ الشافعي ؟

فنقول : أولاً من ترقى إلى رتبة الفتوى واستقلَّ بمنصب الاستبداد في الاجتهاد ، فلا يُتصور في مطرَد الاعتياد انطباق فتاويه واختياراته في جميع مسائل الشريعة على مذهب إمام من الأئمة ؛ فإن مسالك الاجتهاد وأساليب الظنون كثيرةٌ ، وجهات النظر لا يحويها حصرٌ .

نعم يجوز أن يُؤثرَ 'مفتٍ قواعذ الشافعي مثلاً في وضع الأدلة والمآخذ الكلية ، ثم لا بُدَّ من اختلافٍ في تفاصيل النظر .

فالمستفتي إذا اعتمدَ مذهب الخبر الذي اعتقد تقدُّمه على عداه ، أم يرجع إلى مفتي زمانه ؟

فقد يتجه في ذلك أن يرجع إلى مفتي دهره ، فإن الإمام الماضي ، وإن عظم قدره وعلا منصبه ، فهو من حيث تقدُّم وسبق ، ولم يلحقه هذا المستفتي بنزل منزلة الصحابة رضي الله عنهم بالإضافة إلى من بعدهم .

وقد ذكرنا أنه ليس للمستفتي أن يتبع مذاهب الصحابة والسبب فيه أن الأئمة المتأخرين أولى بالبحث عن مذاهب المتقدمين من المستفتين . كذلك مفتي الزمان في تفاصيل المسائل أحقُّ بالبحث من المستفتي .

• ولئن كان ينفذ للمستفتي وجهٌ من النظر في تقديم مذهب الشافعي ، فهو نظراً كلياً لا يلوح في تفاصيل المسائل ، ونظرُ المفتي في البحث وتعيين جهات النظر في أحاد المسائل أصحُّ وأوثقُ من ظن على الجملة عن مستفت ، لا اختصاص له بالتفصيل ، والأوجهُ عندي أن يقدِّم المستفتي مفتي زمانه ثم ليقلل

لمفتي الزمان : معتقدي تقديم الشافعي ، وقد خالف مذهبك في المسألة التي  
 دُفعت إلى السؤال عنها مذهب الشافعي فما ترى لي في طريق الاستفتاء ؟  
 أنزل على مذهب الشافعي ؟ أم أتبعك في فتواك ؟ ؟

فإن أدى اجتهاد المفتي إلى تكليفه اتباعه ، اتبعه وقلده ، وإن أدى اجتهاده  
 إلى تكليفه تقليد إمامه ، أئمه ذلك ، ونقل له مذهب إمامه .

وهذا من الأسرار فليتأمله المنتهي إليه .

وهذا فيه إذا كان للإمام المقدم مذهبٌ منصوصٌ عليه في المسألة . فأمّا إذا  
 لم يصح له مذهب ، فليس إلا تقليد مفتي الزمان . والله المستعان .

## إِذَا خَلَا الزَّمَانُ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ وَبَقِيَ نَقْلُ مَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ

١٣

فأما المرتبة الثانية ، فهي فيما إذا خلا الزمان عن المفتين البالغين مبلغ  
 المجتهدين ، ولكن لم يغرُ الدهرُ عن نقلة المذاهب الصحيحة عن الأئمة  
 الماضين ، وتكاد الصورة توافق هذا الزمان وأهله فأقول :

لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ ، ولا يرجع إلى كُتُب وفطنة  
 وفقه طبع ؛ فإن إيراد صورها على وجوهها لا يقومُ بها إلا فقيه . ثم نقلُ  
 المذاهب بعد استتمام التصوير لا يتأتى إلا من مرموق في الفقه خبير ، فلا  
 ينزلُ نقلُ مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار والأقاصيص والآثار . وإن فرض  
 النقل في الجليات من وثائق بحفظه موثوق به في امانته ، لم يمكن فرض نقل  
 الخفيات من غير استقلال بالدراية .

فإذا وضح ما حاولناه من صفة الناقل ، فالقول بعد ذلك فيما على  
 المستفتين . فإذا وقعت واقعة ، فلا يخلو إما أن يصادف النقلة فيها جواباً من  
 الأئمة الماضين ، وإما أن لا يجدوا فيها بعينها جواباً . فإن وجدوا فيها مذهب  
 الأئمة منصوصاً عليه ، نقلوه واتبعه المستفتون .

ولابدُّ من إزالة استبهام في هذا المقام .

فإذا نقلَ الناقلون مذهبَ الشافعي رحمه الله ، ونقلوا مذاهبَ عن المجتهدين المتأخرين عن عصره ، فالمستفتي يتبعُ أي المذاهب ؟ ، مع اعتقاده أن مَنْ بعد الشافعي رضى الله عنه لا يوازيه ولا يدانيه ؟

هذا ينبني على ما أجريته في أثناء الكلام في المرتبة الأولى من هذا الركن ، وهو أن من عاصر مفتياً وصادف مذهبه مخالفاً لمذهب الإمام الذي اعتقده أفضل الأئمة الباحثين والممهدين لأبواب الأحكام قبل وقوع الوقائع ، فإنه يتبعُ مذهبَ المفتي أو مذهبَ الإمام المقدم . وقد تقدم فيه تردّد ، ووضح أن الاختيارَ إتباع مفتي الزمان ، من حيث أنه يتأخره سير مذهب من كان قبله ، ونظره في التفاصيل أسدُّ من نظر المقلد على الجملة .

فإذا تجدد العهدُ بهذا ، فقد يظن الظان على موجب ذلك ؛ أن اتباع مذاهب الأئمة المتأخرين عن الشافعي أولى ، وإن فاقهم الشافعي رحمه الله فضلاً ، فإنهم باستئثارهم اختصوا بمزيد بحث وسبر .

والذي أراه في ذلك القطعُ بإتباع الإمام المقدم ، والإضرابُ عن مذاهب المتأخرين عنه قدراً وعصراً .

وإن كنت أرى تقليد مفتي الزمان لو صودف ؛ لأن الذي يوجد لا يعسرُ تقليده ، وتطويقه أحكام الوقائع .

فأما تكليفُ المستفتين الإحاطة بمراتب العلماء المتأخرين عن الشافعي - مثلاً - على كثرتهم ، وتفاوت مناصبهم ومراتبهم ، فعبسُ لا يستقلُّ به إلا من وفرت حظوظه من علوم .

إنما رأيت هذا مقطوعاً به من حيث لم يرَ أحدٌ من العلماء إجمالة المقلدين المستفتين على مذاهب من دون الإمام المقدم ، ولكن من كان من العلماء مفتياً ، جزم فتواه ، ولم يذكر مذهب مَنْ سواه ومن قدر نفسه ناقلاً : أحال المراجعين على مذاهب الخبر المتقدم .

وهذا لائح لا يجده محصلاً .

فقد تقرر أن الواقعة إذا نقلَ فيها من هو من أهل النقل مذهبَ إمامٍ مقدّم قد ظهرَ للمستفتي بما كلفه من النظر أنه أفضل الأئمة الباحثين ، فالمستفتي يتبعُ ما صحَّ النقلُ فيه .

وإن وقعت واقعة لم يصادف النقلة فيها مذهباً منصوباً عليه للإمام المتقدم وقد عرّي الزمان عن المجتهدين ، فهذا مقام يتعين صرف الاهتمام إلى الوقوف على المغزى منه والمرام ، وهو سرّ الكلام في هذه المرتبة . فأقول :  
قد تقدم أن نقلَ الفقه يستدعي كينسا وفطنة وحُظوةً بالغة في الفقه .

ثم الفقيه الناقل يُقرَضُ على وجهين :

أحدهما - أن يكون في الفقه على مبلغ يأتى منه بسببه نقلُ المذاهب في الجليات والخفايا تصويراً ، وتحريراً ، وتقريراً ، ولا يكون في فن الفقه بحيث يستدل له قياس غير المنصوص عليه على المنصوص . فإن كان كذلك ، اعتُمد فيما نقل .

وإن وقعت واقعات لا نصوص لصاحب المذهب في أعيانها ، فما يعزى عن النص ينقسم قسمين :

أحدهما - أن يكون في معنى المنصوص عليه ، ولا يحتاج في ذلك إلى فصل نظر ، وإنعام فكر ، فلا يتصور أن يخلو عن الإحاطة بمدارك هذه المسالك من يستقل بنقل الفقه ، فليتحق في هذا القسم غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه .

وإذا احتوى الفقيه على مذهب إمام مقدّم حفظاً ودراية ، واستبان أن غير المذكور ملتحق بالمذكور فيما لا يحتاج فيه إلى استئارة معان ، واستنباط علل ، فلا يكاد يثبّد عن محفوظ هذا الناقل حكم واقعة في مطرد العادات .

والسبب فيه أن مذاهب الأئمة لا تخلو في كل كتاب ، بل في كل باب عن جوامع وضوابط ، وتقاسيم ، تحوي طرائق الكلام في الممكنات ، وما وقع منها وما لم يقع ، ولو أوضحت ما نحاوله بضرب الأمثلة ، لاحتجت إلى ذكر صدر صالح من فن الفقه ، من غير مسيس الحاجة في هذا المجموع إليه ، فإن الناس في هذا الذي أفضى الكلام إليه طائفتان : فقهاء ناقلون معتمدون فيما ينقلون ، ومستفتون راجعون إلى المستقلين بنقل مذاهب الماضين .

فأما الفقهاء فلا يخفى عليهم مضمون ما ذكرته قطعاً ، وأما المستفتون ، فلا يحيطون بسر الغرض فيه ، وإن بسط لهم المقال ، وأكثر لهم الأمثال ، فنصيبهم من هذا الفصل مراجعة الفقهاء ، و النزول على ما ينهون إليهم من الأحكام .

وقد فهم عنا من ناجيناه من الفقهاء ما أردناه ، وأنضح المقصدُ فيما أوردناه .

ثم لسنا نضمن مع ما قربناه اشتمالَ الحفظ على قضايا جميع ما يُتوقع وقوعه من الوقائع . فإن فرضت واقعة لا تحويها نصوصٌ ، ولا تضبطها حدودُ روابط ، وجوامعُ ضوابط . ولم تكن في معنى ما انطوت النصوصُ عليه . فالقولُ فيها يلحقُ بالكلام فيما إذا خلا الزمان عن نقلة المذهب ، وسيأتي ذلك في المرتبة الثالثة على الترتيب ، وهي المقصودة من الركن الثالث ؛ وما عداها كالمقدمات والتسبيب .

وما ذكرناه الآن فيما إذا لم يكن ناقلُ المذهب بحيث يقوى على مسالك الأقيسة ، ويستمكن من الاستعداد في استنباط المعاني .

فأما من كان فقيه النفس متوقِّدَ القريحة بصيراً بأساليب الظنون ، خبيراً بطرق المعاني في هذه الفنون ، ولكنه لم يبلغ مبلغَ المجتهدين لقصوره عن المبلغ المقصود في الآداب ، أو لعدم تبخُّره في الفن المترجم بأصول الفقه . على أنه لا يخلو عن أصول الفقه الفقيه المرموق والفظنُّ في أدراج الفقه . وإن كان لا يستقلُّ بنظم أبوابه وتهذيب أسبابه ، فمثل هذا الفقيه إذا أحاط بمذهب إمام من الأئمة الماضين ، وذلك الإمام هو الذي ظهر في ظن المستفتين أنه أفضل المقدمين الباحثين ، فما يجده منصوصاً من مذهبه يُنهيهِ ويُؤيده ، ويُلحقُ بالمنصوص عليه ما في معناه ، كما سبق الكلام فيه .

وإذا عثت واقعة لا بد من إعمال القياس فيها فقد خبرَ الفقيه المستقلُّ بمذهب إمامه مسالكَ أقيسته وطرقَ تصرفاته في إلحاقاته غير المنصوص عليه للشارع بالمنصوص عليه ، فلا يعسرُ عليه أن يُبينَ في كل واقعة قياس مذهب إمامه .

ثم الذي أقطع به أنه يتعزَّن على المستفتي اتباعَ اجتهاد مثل هذا الفقيه في إلحاقه . بطرق القياس التي ألَّفها وعرفها . ما لا نص فيه لصاحب المذهب بقواعد المذهب .

والدليلُ عليه أن المجتهد البالغ مبلغَ أئمة الدين صفته أنه أيسرُ بأصول الشريعة ، واحتوى على الفنون التي لا بُدَّ منها في الإحاطة بأصول المسألة ، والاستمكان من التصرف فيها .

فإذا استجمعها العالم كان على ظنّ غالب في إصابة ما كُلف في مسالك الاجتهاد .

فالذي أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلا ، وتدرّب في مقاييسه ، وتهذّب في أنحاء نظره وسبيل تصرفاته ينزل في الإلحاق بمنصوصات الشافعي منزلة المجتهد الذي يمكن بطرق الظنون إلحاق غير المنصوص عليه في الشرع بما هو منصوص عليه .

ولعل الفقيه المستقل بمذهب إمام أقدر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة ؛ فإن الإمام المقلّد المقدم بذلّ كثرة مجهوده في الضبط ، بتبويب الأبواب وتمهيد مسالك القياس والأسباب ، والمجتهد الذي يبغى ردّ الأمر إلى أصل الشرع لا يضاف فيه من التمهيد والتعديد ما يجده ناقل المذهب في أصل المذهب المهذب المفرع المرتب .

والذي يحقق الغرض في ذلك أنا إذا عزمنا مجتهدا ، ووجدنا فقيها دريا قِيَّاسا ، وحصلنا على ظنّ غالب في إلحاق ما لا نصّ فيه في المذهب الذي ينتحله بالمنصوصات ، فإحالة المستفتين على ذلك أولى من تعرية وفاتح عن التكليف ، وإحالة المسترشدين على عمايات و"أمور كلية" .

١٤

### خُلُو الزَّمَانِ حَنِ الْمُفْتَيْنِ وَنَقْلَةُ الْمَذَاهِبِ

مضمون هذه المرتبة ذكر متعلق التكليف إذا خلا الزمان عن المفتين وعن نقلة لمذاهب الأئمة الماضين ، فماذا يكون مرجع المسترشدين المستفتين في أحكام الدين ؟

وملاك الأمر في تصوير هذه المرتبة ، أن لا يخلو الدهر عن المراسم الكلية ، ولا تغري الصدور عن حفظ القواعد الشرعية ، وإتاما تعتاص التفاصيل والتفاسيم والتفريع . ولا يجد المستفتي من يقضي على حكم الله في الواقعة على التعيين .

فإذا لاح للناظر تصوير هذه المرتبة ، فنحن بعون الله تعالى نقدم على الخوض في مقصودها الخاص أمراً كلياً في قواعد الشريعة ، يجري مجرى الأسس والقاعدة ، فنقول :

لا يخفى على من شدا طرفاً من التحقيق أن مأخذ الشريعة مضبوطة محصورة ، وقواعدها معدودة محدودة ؛ فإن مرجعها إلى كتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآي المشتملة على الأحكام وبيان الحلال والحرام معلومة ، والأخبار المتعلقة بالنكالي في الشريعة متناهية .

ونحن نعلم أنه لم يفوض إلى ذوي الرأي والأحكام أن يفعلوا ما يستصوبون ، فكم من أمر تقضي العقول بأنه الصواب في حكم السياسة ، والشرع وارذ بتحريمه .

ولسنا ننكر تعلق مسائل الشرع بوجوه من المصالح ، ولكنها مقصورة على الأصول المحصورة ، وليست ثابتة على الاسترسال في جميع وجوه الاستصلاح ، وممالك الاستصواب .

ثم نعلم مع ذلك أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى على المتعبدين ، وقد ذهب بعض من ينتمي إلى أصحابنا<sup>(١)</sup> إلى أنه لا يبعد تقدير واقعة ليس في الشريعة حكم الله فيها ، وزعم أنها إذا اتفقت ، فلا تكليف على العباد فيها . وهذا زلل ظاهر .

والمعتقد أنه لا يفرض وقوع واقعة مع بقاء الشريعة بين ظهراني حملتها إلا وفي الشريعة مستمسك بحكم الله فيها .

والدليل القاطع على ذلك أن أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم استقصوا النظر في الوقائع والفتاوى والأقضية ، فكانوا يعرضونها على كتاب الله تعالى ، فإن لم يجدوا فيها متعلقات راجعوا سنن المصطفى عليه السلام فإن لم يجدوا فيها شفاء ، استوروا ، واجتهدوا ، وعلى ذلك درجوا في تمادي دهرهم ثم استن من بعدهم بسنتهم ، فلم يتفق في مكر الأعصار ، واقعة تقضي بعروها عن موجب من موجبات التكليف . ولو كان ذلك ممكناً ، لكان يتفق وقوعه على تمادي الآماد ، ومع التطاول والامتداد . فإذا لم يقع ، علمنا اضطراباً من مطرد الاعتقاد أن الشريعة تشتمل على كل واقعة ممكنة ، ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لمعاد بن جبل

(١) يقصد القاضي أبا بكر الباقلاني .



رضي الله عنه : " بم تحكم يا معاذ ؟ فقال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ ، قال أجتهد رأيي " .

فقرره رسول الله صلى الله عليه وسلم وصوبه ، ولم يقل : فإن قصر عن اجتهداك ، فماذا تصنع ؟ . فكان ذلك نصا على أن الوقائع تشملها القواعد التي نكرها معاذ .

فإذا تقرر ذلك ، فلو قال قائل : ما يتوقع وقوعه من الوقائع لا نهاية له . وماخذ الأحكام متناهية ، فكيف يشتمل ما يتناهى على ما لا يتناهى ، وهذا إعضال لا يبيء بحمله إلا موفق ريان من علوم الشريعة .

فنقول : للشرع مبنى بديع ، وأُسُّهُ هو منشأ كلّ تفرع ، وهو معتمد المفتي في الدراية وهو المشيرُ إلى استرسال أحكام الله على الوقائع مع نفي النهاية ، وذلك أن قواعد الشريعة متقابلة بين النفسي والإثبات ، والأمر والنهي ، والإطلاق والحجر ، والإباحة والحظر ، ولا يتقابل قط أصلا إلا ويتطرق الضبط إلى أحدهما ، وتتقي النهاية عن مقابله ومناقضه .

ونحن نوضح ذلك بضرب أمثال ، ثم نستصحب استعمال هذه القاعدة الشريفة في تفاصيل الأغراض ، والله المستعان ، فنقول :

قد حكم الشارع بتجيس أعيان ، ومعنى النجاسة التبعّد بإجتنب ما نجسه الشرع في بعض العبادات على تفاصيل يعرفها حملة الشريعة في الحالات ، ثم ما يحكم الشرع بنجاسته ينحصر نصا واستنباطا ، وما لا يحكم الشرع بنجاسته لا نهاية له في ضبطنا ، فسيبيل المجتهد أن يطلب ما يسأل عن نجاسته وطهارته من القسم المنحصر ، فإن لم يجده منصوفا فيه ، ولا ملتحقا به ألحقه بمقابل القسم ومناقضه ، وحكم بطهارته .

فاستبان أنه لا يتصورُ والحالةُ هذه خلوُ واقعة في النجاسة والطهارة عن حكم الله تعالى فيها .

ثم هذا المسلك يطرد في جميع قواعد الشريعة ومنه ينبسط حكمُ الله تعالى على ما لا نهاية له .

وهذا سرُّ في قضايا التكليف لا يوازنه مطلوبٌ من هذا الفن علواً وشرفاً ، وسيزداد المطلع عليه كلما نهج في النظر منهاجاً ، فإذا تقرر هذا نقول : المقصود الكلي من هذه المرتبة أن تذكر في كل أصل من أصول الشريعة

قاعدة تنزل منزلة القطب من الرُحى والأس من نى ، و نوضح أنها منشد  
التفاريع .

وإذا فصلتُ ما أبغيته فصلا فصلا ، وذكرتُ ما أحاوله أصلا أصلا : تبين  
الغرضُ من التفصيل ، و على فضل الله وتيسيره التعويل . فلتقع البداية بكتاب  
الطهارة .

## □ كتاب الطهارة

فنقول في حكم المياه :

قد امتن الله على عباده بإنزال الماء الطهور ، فقال عزٌ من قائل: ( وأنزلنا  
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ) .

والطهورُ في لسان الشرع هو الطاهر في نفسه المطهرُ لغيره .

وتطراً على الماء الطهور : -

النجاسة ، والأشياء الطاهرة ، والاستعمال .

فأما النجاسةُ إذا وقعت في الماء ، فمذهبُ مالك رحمه الله أن الماء طهورٌ  
ما لم يتغير .

ومذهب الشافعي رضي الله عنه أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجسُ ما لم  
يتغير ، وهو قريبٌ من خمس قرب ، فإن لم يبلغ هذا المبلغ تنجس ، تغير أو لم  
يتغير .

واضطربت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله . فإن فرض عصرٌ خالٍ عن  
موثوق به في نقل مذاهب الأئمة ، وللتبس على الناس هذه التفاصيل ، وقد  
تحققوا أن النجاسة على الجملة مجتنبية ، ولم يخف على ذوي العقول أن  
النجاسات لا تزُورُ في المياه العظيمة ، كالبحار والأودية الغزيرة كدجلة و  
الفرات وغيرها ، ولا بد من استعمال المياه في الطهارات والأطعمة وبه قوامُ  
ذوي الأرواح .

والذي تقتضيه هذه الحالة أن من استيقن نجاسةً اجتنبها ، ومن استيقن خلو  
ماء عن النجاسة ، لم يسترب في جواز استعماله ، وإن شك ، فلم يذر ؛ أخذ  
بالطهارة . فإن تكليف ماء مستيقن الطهارة ، بحيث لا يتطرق إليه إمكانُ

النجاسة عسبر الكون ، ولو كلف الخلق طلب يقين الطهارة في الماء لضافت معاشيهم ، ثم لم يصلوا أخراً إلى ما ييغون .

فهذه قواعد كلية تخامر العقول من أصول الشريعة لا تكاد تخفى ، وإن درست تفاصيل المذاهب .

وإن استيقن المرء وقوع نجاسة فيما يقتره كثيراً ، وقد تناسى الناس للقلتين ، ومذهب الصائير إلى اعتبارها ، فالذي تقتضيه هذه الحالة أن المغترف من الماء إن استيقن أن النجاسة قد انتشرت إلى هذه المغترف وفي استعماله استعمال شيء من النجاسة فلا يستعمله .

وإن تحقق أن النجاسة لم تنته إلى هذا المغترف ، استعماله ، وإن شك أخذ بالطهارة ؛ فإن مما تقرر في قاعدة الشريعة استحباب الحكم بيقين طهارة الأشياء ، إلى أن يطرا عليها يقين النجاسة . وهذا الذي ذكرته قريباً من مذهب أبي حنيفة .

ولو تردد الإنسان في نجاسة شيء وطهارته ، ولم يجد من يخبره بنجاسته أو طهارته ، مفتياً أو ناقلاً ، فمقتضى هذه الحالة الأخذ بالطهارة ، فإنه قد تقرر في قاعدة الشريعة أن من شك في طهارة ثوب أو نجاسته ، فله الأخذ بطهارته .

فإذا عسر درك الطهارة من المذاهب ، وخلا الزمان عن مستقل مذهب علماء الشريعة ، فالوجه رد الأمر إلى ما ظهر في قاعدة الشرع أنه الأغلب .

• وقد قدمنا : أن الأصل طهارة الأشياء ، وإن المحكوم بنجاسته معدود محدود . ولو وجدنا عيناً وجوزنا أنها دم ، ولم يبعد أن يكون صبيغاً مضاهياً للدم في لونه ، واستوى الجائز أن فيه عندنا ؛ فيجوز الأخذ بطهارته بناءً على القاعدة التي ذكرناها .

فالتباس المذاهب ، وتعذر ذكر أقوال العلماء في العصر ينزل منزلة التباس الأحوال في الطهارة والنجاسة مع وجود العلماء .

فإن قيل : هذا الذي ذكرته اختراع مذهب لم يصير إليه المتقدمون ، والذين أوضحوا مذاهبهم لم يخصوها ببعض الأعصار ، بل أرسلوها منبسطة على الأزمان كلها .

قلنا : هذا الفن من الكلام يتقبله بصيرٌ بماخذ الأقيسة في معضلاتها ، غواصٌ على مفاصلاتها ، وافرٌ الحظ من بدائعها ، وينكرها المستطرفون الذين لم ينشؤوا بهمهمهم إلى ذرك الحقائق ، ولم يضطروا إلى المازق ، والمضايق . ولا بد من تقرير الانفصال عن السؤال قبل الانفعا في مجال المقال .

● فنقول : لو عرضت الكتب التي صنفها القياسون في الفقه مع ما فيها من المسائل المرتبة ، و الأبواب المبوبة ، والصور المفروضة قبل وقوعها ، وبدائع الأجوبة فيها ، والعبارات المخترعة من مستمسكاتهم فيها ، كالجمع والفرق ، والنقض والمنع ، ونحوها ، لتعب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في فهمها ؛ إذ لم يكن عهد بها ؛ ومن فاجأ شيء لم يعهده ، احتاج إلى رد الفكر إليه ، ليأنس به ، ثم يستمر على أمثاله . ومعظم المسائل التي وضعوها لم يلقوها بأعينها منصوصا عليها ، ولكنهم فذروها على مقاربة ومناسبة من أصول الشريعة .

فتقديرُ التباس الأراء إذا جرَّ إشكالا في الطهارة : واقعة مفروضة ، رأيت فيها قياسُ الشك في النجاسة ، على شك يُنتجه إشكال في الأحوال مع بقاء المذاهب .

فقصارى القول فيه اعتبارُ شك بشك ، وبناء الأمر على تغليب ما قضى الشرع بتغليبه وهو الطهارة .

والذي يكشف الغطاء في ذلك أن من أنكر ما ذكرته قيل له : لو قدر خلوص الزمان عن العلماء بتفاصيل هذا الشأن ، وأشكل على صاحب الواقعة أن الماء الذي وقعت فيه النجاسة مما كان يعفو للعلماء عنه ، أم لا ، ولا ماء غيره . فماذا تقول أيها المعترض المنكر ؟ أقول : يجب اجتنبه ؟ فهذا إن قلته ، فهو مذهب مخالفٌ لمذاهب الأولين . ثم يعارضه جواز استعماله ، وإن لم يطلع على مذاهب المتقدمين .

فهما إذا مسلكان ، والتجوز أقرب مأخذ الشريعة في مواقع الشك في النجاسات كما سبق تقريره .

وإن قال المعترض : لا حكم لله في هذا الماء في الزمان الخالي عن العلماء ، روجع في ذلك ، وقيل له : عنيبت أنه لا حرج على المرء فيه استعمال الماء ، فهذا على التحقيق تسويغ الاستعمال ، لمكان الإشكال .

والذي ذكرناه أمثلاً ، فإن تَبَقِيَّةَ رِبْطِ الشَّرْعِ عَلَى أَقْصَى الْإِمْكَانِ ، نَظَرًا إِلَى الْقَوَاعِدِ الْكَلِيَّةِ ، أَصُوبٌ مِنْ حَلِّ رِبَاطِ التَّكَالِيفِ لِمَكَانِ اسْتِبْهَامِ التَّفَاصِيلِ .

وَلَا يَخْفَى مَدْرَكُ الْحَقِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى الْفُطْنِ . وَأَمَّا الْبَلِيدُ ، فَلَا احْتِقَالُ بِهِ ، وَمَنْ لَبَّى مَسْلَكَنَا ، فَهُوَ عَوْدٌ .

فَإِذَا وَضَحَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَنَعُودُ وَنَقُولُ :

● رَبِّ نَجَاسَةٍ مُسْتَيْقِنَةٌ يَقْضِي الشَّرْعُ بِالْعَفْوِ عَنْهَا ، ثُمَّ ذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يَتَصَوَّرُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَصْلًا ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُمْكِنِ الْإِسْتِقْلَالُ بِاجْتِنَابِهِ ، وَهُوَ كَالْغُبَارِ الدَّائِرِ مِنْ قَوَارِعِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَطْرُقُهَا الْبِهَانُ وَالْذَوَابِ وَالْكَلَابُ ، وَعَلَى الْقَطْعِ نَعْلَمُ نَجَاسَتَهَا ؛ وَالنَّاسُ يَعْرِقُونَ ، وَالرِّيَّاحُ تَنْثِيرُ الْغُبَارِ ؛ فَتَبَالُ الْأَبْدَانُ وَالثِّيَابُ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو عَمَّا ذَكَرْنَاهُ الْبُيُوتُ . وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ هَذَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ ، ثُمَّ الْأَثَرُ يَنْتَشِرُ إِلَيْهَا الْغُبَارُ الْمَثَارُ قُطْعًا ، فَكَيْفَ يُقَرِّضُ غَسْلَ هَذَا النَّوعِ ، وَالْمَاءُ يَتَغَشَّاهُ مِنْهُ مَا يَتَغَشَّى غَيْرَهُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَبْدَانِ وَالْبَقَاعِ ، فَلَا خَفَاءَ بِكَوْنِ ذَلِكَ مُحْطُوطًا عَنِ الْمَكْتَفِينَ أَجْمَعِينَ .

وَمِنْ ضُرُوبِ النِّجَاسَاتِ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِمْكَانِ الْإِحْتِرَازُ مِنْهَا عَلَى عُسْرِ ، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْبَدَنِ وَالثُّوبِ أَمَكْنَ غَسْلُهَا ، وَلَكِنْ يَلْقَى الْمَكْفُوفُونَ فِيهِ مَشَقَّةً لَوْ كَلَّفُوا الْاجْتِنَابَ وَالْإِزَالَةَ . وَهَذَا عَلَى الْجُمْلَةِ مَعْفُوٌّ عَنْهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنَّمَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْأَقْدَارِ وَالتَّفَاصِيلِ ، وَمِثَالُ هَذَا الْقِسْمِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ دُمَاءُ الْبِرَاغِيثِ ، وَالْبُثْرَاتُ إِذَا قَلَّتْ .

● وَنَحْنُ نَقُولُ وَرَاءَ ذَلِكَ : لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الزَّمَانِ الَّذِي لَمْ تَدْرُسْ فِيهِ قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ ، وَإِنَّمَا لَتَبَسَتْ تَفَاصِيلُهَا أَثَا غَيْرُ مَكْتَفِينَ بِالنُّوْقَى مِمَّا لَا يَتَأْتِي النَّوْقَى عَنْهُ ، وَلَا يَخْلُو مِثْلُ هَذَا الزَّمَانِ عَنِ الْعِلْمِ بِأَنْ مَا يَتَعَذَّرُ التَّصَوُّنُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مَتَصَوِّرًا عَلَى الْعُسْرِ وَالْمَشَقَّةِ : مَعْفُوٌّ عَنْهُ ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى الْمَعْفُوُّ عَنْهُ قَدْرًا وَجَنَسًا ، وَلَا يَكُونُ فِي الزَّمَانِ مَنْ يَسْتَقِلُّ بِتَحْصِيلِهِ وَتَقْصِيلِهِ .

فَالْوَجْهَ عِنْدِي أَنْ يَقَالَ : إِنْ كَانَ التَّشَاغُلُ مِمَّا يُضَيِّقُ مَتَنَقِّسَ الرَّجُلِ وَمُضْطَرِّبَهُ فِي تَصَرُّفَاتِهِ وَعِبَادَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ، الَّتِي يُجْرِيهَا فِي عَادَاتِهِ ، وَيَجْهَدُ وَيُكَدِّهِ مَعَ اعْتِدَالِ حَالِهِ ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ فِي وَضْعِ الشَّرْعِ غَيْرُ مُوَآخِذٍ بِهِ ؛ فَإِنْ مِمَّا اسْتِقَاضَ وَتَوَاتَرَ مِنْ شِيمِ الْمَاضِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ التَّسَاهُلُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي .

وإن لم يكن التصوُّن عنها مما يجزئ مشقةً بينةً<sup>٤</sup> مذهلةً عن مهمات  
الأشغال ، فيجب إزالتها .

وهذا مما يقضي به كليُّ الشريعة عند فرض دروس المذاهب في  
التفاصيل .

فأما طريانُ الأشياء الطاهرة على الماء ، فلا يتصور أن يخفى مع ظهور  
قواعد الشرع في الزمان أن ما يردُّ على الماء من الطاهرات ، ولا يغير صفة  
من صفاته ، فلا أثر له في سلب طهارة الماء وتطهيره .

وإن غيره مجاوراً أو مخالطاً ، فهذا موضع اختلاف العلماء ، ولا حاجة بنا  
إلى ذكره .

ولكن أذكر ما يليق بالقاعدة الكلية ؛ فأقول :

● تخصيص الطهارات بالماء من بين سائر المانعات مما لا يعقل معناه ،  
وإنما هو تعبدٌ محض ، وكل ما كان تعبدًا غير مستدرك المعنى ، فالوجه فيه  
اتباعُ اللفظ الوارد شرعاً ، فلنتبع اسمَ الماء ؛ فكلُّ تغيُّر لا يسلبُ هذا الاسمَ لا  
يُسقط التطهير .

وهذا الذي ذكرته كلياً في تقدير دروس تفاصيل المذاهب ، هو المعتمد في  
توجيه المذهب المرتضى من بين المسالك المختلفة ؟

و الذي يوجبه الأصلُ لو تُسيت هذه المذاهب تنزيله على اسم الماء  
وإطلاقه ، وليس يمتنع تسمية المستعمل ماءً مطلقاً . فيسوغ على حكم الأصل  
من غير تفصيل التوضؤ به ، تمسكاً بالطهارة والاندراج تحت اسم الماء  
المطلق .

وقد اشتملت آيةُ الوضوء على بيان بالغ فيه ، فليتخذها أهلُ الزمان  
مرجعهم ، فهي أصلُ الباب ، وسيُتلى القرآن إلى فجر القيامة ، ثم الذي يقتضي  
الزمانُ الخالي من الفقهاء وناقلي المذاهب أن النية لا تجب على المتوضئ ؛ إذ  
ليس لها ذكرٌ في الكتاب ، ويجب على أهل الزمان بحكم الآية غسلُ ما ينطلق  
عليه اسمُ الوجه ، وليس في الآية ما يوجب غسلَ المرفقين فإنه قال : إلى  
المرافق ، فلنن لم تقتض ( إلى ) تحديداً ، وموجبهُ إخراج الحد عن المحدود ،  
فإنها لا تقتضي جمعاً وضماً ، أيضاً ، فليس فيها اقتضاء غسلَ المرفقين كما  
ذهب إليه زفر<sup>(٤)</sup> .

( ٤ ) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري . أحد العشرة الذين دونوا الكتب من أصحاب أبي حنيفة ، توفي  
سنة ١٨٥ هـ ( الأعلام : ٧٨/٤ ) .

وكل ما لا يعقل معناه ، وأصله التوقيف ، فالرجوع فيه إلى لفظ الشارع ، فما اقتضى اللفظ وجوبه التزم ، وما لا يقتضي اللفظ وجوبه ، فلا وجوب فيه ، لأن التكليف إنما تثبت إذا تحقق ورود أمر إلى المكلف ، فإن قيل : هلا وجب الأخذ بالأحوط ؟

قلنا : لم يتأسس في قواعد الشرع أن ما سُكِّ فيه في وجوبه وجب الأخذ بوجوبه . نعم ما ذكره السائل مأخذ الاحتياط المنسوب إليه في الشريعة .

فأما غسل الرجلين ، فأخذه من فحوى الخطاب مُعَوِّضٌ مع اختلاف القراء في قوله تعالى ( وأرجلكم ) بالكسر والنصب ، ولكن القول في هذه المرتبة مبني على بقاء القواعد الكلية في الابتكار ، ودروس تفاصيل المذاهب ، ونقل غسل الرجلين عن الرسول وصحبه متواتر ، ونسبة المصير إلى المسح إلى الشيعة مستقيض ، ومثل هذا لا يتصور لدراسه مع توفر الدواعي على نقل القواعد .

فالذي تحصل من هذا الباب أنه يُسَبَّحُ ما بقي من الابتكار وَيُسَمَّسُكُ بآية الموضوع ، وما لم يُعَلَمْ وجوبه ، ولم يُشعر به كتاب الله ، فهو محطوط عن أهل الزمان ؛ فإن التكليف لا يتوجه إلا مع العلم بتوجهه .

● فإن قيل : ليس غلبات الظنون مناط معظم الأحكام ؟ فهلا قلتم ما غلب على ظن المسترشد - في خلو الزمان عن الفقهاء - وجوبه ، وجب عليه الأخذ بوجوبه ؟

قلنا : هذا قول من يقتنع بظواهر الأشياء ، ولا ينبغي التوصل إلى الحقائق ، فليعلم المنتهي إلى هذا الموضع أنا نعلم وجوب العمل بموجب خبر الواحد ، والقياس في مرتبته على شرطه ، ويستحيل في مقتضى العقول أن يفيد ظن علماء ، ووجوب العمل بموجب الخبر الذي نقله متعرضون للخطأ معلوم ، والخبر في نفسه مظنون ، وكذلك القول في القياس .

فالعلم بوجوب العمل غير مترتب على عين الخبر والقياس ، ولكن قام الدليل القاطع على وجوب العمل عند ثبوت الخبر والقياس ، فالذي اقتضى العلم بالعمل الدليل الدال على العمل بهما ، كما يستقضى في فن الأصول .

فإذا لم يعلم المكلف في الزمان العربي عن جملة التفاصيل موجبا فكيف يعلم وجوبا ؟ وظنه الذي لا مستند له من تحقيق ما انتصب في الشرع علما انتصاب ظنون المجتهدين في أساليب الأقيسة ، ومعظم أصناف الظنون مطرحة ، لا احتفال بها .

### □ التيمم وما في معناه

التيمم رخصة لا تحتل معنى مستتركا ، وإنما المتبع فيها موارد التوقيف ، فما ظهر في العصر من التيمم على تحقيق وثبت أتبع . وما لم يظهر مقتضيه لم تثبت الرخصة بظنون العوام ، وهذا يطرد في الرخص كلها . وقد قدمنا الآن أن ظن العامي لا يبالي به فيما يجول في مثله قياس العالم المجتهد ، والأقيسة من المجتهدين لا جريان لها في معظم أبواب الرخص ، فكيف تثبت للرخص بظنون لا أصل لها ؟

والذي يجب الاعتناء به في هذا الفصل أن المكلف إذا فعل عند إغواز الماء ما علمه ، وقد وضح أنه لا يجب عليه ما لم يعلم وجوبه ، فإذا صلى على حسب العلم والإمكان ، ولم يكن محيطا بأن هذه الصلاة في تفصيل المذاهب مما تقتضي عند زوال الأعذار أم لا ، فالذي يقتضي الأصل الكلّي أنه لا يجب القضاء ، لأنه أدى ما كلف به ، وقام بما تمكن منه .

وقد صار إلى ذلك طوائف من العلماء في تفصيل المذاهب منهم المزني (٥) .

ويعزى ذلك إلى الشافعي رضي الله عنه ، وهو خارج على حكم القاعدة المعتبرة في خلو العصر عن العلماء بالتفاصيل ؛ فإن القضاء لا يوجب الأمر بالأداء ؛ إذ الأمر بالأداء لا يشعر إلا به ، وإذا لم يتحقق إمتثاله في الوقت المضروب له ، كان موجب الأمر مقتضيا قوات المأمور به ، وليس في صيغته التعرض للقضاء ؛ وهذا معنى قول المحققين : لا يجب القضاء إلا بأمر مجدد ، فإذا أدى المكلف ما استمكن منه ، ولم يعلم أمرا بالقضاء ، ولم يشعر به الأصل ، فإيجاب القضاء من غير علم به ، لا وجه له لما سبق تقريره .

ولا حاجة إلى ذكر المسح على الخفين ، فإنه من قبيل الرخص ، وقد قدمنا في الرخص كلها أصلا ممهدا ، فليتبع في جميعها ذلك الأصل .

(٥) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى ، صاحب الشافعي وناصر مذهبه ، توفي سنة ٢٦٤ هـ .



## □ كتاب الصلاة

هذا كتابٌ عظيمُ الموقع في الشرع ، لم ينشعب أصلٌ في التكليف تشعبه ، ولم يتهدب بالمباحث قطبٌ من أقطاب الدين تهذب به . والسبب فيه أنه من أعظم شعائر الإسلام ، والناس على تباين طبقاتهم مواظبون على إقامة وظائف الصلوات ، باحثون عما يتعلق بها من الشرائط والأركان .

وليس يليق بهذا الكتاب ذكر أصولها وفروعها ومسائلها ، فإنها مستقصاةٌ في فنِّ الفقه ، وإنما يتعلق بهذا الفن من الكلام فصلٌ واحدٌ جامعٌ ، يحوي جميع الغرض . ونحن نسأله على ما ينبغي - إن شاء الله عز وجل - مفرعاً من الأصول التي قدمناها في كتاب الطهارة ، فنقول :

• ما استمر في الناس العلمُ بوجوبه فإنه يقيمونه ، وما ذهب عن ذكر أهل الدهر جملةً ، فلا تكليف عليهم فيه ، وسقوط ما عسر الوصول إليه في الزمان لا يسقط الممكن ؛ فإن من الأصول الشائعة التي لا تكاد تنسى ، ما أقيمت أصولُ الشريعة : أن المقدورَ عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه .

وإن اعترض في هذا الدهر شيءٌ ، اختلف العلماء في وجوبه ، كالطمأنينة في الركوع والسجود ، وعلم بنو الزمان الاختلاف ، ولم يحيطوا بأصحاب المذاهب ، أو أحاطوا بهم ، ولكن كان درسٌ تحقيق صفاتهم ، وتعذر على المسترشدين النظر في أعيان المقلدين على ما يليق باستطاعتهم في تخير الأئمة ، فما يقع كذلك ، فقد تعارض القول بالوجوب فيه ونفي الوجوب ، فما كان كذلك ، فقد يظن الفطن أنه يتعين الأخذ بالوجوب بناءً على أن من شك فلم يدر أثلاثاً صلى الظهر أم أربعاً ، فإنه يأخذ بالثلاث المستيقنة ويصلي ركعةً أخرى ، ويكون الشك في ركعة من ركعات الصلاة كالشك في إقامة أصل الصلاة .

وليس هذا المسلك متفقاً عليه بين علماء الشريعة . والنظر في هذا من دقيق القول في فروع الفقه ، فإذا كان بناء الكلام على شغور الزمان عن العلم بالتفاصيل ، فليس يليق بهذا الزمان تأسيس الكلام على مظنون فيه دقيق الفقه ، فإن ظن العامي لا معول عليه ، وقد تعذر سبيل تأسيس التقليد وتخير المفتي ، فالوجه القطع بسقوط وجوب ما لم يعلم أهل الزمان وجوبه .

وإن اعترضت صورة تعارض إمكان التحريم والوجوب ، ولم يأت الوصول إلى الإحاطة بأحدهما ، فهذا مما يسقط التكليف فيه رأساً .

ومما نُجرّبه في ذلك أنه إذا جرى في الصلاة مما اشكّل أن يُفسد الصلاة لم لا ، فقد يخطر للناظر أن الأصل المرجوع إليه بقاء وجوب الصلاة إلى أن يتحقّق براءة الذمة منها .

• ولكن الذي يجبُ الجريانُ عليه في حكم الزمان المشتمل على ذكر القواعد الكلية مع التعرّي عن التفاصيل الجزئية أن القضاء لا يجب ؛ فإن التفاصيل إذا درّست ، لم يأمن مصلّاً عن جريان ما هو من قبيل المفسدات في صلاته ، ولكن المواخذة بهذا شديدة ثم لا يأمن قاض في عين قضائه عن قريب مما وقع له في الأداء ، والأصول الكلية قاضية بإسقاط القضاء فيما هذا سبيله .

ونحن نجد لذلك أمثلةً مع الاحتواء على أصول الشريعة وتفاصيلها ، فإن من ارتأب في أن الصلاة التي مضت هل كانت على موجب الشرع ؟ وهل استجمعت شرائط الصحة ؟ وهل اتفق الإتيانُ بأركانها في إitanها ؟ فلا مبالاة بهذا الخطرات ؛ إذ لا يخلو من أمثالها مكلفٌ ، وإن بذل كنه جهده ، وتناهى في استقراغ جدّه .

ثم لا يسلم القضاء من الارتباب الذي يفرض وقوعه في الأداء .

فالذي ينبغي الأمرُ عليه في غرو الزمان عن ذكر التفاصيل أن لا يؤاخذ أهل الزمان بما لا يعلمون وجوبه جملةً باتّة .

ومما يهتّبُ به غرضنا في هذا الفن أنه لو طرأ على الصلاة ما يعلم المصلي أنه يقتضي سجود السهو ؛ فإنه يسجد ، ولو استرأب في أنه هل يقتضي السجود ، وكان محفوظاً في الزمان أن ترك سجود السهو لا يبطل الصلاة ، والسجود الزائد عمداً من غير مقتض يبطل الصلاة ، فالذي يقتضيه هذا الأصل أن لا يسجد المستريب .

وإن كان هذا الأصل منسياً في الزمان ، ففسد المستريب ، لم نقض ببطلان صلاته ؛ فإنه لم يزد سجوداً عاماً .

وهذا يلتحق بأطراف الكلام فيما يطرأ على الصلاة ، ولا يدري المصلي أنه مفسدٌ لها . ولو فرض مثل هذا في الزمان المشتمل على العلم بالتفاصيل ، وكان سجد رجل ظاناً أنه مأمورٌ بالسجود ففتوى معظم العلماء أنه لا تبطل صلاته .

## □ كتاب الصوم

فأما صوم شهر رمضان فإنه على موجب اطراد العرف لا يُنسى ما ذكرت أصول الشريعة ، والمرعي فيه ما تقدم تقريره ، فما يُستيقن في الزمان وجوبه ، أقامه المكلفون ، وما شك في وجوبه لا يجب .

ولو فرضت صورة يتعارض فيها أمران متناقضان ولا سبيل إلى تقرير الجمع بينهما ، وليس أحدهما أولى بالتخيل والحسبان من الثاني ، فيسقط التكليف فيه أصلاً ، مثل أن يجتمع إمكان تحريم شيء وإيجابه ، كما تكرر ونقرر مراراً فيما تقدم .

والقول في الحج يقرب من القول في غيره من العبادات .

١٥

## الأمور الكلية والقضايا التكليفية

أفرض أولاً حالة وأجرى فيها مقاصد ، ثم أبتنى عليها قواعد ، واضبطها بروابط ومعاهد ، وأمهدها أصولاً تهدي إلى مرشد . فأقول :

لو فسدت المكاسب كلها ، وطبق طبق الأرض الحرام في المطاعم والملايس وما تحويه الأيدي - وليس حكم زماننا ببعيد من هذا - فلو اتفق ما وصفناه ، فلا سبيل إلى حمل الخلق - والحالة هذه على الاكتفاف عن الأقوات ، وأقرب مسالك تمتد إليها بصيرة الفطن في ذلك تلقى الأمر من إباحة الميئات عند المخصصة والضرورات ، وقد قال الفقهاء : لا تحل الميئة إلا لمضطر ، يخاف على مهجته وحشاشته ، ولم يسد جوعته . ثم اضطربت مذاهبهم في أنه إذا اضططر المرء ، فإلى أي حد يستبيح من الميئة : فذهب ذاهبون إلى أنه يقتصر على سد رمقه ، ولا يتعداه ، وصار آخرون إلى أنه يسد جوعته من الميئة .

• • • ومقدار غرضنا من ذلك : أنه قد يظن ظان أن حكم الأثم إذا عمهم الحرام حكم المضطر في تعاطي الميئة ، وليس الأمر كذلك ؛ فإن الناس لو ارتقبوا فيما يطعمون أن ينتهوا إلى حالة الضرورة ، وفي الانتهاء إليها سقوط القوى ، وانتقاض البنية سيما إذا تكرر اعتياد المصير إلى هذه الغاية ، ففي ذلك انقطاع المحترفين عن حرفهم وصناعاتهم وفيه الإفضاء إلى ارتفاع الزرع

والحرانة ، وطرائق الاكتساب ، وإصلاح المعاش التي بها قوام الخلق قاطبة ، وقصاره هلاك الناس أجمعين ، و منهم حفظة الثغور من جنود المسلمين ، وإذا وهوا وهنوا ، وضعفوا واستكانوا ، استجروا الكفار ، وتخللوا ديار الإسلام .<sup>(١)</sup>

ونحن على اضطراب من عقولنا نعلم أن الشرع لم يرد بما يؤدي إلى بوار أهل الدنيا ، ثم يتبعها اندراس الدين ، وإن شرطنا في حق أحاد من الناس في وقائع نادرة أن ينتهوا إلى ضرورة ؛ فليس في اشتراط ذلك ما يجر فسادا في الأمور الكلية .

ثم إن ضعف الأحاد بطواري نادرة إن جرت أمراضا وأعراضا ، فالدنيا قائمة على استقلالها بقوامها ورجالها ، ونحن مع بقاء المواد منها نرجو للمتكربين أن يسلموا .

• فالقول المجمل في ذلك إلى أن يفصله : أن الحرام إذا طبق الزمان وأهله ، ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلا ، فلهم أن يأخذوا من قدر الحاجة ، ولا تستمرط الضرورة التي نرعاها في إحلال الميتة في حقوق أحاد الناس ، بل الحاجة في حق الناس كافة تنزل منزلة الضرورة ، في حق الواحد المضطر ، فإن الواحد المضطر لو صابر ضرورته ، ولم يتعاط الميتة ، لهلك . ولو صابر الناس حاجاتهم ، وتعدوها إلى الضرورة ، لهلك الناس قاطبة ، ففي تعدي الكافة الحاجة من خوف الهلاك ، ما في تعدي الضرورة في حق الأحاد .

بل لو هلك واحد ، لم يؤد هلاكه إلى خرم الأمور الكلية ، الدنيوية و الدينية ، ولو تعدى الناس الحاجة ، لهلكوا بالمسلك الذي ذكرناه من عند آخرهم .

وما عندي أنه يخفى مدرك الحق الآن بعد هذا البيان على مسترشد . فإذا تقرر قطعا أن المرعي الحاجة ، فالحاجة لفتنة مبهمة لا يضبط فيها قول ، والمقدار الذي بان أن الضرورة وخوف الروح ليس مشروطا فيما نحن فيه ، كما يشترط في تفاصيل الشرع في حق الأحاد في إياحة الميتة وطعام الغير ، وليس من الممكن أن يأتي بعبارة عن الحاجة نضبطها ضبط التخصيص والتمييز ، حتى تتميز المسميات ، بذكر أسمائها وألقابها ، ولكن أقصى الإمكان في ذلك من البيان تقريب وحسن ترتيب ، ينه على الغرض ، فنقول :

(١) هذا لمبحث ليس وهما ، فإن قصة العراق وحصاره وإضعافه تشرح هذا المذهب الفقهي . (فرشد)

• لسنا نعني بالحاجة تشوف الناس إلى الطعام ، وتشوقها إليه ، فرب مشته لشيء لا يضره الانكفاف عنه ؛ فلا معتبر بالنسهي والتشوف ، فالمرعي إذا دفع الضرر ، واستمرار الناس على ما يقيم قواهم ، وربما يستبان الشيء بذكر نقيضه .

ومما يُضطر محاول البيان إليه أنه قد يتمكن من التتصص على ما يبيغيه بعبارة رشيقة ، تُشعر بالحقيقة ، والحد الذي يميز المحدود عما عداه ، وربما لا يصادف عبارة ناصة ، فتقتضي الحالة أن يقطع عما يريد تمييزه ما ليس منه ، نفيا وإثباتا ، فلا يزال يلقط أطراف الكلام ويطويها حتى يُفضي بالتفصيل إلى الغرض المقصود . وهذا سبيلنا فيما نفعنا إليه ، فقد ذكرنا الحاجة ، وهي مبهمة فاقطعنا من الإيهام التشوف والنسهي المحض من غير فرض ضرر من الانكفاف ، ومما نقطعه أن الانكفاف عن الطعام قد لا يستعقب ضعفا ووهنا حاجزا عن التقلب في الحال ، ولكن إذا تكرر الصبر على ذلك الحد من الجوع : لورث ضعفا<sup>(٢)</sup> ، فلا تكلف هذا الضرب من الامتناع .

• ويتحصل من مجموع ما نفعنا ولُثِّبنا أن الناس يأخذون ما لو تركوه لتضرروا في الحال أو في المال ، والضرر الذي ذكرناه في أدراج الكلام عَنِينا به ما يُتوقع منه فساد البنية ، أو ضعف يصد عن التصرف والتقلب في أمور المعاش .

فإن قيل : هلا جعلتم المعتبر في الفصل ما ينتفع به المتناول ؟

قلنا : هذا سؤال عَمَ عن مسالك المرشد ، فإننا إن أقمنا الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام للضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار ، فمن المحال أن يسوغ الأزياد من الحرام ، انتفاعا ، وترفعها ، وتنعمنا .

فهذا منتهى البيان في هذا الشأن .

ويتصل الآن بذلك القول في أجناس المطعومات ، ثم إذا نجز ، اندفعنا في الملابس والمسكن ، وما في معانيها ، فنقول : الأقوات بجملتها مندرجة تحت الضبط للمقدم ، ومن جملتها اللحوم .

---

(٢) وهذا هو الذي خيف في حالة العراق ، إذ تحدث الأطباء عن احتمال توريث المرض المنغولي . (المرشد) .

فإن قيل : هلا اكتفى الناس بالخبز وما في معناه ، في ابتلاتهم بملابسة الحرام؟

قلنا : مَنْ أحاط بما أوضحناه فيما قدما : هان عليه مدرك للكلام في ذلك ؛ فإننا اعتمدنا الضرر وتوقعه ، ولا شك أن في انقطاع الناس عن اللحوم ضرراً عظيماً ، يؤدي إلى إتهاك الأنفس وحل القوى ، ثم إذا تبين ذلك ، فلا تعيين فيما يتعاطاه الناس من هذه الفنون ، مع فرض القول في أن جميعها محرم . فليقع الوقوف على المنتهى الذي اعتبرناه في محاولة درء الضرر .

● أما الأدوية والعقاقير التي تستعمل فمنع استعمالها مع مسيس الحاجة إليها يجز ضرراً .

● فإن قيل : ما ترون في الفواكه التي ليست لقواتاً ولا أدوية ؟؟ قلنا : ما من صنف منها إلا ويسد مسداً ، فليعتبر فيها درء الضرر بها ، فما يدرأ استعماله ضرراً ، فهو ملتحق بالأجناس التي تقدم ذكرها . فهذا المنتهى للقول في صنوف الأطعمة .

● فأما الملابس ، فإنها تنقسم قسمين : أحدهما : ما في استعماله درء الضرر ، فسبيل إباحته كسبيل الأطعمة . والقسم الثاني : ما لا يدرأ ضرراً ، ولكن يتعلق لبسه بستر ما يجب ستره ، أو برعاية المروءة .

فأما ستر العورة ، فهو ملتحق بما يدفع استعماله الضرر من المطاعم والملابس ؛ فإن تكليف التعري عظيم الوقع ، وهو أوقع في النفوس من ضرر الجوع والضعف<sup>(٢)</sup> ، ووضوح هذا يغني عن الإطناب فيه . ونحن على قطع نعلم أنه لا يليق بمحاسن الشريعة تكليف الرجال والنساء التعري مع إمكان الستر .

وأما ما يتعلق بالمروءة من اللبس ، فأذكر قبله معتبراً منصوباً عليه للأنمة رضى الله عنهم .

قالوا : من أفلس وأحاطت به الديون ، واقتضى رأي القاضي ضرب حجر عليه عند استدعاء غرمائه ، فإنما يُبقي له دست ثوب ، ولا نتركه بإزار يستر عورته .

(٢) انتبه إلى هذه الملاحظة في علم النفس الإسلامي . ( الراشد ) .

فإذا أبقوا له إقامة لمروءته أثوابا ، وإن كان قضاء الديون الحالة محتوما ، فلا يبعد أن يسوغ في شمول التحريم لبس ما يتضمن ترك لبسه خرما للمروءة . ثم ذلك يختلف باختلاف المناصب والمراتب . ولا يتبين الغرض من هذا الفصل إلا بمزيد كشف .

فنقول : ما من رجل إلا وهو يتردد بين طورين في المحنة والمعافاة ، ثم بين طرفي حالة أحوال متوسطة ، ثم له في كل حالة من حالاته التي يلبسها اقتصاد ، وتوسط ، واقتصار على الأقل ، فإن اقتصر ، لم يعد خارما لمنصبه ، وإن طلب النهاية ، لم يعد مسرفا ، وإن اقتصر كان بين طرفي الإقلال والكمال ، ثم المحجور عليه المفلس ، يترك عليه دست ثوب يليق بمنصبه ، ويكتفي بأقل المنازل مع رعاية منصبه . فالوجه أن نقول : إذا عم التحريم ، لكتفى كل بما يترك عليه من الثياب لو حجر عليه <sup>(٤)</sup> .

فإن قيل : لو عري رجل ، ووجد ثوبا لغيره ليس معه مالكة ، ودخل عليه وقت الصلاة ، فإنه يصلي عاريا ، ولا يلبس ما ليس له .

قلنا : لأن المرعي في حق الأحاد حقيقة الضرورة ، وقد ذكرنا أنه لا يرعى فيما يعم الكافة الضرورة ، بل يكتفى بحاجة ظاهرة . والمقدار الذي ذكرناه من اللبس في حكم الحاجة الظاهرة ، والدليل عليه ما ذكرناه من حكم المفلس .

ثم هذا الذي ذكرته في لبس المروءة مع عموم التحريم ظاهر في مسالك الظنون ، ولا يبلغ القول عندي مبلغ القطع .

والذي قدمته في المطاعم مقطوع به .

وكذلك المقدار الذي يتعلق بستر العورة مقطوع به ؛ فإن الناس ينقطعون بسبب التحري عن الثقل والتصرف ، كما يمتنعون بضعف الأبدان ووهن الأركان عن المكاسب .

● فأما المساكن ، فإني أرى مسكن الرجل من أظهر ما تمس إليه حاجته ، يؤويه وعيلته وذريته ، وممالا غناء به عنه ، وهذا الفصل مفروض فيه إذا عم التحريم ، ولم يجد أهل الأصقاع والبقاع متحولا عن ديارهم إلى مواضع مباحة ، ولم يستمكثوا من إحياء موات وإنشاء مساكن ، سوى ما هم ساكنوها .

(٤) وهذه ملاحظة نفسية ليق . (الرشد) .

فإن قيل : ما اتخذتموه معتبركم في الملابس المفلس المحجور عليه ثم لا يترك على المفلس مسكنه.

قلنا : سبب ذلك أنه في غالب الأمر نجد كنا بأجرة نزره ، فليكتف بذلك .

والذي دفعنا إليه لا يؤثر هذا المعنى فيه ؛ فإن المجتنب عند عموم التحريم ملابس المحرمات ، وهذا المعنى يطرد في البقاع المستأجرة وغيرها . فإذا تقرر التحاق المساكن بالحاجات ، وبطل النظر إلى المملوك والمستأجر لعموم التحريم ولا طريق إلا ما قدمناه .

ثم يتعين الاكتفاء بمقدار الحاجة ويحرم ما يتعلق بالترفه والتنعيم .

فهذا مبلغ كاف فيما أرنا . فإن شئت عنا صور في الفصل المفروض لم نتعرض لها ، ففيما مهدناه بيان ما تركناه .

ومما يتعلق بتتمة البيان في ذلك أن جميع ما ذكرناه فيه إذا عمت المحرمات ، وانحسرت الطرق إلى الحلال ، فأما إذا تمكن الناس من تحصيل ما يحل ، فيتعين عليهم ترك الحرمة واحتمال الكل في كسب ما يحل ، وهذا فيه إذا كان ما يتمكنون منه مغنيا كافيا دارنا للضرورات ، سادًا للحاجة .

فأما إذا كان لا يسد الحاجة العامة ولكنه يأخذ مأخذًا ويسد مسدًا ، فيجب الاعتناء بتحصيله ثم بقية الحاجة تتدارك بما لا يحل ، على التخصيص المقدم .

فإن قيل : ما ذكرتموه فيه إذا طبقت المحرمات طبق الأرض . فما للقول فيه إذا اختص ذلك بناحية من النواحي؟

قلنا : إن تمكن أهلها من الانتقال إلى مواضع ، يقتدرون فيها على تحصيل الحلال ، تعين ذلك .

فإن تعذر ذلك عليهم بوجه عدد كبير ولو اقتصر على سد الرمي ، وانتظروا انتضاء أوقات الضرورات ، لا تقطعوا عن مطالبتهم ، فالقول فيهم كالقول في الناس كافة ، فلنأخذوا أقدار حاجاتهم ، كما فصلناها . فهذا نهاية المطلب في دراية هذه القاعدة العظيمة .

فإن قيل : أطلقتم تصوير عموم التحريم ، فأوضحوا ما أجملتوه .

• قلنا : إذا استولى الظلمة ، وتهجم على أموال الناس الغاشمون ، ومدوا أيديهم اعتداء إلى أملكهم ، ثم فرقوها في الخلق وبثوها ، وحادثت عن سنن



الشرع المعاملات ، وتعدى ذلك إلى ندور الأقوات : ترتبت عليه الشبهات ، فإذا جاز أخذ الكفاية من المحرمات ، لم يخف جوازه في مظان الشبهات .

ثم تختص هذه الحالة بحكم : وهو أن من صانف شيئاً في يد إنسان ، وهو يدعيه لنفسه ملكاً ، وما عم التحريم في الزمان ، فيجوز للناظر إلى ما في يده الأخذ بكونه ملكاً له ، وإن غلب على الظن تحريمه ، وكيف لا والقاضي يُجريه على ملكه عند فرض النزاع ، حتى تقوم بيّنة لمن يدعيه ، ويزعم كون صاحب اليد مبطلا فيه ، وهذا حكم الجواز .

ولا يخفى مأخذ الورع على من ينتحيه .

فهذا الفصل العظيم القدر الذي يدرس فيه العلم بتفاصيل الشريعة ، وقد عاد بنا الكلام إليه .

فنقول : إذا عسر مدرك التفاصيل في التحريم والتحليل فنتكلم فيما يحل ويحرم من الأجناس ، ثم نتكلم فيما يتعلق بالتصرف في الأملاك وحقوق الناس . فأما فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات ، فليس يخفى أن آية في القرآن في التحريم قول الله العزيز : ( قُلْ لَا أُحِذُّ فِي مَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ أُوْذُنٍ مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ ) .

وهذه الآية من المحكمات التي لا يتطرق إليها تعارض الاحتمالات ؛ وليست من المتشابهات ، وهي من آخر ما نزل على المصطفى ، وقد انطبق مذهب مالك إمام دار الهجرة على ظاهر الآية .

فإذا تُسيت المذاهب فما لا يُعلم فيه تحريم يجري على حكم الحل ، والسبب فيه أنه لا يثبت لله حكم على المكلفين غير مستند إلى دليل .

فإن قيل : كما انتفى الدليل على التحريم ، انتفى الدليل على التحليل .

قلنا : إذا انحسرت مسالك الأدلة في النفي والإثبات ، فموجب انتقائها انتقاء الحكم ، وإذا انتفى الحكم ، لتحقق المكلفون في الحكم الذي تحقق انتقاؤه بالعقلاء قبل ورود الشرائع ، ولو لم يرد شرع ، لما كان على الناس من جهة الله تعالى حجر وحرَج ، ثم إقدامهم وإحجامهم مع انتقاء الحجر عنهم يستويان ، ومقصود الإباحة في الشرع ، انتقاء الحرج باستواء الفعل والترك .

وهذا في التحقيق بمثابة انتقاء الأحكام قبل ورود الشرائع .

فإن قيل : من الأصول أن الأعيان لله تعالى ، فلتبق على الحظر إلى أن يرد من مالك الأعيان إطلاق .

قلنا : هذا قول من يرى المصير إلى الحظر قبل ورود الشرائع وهذا المذهب باطل ؛ فإن المذاهب في ذلك متعارضة ، فالذي يقتضيه مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله في تفصيل الأحكام : إجراء الأعيان على الحظر إلا أن تقوم دلالة في الحل .

والذي يقتضيه مذهب الشافعي رحمه الله إجراء الأحكام على التحليل إلى أن يقوم دليل على الحظر والتحريم .

ومذهب مالك رحمه الله حصر المحرمات فيما اشتمل عليه قوله تعالى ( قُلْ لَا أُحِذُّ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ) الآية .

فإذا درّست المذاهب ، فليس ادعاء الحظر أولى من ادعاء الإباحة ، وإذا تعارضت الظنون ، انتفى الحكم كما سبق تقريره ، وقد قدمنا في العبادات أن ما انتفى دليل وجوبه ، لم نوجبه ، والتحريم إذا انتفى دليله كالوجوب إذا عُدَّ دليله .

وأنا الآن بعد نجاز هذا أقول : فاضل هذا الزمان من يفهم مدخل هذه الفصول ومخارجها ، ويستبين مسالكها ومناهجها ، والمرموق الذي نثني عليه الخناصر في الدهر من يحيط بشرف هذا الكلام .

فأما تفصيل القول في الأملاك : فالأملاك محترمة كحرمة ملاكها ، والقول فيها في مقصود هذا الكتاب يتعلق بفصيلين .

أحدهما - في المعاملات التي يتعاطاها الملاك .

والثاني - في الحقوق التي تتعلق بالأملاك .

فأما القول في المعاملات : فالأصل المقطوع به فيها إتباع تراضي الملاك ، والشاهد من نص القرآن في ذلك ، قوله تعالى : ( لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) .

● فالقاعدة المعتمدة أن الملاك مختصون بأملاكهم ، لا يزاحم أحد مالكا في ملكه من غير حق مستحق ، ثم الضرورة تُحوج ملاك الأموال إلى التبادل

فيها ؛ فإن أصحاب الأطعمة قد يحتاجون إلى النقود ، وأصحاب النقود يحتاجون إلى الأطعمة . وكذلك القول في سائر صنوف الأموال .

فالأمر الذي لا شك فيه تحريم التسالب والتغالب ومد الأيدي إلى أموال الناس من غير استحقاق ، فإذا تراضوا بالتبادل ، فالشرع قد يضرب على المتعبدین ضروباً من الحجر في كيفية المعاملات استصلاحاً لهم ، وطلباً لما هو الأحوط ، ثم قد يُعقل معاني بعضها ، وقد لا يعقل علل بعضها ، والله الخبير بخفايا لطفه فيها .

ثم لو تراضى الملاك على تعدي الحدود في العقد ، لم يصح منهم مع التواطى والتراضى إذا بقيت تفاصيل الشريعة .

فإذا تَرَمَّت وقد عرف بنو الزمان أنه كان في الشرع تعبدات مرعية في العقود ، وقد فاتتهم بانقراض العلماء ، وهم لا يأمنون أن يوقعوا العقود مع الإخلال بعقود الشرع وتعبداته ، على وجوه لو أدركها المفتون ؛ لحكموا بفسادها . وليس لهم من العقود بد . ووضوح الحاجة إليها يغني عن تكلف بسط فيها ، فليصدروا العقود عن التراضي ، فهو الأصل الذي لا يغمض ما بقي من الشرع أصل ، وليجروا العقود على حكم الصحة .

وفي تفاصيل الشرع ما يعضد هذا ، فإن رجلين لو تبايعا ، ثم تنازعا في مجلس القاضى ، فادعى أحدهما جريان شرط مفسد للعقد ، فأنكره الثاني ، فالذي صار إليه معظم الفقهاء أن القول قول من ينفي المفسد ، والعقد محمول على حكم الصحة .

والقول الضابط في ذلك أن ما لا يعلم تحريمه من المعاملات ، فلا حجر فيه عند خلو الزمان عن علم التفاصيل .

فالقول فيه كالقول في إباحة الأجناس .

وهذا بيان العقود الصادرة عن التراضي . فأما التغالب ، فلا يخفى تحريمه ، ما بقيت أصول الشريعة .

وإن أشكلت على أهل الزمان أن ما في أيديهم محرم أم لا فقد ذكرنا أن أخذ الحاجة من المشتبهات إذا عمت سانغ مع استقلال العلماء بالتفاصيل ، فما الظن والزمان خال عن معرفة التفاصيل .

ويجوز الازدياد على قدر الحاجة في خلو الزمان عن المشتبهات ؛ فإن أهل الزمان لم يستيقنوا تحريما في الزائد على مقدار الحاجة . وقد تمهد لن ما لم يتم عليه دليل التحريم ، فلا حرج فيه في الزمان الشاغر عن حملة العلوم بتفاصيل الشريعة ، فهذا منتهى المقصد فيما يتعلق بالمعاملات .

• فأما القول في الحقوق المتعلقة بالأموال ، فالمسلك للوجيز فيه أن الحقوق تنقسم إلى ما يفرض لمستحقين مختصين ، وإلى ما يتعلق بالجهات العامة : فأما ما يقدر لأشخاص معينين ، كالنفقات وغيرها ، فمما علم في الزمان وجوبه حكم به ، وما لم يعلم بنو الزمان لزومه ، فالأمر يجري فيه على براءة الذمة .

وأنا الآن أضرب من قاعدة الشرع مئتين يقضي الفطن العجب منهما ، وغرضي بإيرادهما تنبيه القرائح لدرك المسلك الذي مهدته في الزمان الخالي ، ولست أقصد الاستدلال بهما ؛ فإن الزمان إذا فرض خاليا عن التفاريع والتفاصيل ، لم يستد أهل الزمان إلا إلى مقطوع به ، فالذي أنكره من أساليب الكلام في تفاصيل الظنون .

فالمثلان أحدهما في الإباحة ، والثاني في براءة الذمة .

فأما ما أضربه في المباحات مثلا ، فأقول : الصيد مباحة ، وليس لها نهاية ، فلو اختلط بها صيود مملوكة ، والتبس الأمر ، فما من صيد يقتضيه المرء إلا ويجوز أن يكون ما احتوت عليه يده الصيد المملوك .

ثم اتفق العلماء على أن الاصطياد لا يحرم ، لأن ما يحل من الصيد غير متناه ، والمختلط به محصور متناه .

وقد قدمنا أن ما لا حرج فيه ، ولا حجر : لا يتناهى ، وإنما المعدود المحدود ما يحرم ، فإذا التبس على بني الزمان أعيان المحرمات وهي مضبوطة لم يحرم عليهم ما لا يتناهى .

وأما الذي أضربه مثلا في براءة الذمة ، فأقول : لو علم رجل أن لإتسان عليه ديناً ، والتبس عين ذلك الرجل عليه التباسا لا يتوقع ارتفاعه ، فمن ادعى من أحاد الناس مع اطراد الالتباس أنه مستحق الدين ، لم يجب على المدعى عليه بمجرد دعواه شيء ، ولو حلف لا يلزمه تسليم شيء إليه ؛ كانت يمينه بارة إذ لو منعناه من اليمين ، وحملناه على النكول وغرمناه المدعى ، فقد بدعي عليه آخر ذلك الدين قائلا : إن الأول كان مبطلا ، وأنا ذو الحق ، ثم

يتردد ذلك إلى غير نهاية ، فالاستمساك بالبراءة أولى ، من جهة أن الذين لا يستحقون عليه شيئا لا ينحصرون .

وإذا تقابل في امرأة سببا تحريم وتحليل ، من غير ترجيح أحد الوجهين على الثاني ، فالحرمة مغلبة في البضع على وضع الشرع ، ومع هذا أبحنا للذي خفيت عليه أخته من الرضاع ، واختلطت بنسوة غير منحصرات عندنا أن ينكح منهن من يشاء ، على شرط الشرع .  
فوجب بما ذكرناه أن موجب تفاصيل الشريعة النظر إلى ما لا يتناهى ، ولا يتغير الحكم فيه بأن يختلط به ما يتناهى .

• فاما القول فيما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق ، وقد أعلنا على هذا طرفا من الكلام في الزكاة ، فنقول فيه :

لواجب إنقاذ المشرفين على الردى من المسلمين . فإذا فرض بين ظهراني المسلمين مضرور في مخصصة ، أو جهة أخرى من جهات الضرورة ، واستمكن المثلثون الموسرون من إنقاذه بأموالهم : وجب ذلك على الجملة .  
ثم يدرك بمقتضى العقل وراء ذلك أمران :

أحدهما : أن من سبق إلى القيام بذلك ، فقد أسقط الفرض من الباقين .

والثاني : أن الموسرين بأجمعهم لو تركوا وتخاذلوا ، وأحال البعض على البعض ، حتى هلك المضطر ، خرجوا من عند آخرهم ؛ إذ ليس بعضهم بالانتساب إلى التضييع أولى من بعض ، وقد عمهم العلم ، والتمكن من الكفاية .  
وهذا الذي فصلناه معنى فرض الكفاية في قاعدة الشريعة .

فإذا هذا النوع مما يتعلق بالأموال على حكم الكفاية ، فكل ما علم في الزمان المفروض - كما ذكرناه - نجى به نحو ما ذكرناه ، وكل ما أشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه كما سبق في حقوق الأشخاص المعينين .

فهذا منتهى المقصود فيما يتعلق بالأموال من المعاملات والحقوق الخاصة والعامة .

### □ القول في المناكحات

إننا نعلم أنها لا بد منها فإن بها بقاء النوع ، كما بالأقوات بقاء النفوس .

والنكاح هو المغني عن السفاح ، ولا ينتهي الأمر في حق الشخص المعين - مع بقاء العلم بتفاصيل الشريعة - إلى المنتهى الذي يباح في مثله الميئآت في أمر الوقاع والاستمتاع ، ولا يجب على ذوي المكنة واليسار ، وأصحاب الاقتدار ، أن يُعفوا الفقراء المُتَغَربِينَ ، وإن اشتد تَوَقُّعُهُمْ .  
ولكن مع هذا للتببيه ، المناكح في حق الناس عامة في حكم ما لا بد منه ، وقد تقرر فيما تقدم أن عموم الحاجة في حقوق الناس كافة ، كالضرورة المتحققة في حق الشخص المعين .

فهذه مقدمة رأينا تقديمها .

ولول ما نفتتحه بناء عليها ، أنه إذا أشكل في الزمان الشرائط المرعية في النكاح ، ولم يأمن كل من يحاول نكاحاً أنه يخل بشرط معتبر في تفاصيل الشريعة ، فلا تجرم المناكح بتوقع ذلك ؛ فإننا لو حرمانها ، لحسمناها ، ولو فعلنا ذلك ، لتسببنا إلى قطع النسل ، ثم لا نجف النفوس عموماً ، فتسترسل في السفاح ، إذا صُدت عن النكاح .

وهذا كما تقدم فيه إذا عمت الشبهات ، أو طبقت المحرمات في المطاعم والمشارب .

ولكننا ذكرنا أن المعتمد في المعاملات التراضية والمنع من التغالب ، فلئن قامت تعبدات في تفاصيل المعاملات ، فاعتبار التراضي معلوم ، لا ينكر ما بقيت الأصول .

ونحن نذكر الآن الأصل المعتبر في النكاح ، فنقول: لا يخفى على ذوي التمييز أن الرضا المجرد لا يقع الاكتفاء به ، ولو أقنع الرضا ، لكان كل سفاح من مُقَمِّمٍ عليه وممكنة مطاوعة نكاحاً مباحاً .

فمما لا يكاد يخفى اعتباره صورة العقد والإيجاب والقبول ، وأما الولي والشهود فمما اختلف العلماء في أصله وتفصيله .

فما غمض أمره على أهل الزمان ، ولم يخطر لهم على التعيين ، ولكنهم على الجملة لم يأمنوا أن يكونوا مخليين بشرط العقد ، ولا سبيل لهم إلى دركه ، فهذا الظن غير ضائر .

وإن تعين لهم شيء ، يتردّدوا في اشتراطه ، كالولي والشهود ، فقد تعارض ها هنا ظنان :

أحدهما : أنه لا يثبت شرط ما لم يُعلم ثبوته .

والثاني : أن الأصل تحريم الأيضاع ، فلا تُستباح إلا بثبوت وتحققه .

ولكن لا مَعول على الظن الثاني من وجه أن هذا التعارض لا يثبت علما ، وإذا لم يثبت علمٌ باشتراط شيء لم يشترط . وهذا لا يعارضه قول القائل إذا لم يثبت تصحيح النكاح ، لم نحكم به ؛ فإننا لو شرطنا في خلو الزمان العلمُ بانهقاد النكاح واشتماله على الشرائط المرعية ، وعروءة عن المفسدات ، لما حكمنا بصحة نكاح أصلا مع دروس العلم بالتفاصيل .

ومما لا يخفى رعايته في النكاح خلو المرأة عن نكاح الغير ، وعن اشتغال الرحم على ماء محترم ؛ فإن الغرض الأظهر في إحلال النكاح وتحريم السفاح أن يختص كل بعل بزوجته ولا يزدحم ناكحان على امرأة ، فيؤدي ذلك إلى اختلاط الأنساب .

وأما أمر العدة ، فإن كان محفوظا في العصر - وهو الغالب ما بقيت الأصول - فيراعى في النكاح الخلو عن العدة . وإن اشتبّه على بني الزمان تفاصيل العدد ، فلا يكاد يخفى اعتبار ظهور براءة الرحم عن النكاح المتقدم ، فإن ظهر ذلك بمضني زمن لو كان حمل ، لظهر مخايله ، وحسب الناس أن النكاح يحل ، أو لم يعلموا تحريمه ، فهذا يلتحق بإيرادهم عقد النكاح على وجه يترددون في صحته وفساده ، من جهة مُفسد مقترن أو إخلال بشرط : فالوجه الحكم بالصحة .

فهذا ما يتعلق بالنكاح .

فأما إذا طرأ على النكاح طارئ وكان حكمه محفوظا ، فلا كلام .

وإن غمض ، فلم يدر أنه قاطع للنكاح أم لا ، فالذي يقتضيه الأصل الحكم ببقاء النكاح إلى استيقان ارتفاعه ، وهذا يشهد له حكم من تفاصيل الشرع : أن من شك فلم يدر أطلق أم لا ، أو استيقن أنه تلفظ ، ولم يعلم أنه كان طلاقا أم لا : فالنكاح مستدام مستصحب وفاقا .

ولست أستدل بهذا ؛ فإن القول مصور في غموض التفاصيل ، فلا يبقى شاهد من التقارير في الزمان الخالي عن ذكرها . ولكن المعتبر فيه ما قدمنا من أن التحريم إذا لم يقم عليه دليل فالأمر يجري على رفع الحرج .

وقد كررت هذا مرارا محاولا الإناس به. والكلام إذا لم يكن معهودا وذكر مرة واحدة ، فقد يتعده الناظر من غير تعريض على تدبره ، فتقوته الفائدة ، وإذا تكرر استنبان اعتناء مكرره ، فيترتب على اتناذ في البحث عن مغزاه ومقتضاه .

فهذا آخر المقصود في الأحكام المتعلقة بالأنكحة وما يطراً عليها .  
• وقد بقي من تمام الكلام جامع كلي في الزواجر ، وما يتعلق بالإيالة ، فنقول :

لا يكاد يخفى جواز دفع الظلمة ، وإن انتهى الدفع إلى شهر الأسلحة ، فإن من أجل أصول الشريعة : دفع المعتدين بأقصى الإمكان عن الاعتداء ، ولو ثارت فنة زائغة عن الرشد ، وآثروا السعي في الأرض بالفساد ، ولم يمنعوا قهرا ، ولم يدفعوا قسرا لا سنجراً الظلمة ، ولتتأقم الأمر .

وهذا يغني ظهوره عن الإمعان في البيان .

فأما إذا اعتدى المعتدون ، وظفروا بهم ، فأصول الحدود لا تخفى ما بقيت شريعة المصطفى .

والكلام الضابط فيها أن كل حد استيقنه أهل العصر أقامه ولاية الأمر ، كما تقدم القول الشافي في أحكام الولاية .

فإذا شك بنو الزمان في وجوب الحد : لم يقيموه أصلا ، ولو علموا أن وجب الحد مختلف فيه بين العلماء ، فهو إذا مظنون ، وكان في محل التحري ، إذا كانت التفاصيل المذكورة محفوظة .

فإذا عدم أهل الزمان ما يتعلق به المقلدون من تقديم إمام على إمام ، فقد استوى عندهم الظن ، وتعارض المذهبان ، ولا تعويل على ظنون العوالم في أنفسهم ، فلا سبيل إلى إقامة العقوبات ، وإراقة الدماء ، مع التردد .

ولو وقعت واقعة في حد مع بقاء الفروع ، واستوى في ظن المفتي إيجاب الحد ونفيه ، ولم يترجح أحد الظننين على الثاني ، فلا يفتي بالحد أصلا ، فحكم أهل الزمان الخالي عن علم التفاصيل يجري هذا المجرى .

نجز الكلام في المرتبة الثالثة ، وقد قبض الله تعالى فيها أمورا بديعة ، لا يدرك علو قدرها إلا الفطن الغواص ، و من هو من أخص الخواص ، ولو لم يكن فيه مما يسر الطالب إلا التنبيه على الأصول ، لكان ذلك كافيا .



● فإن قال قائل : قد بنيتم هذه المرتبة على خلو أهل الزمان عن ذكر التفاصيل ، والذي ذكرتموه مما يغمض على معظم العلماء في الدهر ، فكيف يدركه أهل زمان فاتتهم تقريرات الشريعة وتفاصيلها ؟ فليس يحتاج إليه إذا ، والشريعة محفوظة ، فإذا درست فروعها ؛ ولم يستقل للناس بها ، لم يفهمها للعوام ، فهذا الكلام إنن لا يجدي ولا يفيد على اختلاف الزمان في الذكر والنسيان .

قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما - أنه ليس خاليا عن فوائد جمة مع بقاء العلوم بتفاصيل الشريعة ، وفيها التنبيه على مأخذ الأصول والفروع ، ومن أحكمه تقتحت قريحته في مباحث المعاني ، وعرف القواعد والمباني ، ورقى إلى مرقى عظيم من الكليات لا يدركه المتقاعد الوائي ، و 'طرق' المباحث لا تنهذب إلا بفرض التقديرات قبل وقوعها والاحتواء على جملتها ومجموعها .  
فهذا جواب . ولست أرتضيه ؛ فإني لم أجمع هذا الكلام لهذا الغرض .

● فالجواب السديد أني وضعت هذا الكتاب لأمر عظيم ، فإني تخيلت انحلال الشريعة وانقراض حملتها ، وإضراب الخلق عن الاهتمام بها ، وعانيت في عهدي الأثمة ينقرضون ، ولا يخلفون ، والمتسمون بالطلب يرضون بالاستطراف ، ويقنعون بالأطراف ، وغاية مطلبهم مسائل خلافية يتباهون بها ، فعلمت أن الأمر لو تمادى على هذا الوجه ، لا نقرض علماء الشريعة ، ولا تخلفهم إلا التصانيف والكتب ، ثم لا يستقل بكتب الشريعة على كثرتها واختلافها مستقل بالمطالعة من غير مراجعة مع مرشد ، وسؤال عن عالم مسدد ، فجمعت هذه الفصول وأملت أن يشيع منها نسخ في الأقطار والأمصار ، فلو عثر عليها بنو الزمان ، لأوشك أن يفهموها ، لأنها قواطع ، ثم أرتجيت أن يتخذوها ملاذهم ومعاذهم ، فيحيطوا بما عليهم من التكاليف في زمانهم ، ويحفظوه لصغر حجمه ، واتساق نظمه .

فهذا ما قصدت . فإن تحقق ظني ، فهو الفوز الأكبر ، وإلا فالخير أردت . والله المستعان .

١٦

## خلو الزمان عن أصول الشريعة

قد مضى القول فيه إذا درست العلوم بتفاصيل الشريعة وبقيت أصولها في الذكر ، ومضمون هذه المرتبة تقدير دروس أصول الشريعة . وقد ذهبت

طوائف من علمائنا إلى أن ذلك لا يقع ؛ فإن أصول الشريعة تبقى محفوظة على ممر الدهور ، إلى نفخة الصور ، واستمسكوا بقوله تعالى ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) .

وهذه الطريقة غير مرضية ، والآية في حفظ القرآن عن التحريف والتبديل ، وقد وردت أخبار في انطماس شرائع الإسلام ، واندراس معالم الأحكام ، يقبض العلماء ، وقد قال صلى الله عليه وسلم ( سيقبض العلم حتى يختلف الرجلان في فريضة ، ولا يجدان من يعرف حكم الله تعالى فيها ) .

فأقول المرتضى في ذلك أن دروس أصول الشريعة يبعد في مستقر العادة في الأمد الدانية ، وإن تطاول الزمن ، فلا يبعد في مطرد العرف انمحاق الشريعة أصلاً أصلاً ، حتى تدرس بالكلية ، وتصرم كان لم تعهد .

فإن 'فرض ذلك قدمنا على غرضنا من ذلك صورة . وهي أن طائفة في جزيرة من الجزائر ، لو بلغتهم الدعوة ؛ فاعترفوا بالوحدانية والنبوة ، ولم يتبعوا على شيء من أصول الأحكام ، ولم يستمكثوا من المسير إلى علماء الشريعة ، فالعقول على مذاهب أهل الحق لا تقتضي التحريم والتحليل ، وليس عليها في مدرك قضايا التكليف تعويل .

فمقدار الغرض فيه أن الذين فرضنا الكلام فيهم لا يلزمهم إلا اعتقاد التوحيد ونبوة النبي المبتعث ، وتوطين النفس على التوصل إليه في مستقبل الزمان ، مهما صانقوا أسباب الإمكان ، ولسنا ننكر أن عقولهم تستحثهم في قضايا الجبلات على الانكفاف عن مقتضيات الردى ، ولكننا لا نقضي بأن حكم الله عليهم موجب عقولهم .

فننعتف الآن على غرضنا ، ونقول : إذا درست فروع الشريعة وأصولها ، ولم يبق معتصم يرجع إليه ، ويعول عليه : انقطعت التكاليف عن العباد ، والتحت أحوالهم بأحوال الذين لم تبلغهم دعوة ، ولم تنط بهم شريعة .

وقد انتهيت إلى ما أردت ذكره في هذا الكتاب ، وبلغت كنه ما اعتمدته من تفصيل الأبواب ، وعرضته في معرض البراعة وجلوته في 'حلل النصاعة' ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم . ❁